جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلوم سياسية
تخصص: سياسة عامة

الرقم التسلسلي: 036/ع س/2019

إعداد الطالب:عبد النبي عقبة

يوم: 2019/07/02

موضوع المذكرة

إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا:
دراسة في التهديدات و سبل المكافحة(2007-2017)

لجنة المناقشة:

العضو 1 مدوني علي	الرتبة:دكتور الجامعة:محمد خيضر بسكرة	رئيسا
العضو 2 قط سمير	الرتبة:دكتور الجامعة:محمد خيضر بسكرة	مشرفا
العضو 3 حتحوت نور الدين	الرتبة:دكتور الجامعة:محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى:

"قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا "

الكهف الآية﴿١٠٩﴾

شـكـر وعـرفـان:

بـعد شكر الله سبحانه وتـعالـى المذي قدرنـي علـى إنـجـاز هذا الـعمـل.

أتـقدم بـخـالص شكري وامـتـنـاني لـوالـدي الـعزيزين اللـذين وقـفا بجـانـبـي طـيلـة حـيـاتـي الـدراسـيـة.

ثـم تـحـيـة شكر وتـقدير إلـى الأسـتـاذ الدكـتـور المـشرف الـذي بـذل كـل جـهده مـن نـصح وإرشـاد فـي سـبـيل إتـمـام هذه المـذكرة.

" سمير القط "

وتحية إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة من أساتذة وأصدقاء من بعيد أو قريب.

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى روح الوالد طيب الله ثراه، الذي ضحى من أجلنا ليعلمنا معنى الحياة.

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها، التي ضحت من أجلنا لتعلمنا معنى الاعتماد على النفس.

إلى من ساندوني ووقفوا معي، إخوتي وأخواتي. إلى من أتمنى لهم ما أتمنى لنفسي أصدقائي.

إلى جميع الأرواح البريئة التي ذهبت ضحية الإرهاب في كل العالم.

خطـــة البحث

مقدمـــــة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة .

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإرهاب

المطلب الثالث: الإرهاب والمفاهيم المتداخلة معه.

المطلب الرابع: تصنيف الإرهاب.

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية.

المطلب الثالث: النظرية الليبيرالية.

المطلب الرابع: النظرية الاجتماعية والموضوعية.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: معطيات عامة لمنطقة شمال إفريقيا.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الثالث: الواقع الأمني في منطقة شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: خارطة التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا.

المطلب الأول: تنظيم داعش الإرهابي في شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

المطلب الثالث: أنصار الشريعة وحلفائها.

المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب وتأثيراتها في شمال إفريقيا.

المطلب الأول: التحولات السياسية في شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا.

المطلب الثالث: انعكاسات الإرهاب على البنى الأمنية في شمال إفريقيا.

الفصل الثالث: الآليات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: الآليات والاستراتيجيات الإقليمية.

المطلب الأول: الآليات والاستراتيجيات الوطنية.

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي في إطار الاتفاقية الإفريقية والاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء.

المطلب الرابع: التعاون في إطار الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: الآليات والاستراتيجيات الدولية.

المطلب الأول: الدور الأمريكي.

المطلب الثاني: دور الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: تقييم مكافحة الإرهاب ومستقبله في شمال إفريقيا.

المطلب الأول: تقييم مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا.

الخـــاتـــمة

مقـــــدمـــــة

مقدمـــــة

إن ظاهرة الارهاب ظاهرة قديمة وليست وليدة اليوم عرفتها انظمة عديدة ومجتمعات كثيرة منذ عهود، حيث يعتبر الارهاب من أخطر الظواهر التي تشكل تهديد للحياة البشرية في اي مكان في العالم باعتباره ظاهرة عابرة للحدود، حيث لا يكاد يمر يوما دون ان تطلعنا وسائل الاعلام على اختلاف انواعها عن قيام مجموعة او جزء بأحد الاعمال الارهابية التي تمس امن وسلم كافة شعوب العالم.

ويعتب الارهاب إحدى القضايا المعاصرة التي شغلت تفكير الإنسان أينما وجد، حيث حصل إجماع دولي حول خطورته لكونه اسلوبا منظما له دور محددا في نطاق استراتيجية الصراع بين الشعوب والجماعات والإفراد والدول، وليس مجرد عمل فردي.

فقد اتسعت دائرته في الآونة الأخيرة، وشهد مسرح الإحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية، التي تتجاوز أثارها حدود الدولة لتمتد الي عدة دول مكتسبة بذلك طابعا عالميا، اذ يعتبر من بين التحديات التي تواجه العالم، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م

ولقد اصاب الارهاب بسهامه العمياء منطقة شمال افريقيا التي تعد من بين المناطق التي عانت ويلات هذه الظاهرة الخطيرة التي فرضت نفسها كخطر وتهديد أمني آني ومتوسط وبعيد المدي بالنسبة لجميع دول المنطقة، وبنسب متفاوتة، وبالتركيز على منطقة شمال افريقيا فان اشكالية الارهاب وتهديداتها وسبل مكافحتها تتحدد من واقع دول المنطقة، الأمر الذي يستدعي دراسة اشكالية الارهاب وتهديداتها في منطقة شمال افريقيا يأخذ اشكال متعددة لاحتواء هذه الاشكالية.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع اشكالية الارهاب في شمال افريقيا من المواضيع البارزة من الناحية العلمية والعملية والتي ندرجها كالتالي:

الأهمية العلمية:

-ان هذه الدراسة تهتم بالبحث موضوع الارهاب كموضوع شكل قضية كبري في الساحة الدولية والإفريقية.

-بالرغم من توافر كم معقول من الدراسات حول اشكالية الإرهاب واهتمام الكثير من الادبيات المعاصرة في محاولة معرفة كل ما يتعلق بيه، إلا أن هناك جوانب غامضة لم تحظ بقدر وافي من اهتمام الأكاديميين والباحثين، هذا ما يستدعي النظر الى موضوع إشكالية الارهاب في شمال افريقيا حيث جاءت لتسليط الضوء على أهم وأبرز التهديدات الارهابية المستجدة في المنطقة.

-تسعي هذه الدراسة الي ازالة اللبس عن اشكالية الارهاب في شمال افريقيا ومعرفة وتحليل تهديداتها وأطرافها المختلفة ومستويات مواجهتها ودراسة درجة الخطر الذي تشكله والمنطق الذي يتحكم فيها.

-كما تسعي الي جمع المزيد من البيانات والمعلومات عن اشكالية الارهاب في شمال إفريقيا.

الأهمية العملية:

-تعد منطقة شمال إفريقيا بعد جيواستراتيجي يقتضي من الأكاديميين والباحثين الاهتمام بها ومعرفة الأوضاع الأمنية بتا والأخطار والتهديدات الأمنية في فضائها لمعرفة اسباب تصاعد اشكالية الارهاب في هذه المنطقة-كما يمكن ان تقدم هذه الدراسة بعض الاضاءات بشأن مستجدات هذه الاشكالية الخطيرة في شمال إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

ان توسع دائرة الارهاب في مختلف مناطق العالم وتأزم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني في منطقة شمال إفريقيا أنتج لنا اليقظة الامنية في مختلف دول المنطقة والعالم بدواعي مختلفة هذا كله شكل لنا الدافع الرئيسي لتدارس طبيعة هذا الواقع، بحيث تستدعي طبيعة هذه الدراسة الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن مواجهة التهديدات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا في ظل الإستراتجيات الإقليمية والدولية المكافحة للإرهاب؟

التساؤلات الفرعية:

ولتفكيك وتوضيح الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

1-ماهو الإرهاب؟

2-ماهي الحركات الارهابية الناشطة في شمال إفريقيا؟

3-ماهي الاستراتيجيات المعتمدة لمكافحة ظاهرة الارهاب في شمال إفريقيا؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية وتبعا للتساؤلات الفرعية، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1-ان انعدام الثقة والارادة السياسية بين دول شمال افريقيا ادي الي غياب التنسيق والتعاون لإيجاد آليات فعالة لمكافحة اشكالية الارهاب فيها.

2-كلما غابت مؤسسات سياسية ذات دور فعال لدي دول شمال افريقيا كلما زادت حالة عدم الاستقرار.

3-كلما كانت التنظيمات الارهابية في شمال افريقيا ذات افكار عقائدية كلما زادت درجة خطورتها.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الاعتبارات تنطلق اساسا من الرغبة في اكتشاف كل ما هو جديد، وهناك مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

الأسباب الذاتية:

-التطرق الي موضوع العصر، وأهميته البالغة لدي دول العالم والدول النامية خصوصا.

-كذلك محاولة معرفة اهم ما يميز الارهاب في شمال افريقيا ن والدور الذي يلعبه في خلق نوع من الاستقرار في المنطقة ومعرفة مدي المساهمة الاقليمية والدولية في مكافحة اشكالية الارهاب في شمال إفريقيا.

-باعتبار انتمائي لمنطقة شمال افريقيا دفعني الي الاهتمام بمختلف القضايا التي تحيط بالمنطقة.

-أيضا الشغف والتشبع بنجاحات الدولة الجزائرية الرائدة باستراتيجيتها الناجحة في التعامل مع الإرهاب.

الأسباب الموضوعية:

-التحولات السياسية الانية التي مست دول شمال افريقيا والتي خلقت مشاكل امنية عديدة وتزايد الاهتمام بدراسة اشكالية الارهاب في المنطقة والخروج بأنجح الاستراتيجيات لمكافحة الإرهاب.

-محاولة معرفة حجم تهديد التنظيمات الارهابية في شمال افريقيا والوقوف علي اهم اسباب انتشارها وأهدافها.

-باعتبار ان موضوع الارهاب من المواضيع التي تلقا اهتمام واسع من طرف الباحثين والأكاديميين.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الاهداف التي من شانها ان توصلنا الي تصورات يمكن ان تساهم في اثراء المناخ العلمي المتعلق بالموضوع عند من تقع المادة العلمية بين يديه وهي كالتالي:

1-محاولة الوصول الي تعريف شامل ووافي لمفهوم الإرهاب، ومحاولة ازالة اللبس والغموض حول هذا المفهوم الفضفاض والتعمق فيه لإيجاد معني أوحد له.

2-التعرف على مختلف اساليب وأشكال الإرهاب ومقارنته مع المفاهيم المتداخلة معه.

3-التعرف على المقاربات والنظريات المفسرة لإشكالية الإرهاب.

4-معرفة مدي تنامي اشكالية الارهاب في شمال افريقيا وحصر مختلف التهديدات الارهابية في المنطقة من خلال القاء نظرة حول البيئة الداخلية والخارجية لدول شمال افريقيا من كافة النواحي.

5-التعرف على أهم الاستراتيجيات والآليات المتبعة من دول المنطقة ودول العالمة لمكافحة اشكالية الارهاب في شمال افريقيا.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتركز هذه الدراسة على إشكالية الارهاب وطبيعة تهديداتها وسبل مكافحتها ضمن حيز محدد لها في شمال افريقيا التي تضم مجموعة من الدول كإطار مكاني لنشاط الجماعات الارهابية التي تمثل تهديدا امنيا للمنطقة، كما ركزت دراستنا هذه على دول التالية: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، الصحراء الغربية ولم تركز على مصر بسبب قربها الشديد للشرق الاوسط وحدودها القريبة له وتعلق مسائلها بهذه المنطقة إضافة لكونها تحتاج دراسة كاملة لوحدها.

الحدود الزمانية: انتجت هجمات 11 سبتمبر 2001م اهتمام الساحة الدولية في الحرب على الارهاب وأنتجت أيضا مخاطر امنية عالمية وإقليمية وتهديدات ارهابية عابرة للحدود التي خرجت من نطاق النشاط المحلي والتي مست منطقة شمال إفريقيا، الامر الذي يجعل الإطار الزماني للدراسة محصورا بين 2007م الي 2017م.

مناهج الدراسة:

حيث لا تخلو اي دراسة من الوصف الذي يعتبر من المناهج التقليدية والتي لازالت تستخدم في البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ن اما في حقل العلوم السياسية فهو يساعد علي وصف الظواهر وتفسيرها

والذي يمكن ايضا من رصد البيئة الداخلية لشمال افريقيا والبحث في وقع اشكالية الارهاب في دول المنطقة، إضافة الا هذا تم استخدام في هذه الدراسة المناهج التالية:

المنهج التاريخي: حيث تم استخدام هذا المنهج لسرد نشأة إشكالية الارهاب ومعرفة أبرز محطات تطوره عبر مختلف العصور بالإضافة الي سرد مختلف القضايا الامنية والسياسية العالقة قديما بين دول شمال إفريقيا.

المنهج المقارن: حيث استخدمنا هذا المنهج لمقارنة حجم التهديد الارهابي بين دول شمال افريقيا بالإضافة الي هذا مقارنة مختلف الجهود والأدوار سواء الاقليمية او الدولية في مكافحة اشكالية الارهاب في المنطقة.

-وللبحث في هذا الموضوع والوصول الي الحلول الممكنة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على الاقتربات التالية:

الاقتراب المؤسسي القانوني: الذي يولي اهمية كبيرة في تحديد السلوكيات والضوابط والمخرجات السياسية للمؤسسات دول شمال افريقيا في تعاملها مع مكافحة اشكالية الارهاب على الساحة الوطنية والإقليمية ويحدد الاستراتيجيات التي تؤثر في الخيارات والمعتقدات المتبناة.

-ومن الادوات المنهجية المساعدة في البحث العلمي استخدمنا اسلوب التحليل كمستوي من مستويات التحليل بحيث يعتبر من الاساليب التي ترتكز على معلومات كافية ودقيقة للظاهرة او الموضوع محدد او فترة زمنية معلومة وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

ادبيات الدراسة:

انصب اهتمامنا في هذه الدراسة في الاطلاع على بعض المراجع التي ساهمت في اثراء موضوع بحثنا والذي يعالج قضية الارهاب في شمال افريقيا ونشير إلي:

-دراسة قدمها ادريس عطية حول "الارهاب في افريقيا " دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2011م، حيث تناول فيها تحليلا لتفاعلات الظاهرة الارهابية في افريقيا وتناول ايضا مختلف الاليات الافريقية والدولية لمكافحة الظاهرة الارهابية في كل مناطق إفريقيا.

-دراسة قدمتها الطالبة برباش رتيبة حول "الامن والإرهاب في المغرب العربي " دراسة في الظاهرة ومختلف الأبعاد الاقليمية للظاهرة في المغرب العربي بالإضافة الي انعكاسات الظاهرة في المنطقة وآليات مكافحتها، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص استراتيجيات ومستقبليات، جامعة الجزائر ،2012/2011، بحيث عالجت اشكالية مفادها ما طبيعة التهديدات الارهابية في المغرب العربي وما تداعياتها على الامن في المنطقة؟ حيث تطرقت الي دراسة الابعاد الاقليمية للظاهرة وإلى السياسات الامنية المغرب العربي وكذلك الاليات الإقليمية والجهود الدولية في مكافحة الظاهرة في المغرب العربي.

-دراسة بوزايدة جمال التي قدمها حول "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب " للحصول على شهادة الدكتوراه في قسم الدراسات الدوية ن جامعة الجزائر، 2013/2012، حيث طرح الطالب الاشكالية التالية: ماهي الاستراتيجيات المنتهجة في منطقة المغرب العربي للتصدي للظاهرة الإهاب؟ ومدي نجاعة هذه الاستراتيجيات في احتواء التهديدات الارهابية في المنطقة؟ بحيث تطرق فيها الي دراسة مفصلة للإرهاب في المغرب العربي دراسة تاريخية والي تحليل أبرز الازمات الامنية التي مرت علىدول المغرب العربي وتطرق الي التفصيل الي مسالة التهديد الارهابي في المنطقة بالإضافة الي ذكر جميع الاستراتيجيات الاقليمية والدولية لمكافحة الارهاب في المغرب العربي.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة ما يلي:

-يمكن القول ان اهم عائق اعترض هذه الدراسة هو غموض وتعقيد مفهوم الارهاب حيث اختلفت الآراء حول الوصول الي تحديد دقيق لمفهومه، وتحديد المفهوم هو محدد الدراسة وسياقها.

-أيضا من الصعوبات هي تعقيد الموضوع المدروس في منطقة شمال إفريقيا، وصعوبة الوصول الي المعلومات الدقيقة لحصر هذا الموضوع.

-وفرة المراجع والدراسات في الفصل النظري والتي من شانها ان تأثر علي الطالب في تصنيفها.

- ومن الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا هي طبيعة الموضوع التي تهتم أكثر من طرف تخصص العلاقات الدولية عكس الطالب الدراس للموضوع الذي يتخصص في السياسات العامة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية المطروحة الي ثالث فصول كالتالي:

ركز الفصل الاول علي الإطار المفاهيمي والنظري لإشكالية الارهاب في شمال إفريقيا، حيث تم تقسيمه الي مبحثين ن المبحث الاول يتناول مفهوم الارهاب مع نشأته وتطوره ثم تحديد اهم المصطلحات المتداخلة معه ن ثم المبحث الثاني الذي تناول اهم الاطر النظرية المفسرة لإشكالية الارهاب وهي المقاربة الامنية والنظرية الواقعية والنظرية الاجتماعية والموضوعية كل هذا لمحاولة تفسير وتحليل إشكالية الارهاب وإسقاطها على واقع منطقة شمال إفريقيا.

بالنسبة للفصل الثاني الذي ركز على طبيعة التهديدات الارهابية في شمال افريقيا قسم الي ثالث مباحث تناولت معطيات عامة حول شمال افريقيا من موقع جغرافي وتحديد للواقع الاقتصادي والأمني في المنطقة، والشق الثاني تناول مختلف التنظيمات الارهابية الناشطة في شمال افريقيا ومن أبرزها تنظيم داعش الارهابي وتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي اما الشق الاخير درس اهم اسباب تنامي اشكالية الارهاب من خلال ذكر التحولات السياسية الراهنة في المنطقة ثم حصر تأثيرات هذا التنامي للإشكالية على دول شمال افريقيا.

وفي الفصل الثالث والخير لهذه الدراسة ركزنا على اهم الاستراتيجيات الدولية والاقليمية لمكافحة الارهاب في دول شمال افريقيا وتم تقسيم الفصل الي ثالث مباحث تخصص الاول في شرح لاهم الاستراتيجيات الإقليمية ن اما الثاني تخصص في التفصيل الدور الدولي في مكافحة الارهاب في منطقة شمال افريقيا و أخيرا تناول المبحث الثالث تقييما لهذه المكافحة من حيث تعداد السلبيات و الإيجابيات و من ثم تقديم سيناريوهات مستقبلية حول اشكالية الارهاب في شمال إفريقيا.

الفـصـل الأول:
التأصـيل المفـاهيـمي
والنـظـري
لمحـددات الـدراسـة

تمـــهيد

برز العنف في الحياة البشرية على مدى التاريخ، فمنذ أن وجد الإنسان بدأت الحياة البشرية تشهد أول عملية عنف للإنسان ضد أخيه الإنسان.

ومما لا شك فيه، أن إشكالية الإرهاب من أبرز الإشكاليات في الساحة الدولية، حيث شهد العالم في هذا العصر موجات إرهابية متنوعة ومتعددة، غير أن إشكالية الإرهاب لازالت تعاني الكثير من الغموض حول تحديد مفهوم لهذه الإشكالية سواء من طرف الدول، أو من طرف الباحثين والدارسين.

ولمعرفة اليات التصدي لهذه الظاهرة لابد من تحديد معالمها، وهو ما دفع بنا للتطرق إلى تحديد مفهوم الإرهاب ونشأته، وسنحاول أيضا تفكيك هذا المفهوم للوصول إلى تعريف إجرائي أشمل، محاولة إيجاد نظريات ومقاربات مناسبة في تفسير وتحليل إشكالية الإرهاب.

حيث تم تقسيم هذا الفصل من خلال ما يلي:

- **المبحث الأول:** مفهوم الإرهاب
- **المبحث الثاني:** الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب:

يثير مصطلح الإرهاب الكثير من الخلاف بين الدول وكذلك الفقهاء لعدم وجود تعريف متفق عليه، لأنه يعتبر من المفاهيم الغامضة، إضافة إلى وجود تشابه كبير بين مفهوم الإرهاب ومفاهيم أخرى متشابهة لذلك يجب أولا وضع تعريف لغوي للإرهاب مع بعض التعريفات الأخرى التي بذلت للوصول إلى التعريف المنشود.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب:

توجد صعوبة في تحديد مفهوم الإرهاب لعدم وجود إجماع بين العلماء والباحثين حولها، وهذا يعود إلى اختلاف الإيديولوجيات والثقافات الإنسانية، وتداخل مفهومه مع مفاهيم أخرى متصلة في المعنى.

أولا: الإرهاب لغة:

الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، حيث المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي وذلك لأنها حديثة الاستعمال، وأقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب كمصطلح حديث وأصلها رهب أي خاف، والإرهاب هو مصدر الفعل أرهب، أي أطلق مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط " الإرهابيين " بأنهم الذين يسلكون العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية، والإرهاب هو الخوف والفزع، فكلمة الإرهاب تشتق من الفعل " أرهب " ويقال أرهي فلانا: أي خوفه وأفزعه. [1]

أما في اللغة الإنجليزية Terrorisme مصدر كلمة Ters والتي ترجع في أصلها إلى الكلمة اللاتينية وتعني الترويع أو الرعب أو الخوف، وفي اللغة الفرنسية نجد كلمتي Terreur. Terrorisme لها نفس المعاني السابقة, من ترويع والرهبة والخوف باستعمال العنف. [2]

[1] محمد عوض الترتوري–أغادير عرفات جويجان، **علم الإرهاب**، الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص20.

[2] ميمون يزيد، **تعريف الإرهاب الدولي**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011، ص15

ثالثا: التعريف الإصلاحي:

التعريف من بعض الفقهاء:

-يعرف الفقيه (جونزبورغ) الإرهاب " بالاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام تتعرف له الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحة أو الصحة أو الأموال العامة". [1]

-يعرف د. عبد العزيز سرحان الإرهاب بقوله " يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة.

-كما يعرفه الفقيه (جيلبرتبيولام) "كل سلوك يتميز بإحداث الرعب والهول والفزع الشديدين بما يفترضه من استعمال للعنف تحت شكل أو اخر يمس به بعض أصناف من الافراد أو الأموال. [2]

-وينظر الأستاذ ألوازي: إلى الإرهاب على أنه بمثابة كل فعل يرمي إلى قلب الأوضاع القانونية والاقتصادية التي تقوم على أسسها الدولة. [3]

-عرفه بسيوني: بأنه استراتيجية عنف محرم دوليا تحفزه بواعث عقائدية " إيديولوجية" تحدث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة. [4]

ثالثا: تعريف الإرهاب من بعض الهيئات والمنظمات:

-تعريف عصبة الأمم 1937: هو عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس الأشخاص، أو عند مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة.

-تعريف الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب عام 1977: تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها حصرت أفعالا بعينها وأوردتها من قبيل الأعمال الإرهابية كالتالي:

*الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية "لاهاي" 1970، وخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات.[5]

---

[1] محمد عوض الترتوي، **المرجع السابق**، ص32.

[2] غسان صبري كاطع،**الجهود العربية لمكافحة جريمة الارهاب**،الأردن:دار الثقافة،2011،ص32.

[3] محمد عوض الترتوي، **المرجع السابق**،ص32.

[4] محمد بي عبد الله العميري، **موقف الإسلام من الإرهاب**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص21.

[5] محمد محي الدين عوض،**التشريعات المكافحة للإرهاب في الوطن العربي**، الرياض :أكاديمية نايف،1999،ص12.

*الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " مونتريال" 1971، والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني.

*جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة، إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر، ومحاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها.

-الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويع لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر.

-تعريف مؤتمر وزراء خارجية دول العالم الإسلامي الدوحة أكتوبر 2001: رسالة عنف عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما لا يجوز الخلط الذريع بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال، كما حدث في فلسطين ولبنان".

-تعريف وزارة العدل الدولية: هو الاستخدام غير المشروع للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات من أجل ترويع أو إجبار الحكومة أو الشعب المدني أو أي طائفة منه، لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية.[1]

-تعريف التشريعات للإرهاب:

أ-التشريع الجزائري:

1-لقد عرف المشرع الجزائري الإرهاب في الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق ل 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 11/95 المؤرخ في 1995/02/25 المتضمن قانون العقوبات في م 87 مكرر منه.[2]

[1] محمد محي الدين عوض،**مرجع سابق**، ص12-15.

[2] محمد فتحي عيد،"واقع **الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،1999،ص30.

2-وذلك بقوله: (يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبا في مفهوم الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب وغلق انعدام الأمن وعرقلة المرور وحرية التنقل والاعتداء على رموز الأمة والجمهورية وعرقلة عمل السلطات العمومية.[1]

ب-التشريع الأمريكي:

1-عرفت ولاية تكساس الأمريكية جريمة التهديد الإرهابي بأنها: "كل من يهدد بارتكاب أي أفعال تتضمن عنفا موجها إلى أي شخص أو ممتلكات بقصد رد فعل وكالة رسمية أو تطوعية أو وضع أي شخص في حالة خوف من جراح خطيرة وشيكة الحدوث....

2-وعرف مكتب التحقيق الفيدرالي FBA : الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لترويع الحكومة أو المواطنين بغية تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية معينة.[2]

تعريف الإرهاب في الفقه الإسلامي:

-لم يرد في القران الكريم مصطلح الإرهاب بالصيغة المستحدثة له، إنما ورد بصيغ مختلفة كالتالي:

1-الخشية والحث على عبادة الله عزوجل في قوله تعالى: " يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون"، وقوله تعالى: " إنما هو إله واحد فإياي فارهبون".

2-وجاءت بمعنى الرهبة،قال تعالى: " لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله".

3-وجاءت بمعنى "رهبا"، حيث قال تعالى: " ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين".

4-وفي حديث الرسول (ص): "إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوئك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ منك إلا إليك".[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد فتحي عيد، **مرجع سابق**، ص 33

[3] محمد عوض الترتوري، **المرجع السابق**، ص17.

تعريف الإرهاب في الموسوعات والقواميس:

-في معجم الوسيط: وصف يطلق على الذين يسلكون العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

-وفي القاموس الفرنسي " لاروس" يعرف الإرهاب على أنه استعمال العنف لأغراض سياسية.

-وفي قاموس أوكسفورد: يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الإنجليزية في عام 1794، وذلك بعد حكم الرعب، والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه.

-أما في الموسوعة السياسية: فقد عرف على أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي.

-أما في الموسوعة العالمية: نجد الإرهاب هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لاستراتيجية مجددة.[1]

التعريف الإجرائي للإرهاب:

هو فعل عنيف يهدف مرتكبوه إلى إشاعة الذعر والرعب والترويع في المجتمع، باتباع أساليب خطيرة كالقتل والحرق والتدمير، كما يكون مجموعة من الأفراد في إطار منظمة ما، يكون موجها نحو المدنيين والمؤسسات والحكومات على حد سواء ليخلق حالة من عدم الاستقرار تنعكس سلبا على البناء الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجتمع.

-من خلال عرض مجموعة التعريف من محاولات فردية إلى جماعية متعددة حول تعريف لإشكالية الإرهاب بمختلف جوانبها، فنجد أن المصطلح يتميز بالغموض ونجد صعوبة في الوصول إلى تعريف موحد للإرهاب.

-يرجع عدم الاتفاق على تعريف أشمل وأوحد إلى أن مصطلح الإرهاب له أكثر من معنى، وكل جهة تنظر إليه من زاوية معينة تخدم مصلحتها .

[1] ثامر إبراهيم الجهماني، **مفهوم الإرهاب**، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص22

-إضافة على ذلك واستنادا على القول: " ما يراه البعض إرهابا يراه البعض الاخر مقاومة". في هذه المقولة اختلاف في معايير التصنيف واختلاف في الإيديولوجية والمعتقد.

-فالثورة الجزائرية صنفها الاحتلال الفرنسي بأنها منظمة إرهابية. أيضا المقاومة الفلسطينية، البعض يراها إرهابا والبعض الاخر دفاعا عن الممتلكات والأرض.

نستنتج أن مصطلح الإرهاب يستخدمه كل حسب رؤيته ومصالحه من منظمات ودول وأفراد.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإرهاب:

تعد ظاهرة الإرهاب ظاهرة قديمة قدم التاريخ، حيث عرفت المجتمعات البشرية قديما وحديثا بأشكاله المختلفة، ومع تطور الإنسان أصبح الإرهاب يتطور ويأخذ شكلا جديدا مواكبا للتطور البشري.

أولا:نشأته:

يعتبر الإرهاب ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، حيث عانت منه المجتمعات منذ القدم، فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الأرض وما عليها ونحن نجد من يعبثون في هذه الأرض فسادا، ويرهبون فيها الناس بمختلف الوسائل، وكافة الطرق، لذا يعد الإرهاب ظاهرة عالمية تاريخية، فهي تشمل دول وشعوب العالم كافة، بل وربما عانت منه كل الشعوب والأمم بطريقة أو بأخرى، بشكل أو باخر، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين، أخذ شكلا منظما وممنهجا، بحيث أصبح ظاهرة يومية معاشة تعاني منها شعوب العالم بدوافع وأسباب تخص كل شعب من تلك الشعوب، لدرجة أنه ما ظهر دين أو مذهب أو نظام جديد، إلا وكان من بين أخطائه أو أنصاره أفراد أو مجموعات تميل إلى استخدام العنف والإرهاب، لتحقيق غاياتها وأهدافها، وبالتالي أخذت تعرف بالجماعات المتطرفة فكرا وسلوكا، وكل الإرهابيين هم عمليا متطرفون في فكرهم وسلوكهم.

-يدل الاستقرار التاريخي للإرهاب على أن الجرائم التي توصف اليوم بأنها إرهابية، هي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، على الرغم من أن تعبير الإرهاب يبدو حديثا نسبيا.[1]

[1] أحمد سليمان حمودة، "**الإرهاب الدولي والديمقراطية**"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة)، 2014، ص19

ثانيا: تطوره:

-في القرن السادس والسابع قبل الميلاد عرف الإرهاب لدى الأشوريين، وذلك من خلال التنكيل بأسرى الحرب وسكان المدن الذين كانوا يغيرون عليها. [1]

-الحضارة الفرعونية عرفت بدورها الإرهاب من خلال محاولة اغتيال الملك رمسيس الثالث بسبب توريث عرشه لأحد أبنائه غير الشرعيين. [2]

-الإغريق بدورهم عرفوا الإرهاب نتيجة للربط بين الجريمة السياسية والمفهوم الديني على اعتبار عدم المساس بشخص الملك باعتباره إلها فكل محاولة للمساس به تستحق عقوبة الإعدام بغض النظر عما قام به في حق رعيته.

-المجتمع اليوناني بعد انتشار المبادئ الديمقراطية اعتنق النظام الجمهوري في الحكم، فصدرت العديد من القوانين التي حرمت كل محاولة للمساس بنظام الحكم، فأقرت عقوبات ردعية كالإعدام.[3]

-الرومان بدورهم عرفوا الإرهاب، فاعتبروا الجريمة السياسية جريمة ضرورية وتهديد للأمن، وأقروا لها عقوبات قاسية تمثلت في القتل عن طريق الحرق بالنار، أو إلحاق العار بأسرة الجاني.

-ومع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، ظهرت بعض المظاهر الإرهابية كأسلوب يحقق بعض الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، حيث تم إعدام الاف الفرنسيين نتيجة خيانة مبادئ الثورة.

-ولقد ظهر الإرهاب بشكل منظم منذ القرن 15، حيث قامت الدول الأوروبية باستعمار شعوبها،وارتكب كل من البرتغاليون والإسبان أبشع أنواع الإرهاب ضد الشعوب المستعمرة، ثم البريطانيون ضد الهنود.[4]

-لقد ازدادت خطورة الإرهاب بعد انتشار العولمة في منتصف القرن العشرين،وماتلتها من ثورة المعلومات والاتصالات وتقدم التكنولوجيا، وقد استغل الإرهابيون ذلك الاجتيازحدود الدول وممارسة الإرهاب بشتى الطرق والوسائل.

---

[1] محمد عبد اللطيف عبد العال، **عقوبة الإعدام-دراسة مقارنة في القوانين الوضعية والشرعية الإسلامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994، ص22.

[2] رؤوف عبيد، **القضاء الجنائي عند الفراعنة**، المجلة الجنائية القومية، العدد 3، مجلد 1، 1985، ص70.

[3] عبد الوهاب حومد،**الإجرام السياسي**: لبنان : دار المعارف،[د.س.ن] ص13.

[4] ثامر إبراهيم الجهماني، **المرجع السابق**، ص22.

-ولكن معظم حوادث الإرهاب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بسبب الدوافع السياسية للرد على إرهاب الدول، واتخذت معظم العمليات الإرهابية صورا متعددة كالاغتيالات السياسية، وخطف الطائرات المدنية، وأخذ الرهائن، ونتيجة لهذه السياسات ظهرت عدة تنظيمات إرهابية في مختلف الدول الأوروبية:

1-التيار النازي في ألمانيا عام 1986.

2-حركة لوين المتطرفة في فرنسا.

3-حركة الباسك الإسبانية، وغيرها من المنظمات الإرهابية الخطيرة.

-ومنذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، كثرت الجرائم الإرهابية، ففي ديسمبر عام 1969 اقتحمت مجموعة صهيونية مقر الوفد السوري في الأمم المتحدة وأعادتها على الوفد السوفياتي في عام 1970 في نفس المكان، ووقعت عمليات اختطاف للدبلوماسيينالأمريكيين في أمريكا اللاتينية.....إلخ، واشتد هذا التطور في الجريمة الإرهابية الدولية إلى أن وصل إلى استخدام الطائرة في تحقيق أهدافه، وكان في 11 سبتمبر 2001 حينما قامت طائرات من تنظيم القاعدة بضرب مركز تجاري بنيويورك.

-وهذا ما أسفر لنا وجود منظمة إرهابية جديدة مكتفية ذاتيا لا ترتبط بأي دولة، اقتحمت الميدان الدولي مرتكبة لجرائم عديدة واعتبرت لاعبا جديدا على الساحة الدولية. [1]

المطلب الثالث: الإرهاب والمفاهيم المتشابهة له:

يتداخل بين مفهوم الإرهاب وبعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط بالعمل الإجرامي، كالعنف والجريمة السياسية والجريمة المنظمة وغيرها، لذا يجب التوضيح بين الإرهاب وهذه المفاهيم.

أولا: الإرهاب والتطرف:

-التطرف في اللغة هو المغالاة، أي يتجاوز حد الاعتدال، والتطرف قد يطول السياسة والفكر والدين، وهو أينما وجد يخلق نوعا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إن الإرهاب والتطرف لا تعكس صورتهما بالرصاص فقط وإنما الأفكار أيضا التي يتبناها مجتمع ما تؤدي إلى الإرهاب، فتفكير المجتمع أو

[1] ثامر إبراهيم الجهماني، **المرجع السابق**، ص25

المفكرين أو النخبة يكون خطره أشد من الرصاص، فالتطرف يسبق الإرهاب، وهو المرحلة الأولى له, ذلك أن التطرف لو زاد عن حده واستفحل قبل معالجته، وكثر أتباعه وأصبحت البيئة مهيأة لعناصره من حيث القوة والدعم من جهات أخرى فإنه في هذه الحالة يتحول التطرف لإرهاب، وكمثال على ذلك فإنه إذا كان شعور الكراهية لغير المسلمين مجرد تطرف، فإنه تعدى عليهم يعد إرهابا، هذا يعني أن التطرف مرحلة سابقة على الإرهاب وقبل تطوره.[1]

ثانيا: الإرهاب والمقاومة:

-يخلط الكثير من الغربيين وربما عن قصد بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، فالمقاومة هي نضال الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها، أما الإرهاب فهو عمل يمارسه الخارجون عن الشرعية والقانون، وعليه فإن المقاومة هي عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية، دفاعا عن القومية ضد القوة الأجنبية سواء كانت تعمل في إطار يخضع للإشراف وسلطة القانون أو الواقعية، فالمقاومة أعم في وسائلها من الإرهاب وهي قانونية وتمثل الشعب كاملا، أما الإرهابيون هم أفراد خارجون على القانون. [2]

ثالثا: الإرهاب والعنف السياسي:

-عرفه توفيق إبراهيم بأنه " جميع الممارسات سواء كانت فردية أو جماعية أو منظمة أو غير منظمة وهي الممارسات التي تضمنت استخدامها فعليا للقوة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية.

-توجد الكثير من المفارقات بين العنف السياسي والإرهاب على الرغم من التداخل بينهما والتشابه من بينها:

1-تهدف العمليات الإرهابية إلى تحويل الأنظار إلى قضية الإرهابيين فتحاول جذب الانتباه إليها عبر وسائل الإعلام لتأثير على سلوكيات في الرأي العام، بينما العنف السياسي يسعى القائمون عليه إلى تحقيق الأهداف ليس بالضرورة إثارة الرأي العام.[3]

---

[1] حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، **الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص15

[2] حسنين المحمدي بوادي، **تجربة مواجهة الإرهاب** ، الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،2004، ص17

[3] باسط سميرة ، " الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب" ، مذكرة ماجيستير، (قسم العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014)،ص52

2-العنف وسيلة أو أداة تسعى جهة ما من خلالها تحقيق أهدافها، بينما الإرهاب يكون ناتجا عن العنف.

3-الإرهاب يمارس من خلال تنظيمات وحركات عقائدية فكرية، أما العنف لا يمارس من خلال تنظيم محكم له فكر أو عقيدة بل بشكل فردي، وبذلك يكون العنف صورة من صور الإرهاب وأحد أوجهه، بل هو أحد درجات الإرهاب.[1]

رابعا: الإرهاب والجريمة السياسية:

-لقد اختلفت الآراء الفقهية حول معنى تعريف الجريمة السياسية، لأنه نادرا ما توجد هناك جريمة سياسية خالصة، أي يقع على حق سياسي فقط، بل تكون مركبة أو نسبة، وعليه فإن الجريمة السياسية هي التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا.

-فإذا كان الإرهاب هو العنف المنظم لتحقيق أهداف سياسية، فإن الجريمة السياسية لا يشترط فيها دائما أن تكون عنفا، وليشترط أن يكون عنفا منظما أو متصلا.

-فالمعيار الحقيقي للتفرقة بين الظاهرتين يكمن في الهدف والقصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية، وعليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فصل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي. [2]

خامسا: الإرهاب والجريمة المنظمة:

-الجريمة المنظمة في تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة، بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية، وتعمل في سرية تامة، ولها قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات مادية للمخالفين من أعضائه، وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة، وقد تمتد عبر الدول وأحيانا تستهدف الموظفين وكبار شخصيات الدولة، ومن خصائص الجريمة المنظمة هي: التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز.[3]

[1] باسط سميرة، "**مرجع سابق** ، ص53.

[2] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مديولي، 1997، ص39.

[3] ياسين ،طاهر الياسري،**مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية**،عمان:دار الثقافة،2011،ص48.

-وللجريمة المنظمة صور نذكر منها: الإتجار بالمخدرات، الإتجار في الأشخاص، تهريب المهاجرين غير الشرعيين، غسيل الأموال...

-والاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب من حيث القصد والغاية، ذلك أن الإرهابيون يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية والدعاية لقضيتهم، بينما تعمل عصابات الجريمة المنظمة من أجل دوافع مادية وكسب مزيد من الأموال.

المطلب الرابع: تصنيف الإرهاب:

-سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم التصنيفات المتضاربة حول الإرهاب، حيث تتعدد أنواعه وفقا لأشكاله وصوره ومصادره، وذلك من خلال ثلاث نواحي وهي كالتالي:

1-من ناحية الفاعل:

أ-إرهاب الدولة: وهو الإرهاب الذي يقوم به أو تتبناه دولة من الدول أو جماعة من الجماعات التي تعمل لحساب تلك الدولة ضد دولة أخرى أو أفراد داخل دولة أخرى للسيطرة عليهم وإخفاءهم، مستخدمة في ذلك القوة العسكرية بحجة محاربة الإرهاب.

ومن أهم مظاهره أن تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات الإرهابية ضد منظمة معينة، ومن ذلك نموذج دولة إسرائيل التي كانت توصف بالعنصرية وتحاول دوما اتخاذ أسلوب إرهاب الدولة لترهب به كل فلسطيني في داخل فلسطين أو خارجها، وتمارس عمليات القتل الجماعي والمذابح البشرية، أيضا ما تقوم به و.م.أ على السودان وأفغانستان.

ب-إرهاب السلطة:

هو الإرهاب الذي تقوم به السلطة التي تتولى الأمور في الدولة ضد فئات معينة داخل الدولة سواء أفراد أو جماعات، باستخدام وسائل قمعية لإخضاعهم لمبادئ سياسية أو أفكار ومعتقدات ترغب بفرضها، مثال: إحداث تغيير اجتماعيا في التركيبة السكانية للدولة مثل ما قامت به الحكومة الصربية من أعمال عنف وتهجير وتقتيل لسكان إقليم كوسوفو وبعض مدن البوسنة والهرسك.[1]

[1] ثامر ابراهيم الجهماني، **مرجع سابق**، ص32

ج-الإرهاب الفردي أو الجماعي:

وهو العمل الإرهابي الذي يقوم به شخص معين بمفرده أو في إطار مجموعة معينة ومنظمة لتحقيق هدف معين، وهو إرهاب صادر بإرادة الفاعل ذاته نتيجة لدوافع ذاتية قد تكون شخصية أو نفسية أو مرضية، ويوجه الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة مقصودة بذاتها، كما قد يوجه الإرهاب ضد أفراد معينين بهدف ابتزازهم، مثال ذلك: المنظمات الإرهابية كمنظمة الألوية الحمراء في إيطاليا، ومنظمة بادرماينهوف في ألمانيا. [1]

1-من حيث النطاق:

أ-الإرهاب المحلي: وهو الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة شريطة أن يكون الفاعلون والمستهدفون من نفس الجنسية ودون أن تتعلق نتائج ذلك الفعل الحدود المكانية للدولة التي ينتمون إليها، بما يشمل كافة مراحل العمل الإرهابي بدأ من التخطيط وانتهاء بالتنفيذ، بمعنى يجب أن يكون الفعل الإرهابي مستندا إلى عوامل ومفاعيل محلية داخل الدولة مثل: العمليات الإرهابية من الجماعات المسلحة لتغيير نظام الحكم أو فرض سياسة معينة.

ب-الإرهاب الدولي: وهو الإرهاب الذي يمارس عبر الحدود ويكون موجها من قبل دول ومنظمات معينة ضد دول أخرى ورعاياها، والإرهاب يعتبر تكتل سياسي يتعلق باتصافه بغاية الدقة والتنظيم من حيث اختيار الوقت والزمن لكسب أكبر قدر من التعاطف محليا وإقليميا ودوليا، يحدث توتر في العلاقات الدولية.[2]

1-من ناحية الغرض أو الهدف:

أ-الإرهاب السياسي: وهو الإرهاب الذي يمارسه الفريق الحاكم في الدولة ضد أولئك الذين يتحدون لإجباره على التنازل والتخلي عن مكاسبه وامتيازاته التي تحصل عليها بفضل توليه زمام الأمور بالدولة، لذا فهو يمارس من أجل الاحتفاظ بالمكاسب والتي يجنيها من وراء وجوده في الدولة.

[1] محمد بن عبد الله العميري، **المرجع السابق**، ص38

[2] علي موسي الددا، **موقف الإسلام من العنف والإرهاب الدولي**، عمان: دار البداية، 2010، ص55

ب–الإرهاب الاجتماعي: يقصد به مجموعة الأعمال التي يسعى منفذوها إلى التغير الاجتماعي بالعنف والتي لا تقتصر على مجرد تغيير نظام الحكم، أي هو ذلك النوع من الإرهاب الذي يهدف إلى تحقيق إيديولوجية جديدة في المجتمع في كافة مؤسساته المختلفة، ويتسم هذا النوع من الإرهاب بالفوضوية والثورية.[1]

ج–الإرهاب الفكري: وهو إرهاب قائم على محاربة الفكر القائم وغرس فكر جديد، وهو قد يكون إرهابا لغويا، كما يطلق عليه البعض غزو فكري ، يستخدم وسائل الاتصالات والإعلام لتحقيق هدفه من خلال خطط إعلامية ودعائية مركزة.

د–الإرهاب الإيديولوجي: يسمى أيضا بالإرهاب العقائدي، وفيه يقاتل الإرهابيون بهدف تحقيق إيديولوجية معينة يؤمنون بها وينذرون أنفسهم لإنجازها.

هـ–الإرهاب الديني الأصل في الديانات أنها تشجب اعمال العنف وتدعوا إلى السلام، ويتمتع رجال الدين في بعض المجتمعات بقوة كبيرة تفوق في بعض الأحيان قوة الحاكم، وتتخذ الأديان شعارا لارتكاب أعمال إرهابية، فقد مارست الكنيسة في أوروبا الإرهاب ضد المسيحيين وغيرهم، وكذلك ما يحصل في الهند من قتال بين الهندونيسيين والمسلمين.[2]

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب :

–أخذ تصور مفهوم الإرهاب مسارات عديدة من حيث تعدد النظريات المفسرة لهذا المفهوم، حيث تم التركيز على بعض المقتربات خصوصا المقترب الأمني وأيضا بعض النظريات في تفسير هذه الإشكالية.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية:

تتركز هذه المقاربة على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات، حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، حيث نجد تعريف أرندو ولفرس Arnold wolfersللأمن، يقول إنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديد اتجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي غياب الخوف

[1] رضا هداج، عبد الله العميري، **المرجع السابق**، ص44

[2] محمد بن عبد الله العميري، **المرجع السابق**، ص44

من أن يتم المساس بأي من هذه القيم، بينما ركزت الدراسات الحديثة للأمن من حيث ظاهرة الفقر، يؤدي إلى بروز التصادم بين المجموعات الإثنية في إطار صراعها على الموارد.[1]

-بينما نجد روبرت مكنمارا Robert macnamara في كتابه "جوهر الأمن" حيث يقول الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية فس ظل حماية مضمونة، وأضاف " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء فرصة للتنمية في كل المجالات. [2]

-إن المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمارس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن بمفهوم الأمن الإنساني، أين عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدولة العاجزة خاصة في الدول الفقيرة، سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوظيفة، بذلك يتم انحسار الدور الذي تلعبه في التحكم بإقليمها وتنفي مظاهرة سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر ما يسمح بانتشار الأسلحة وظهور مختلف الظواهر الإجرامية.

-من خلال ما سبق يتضح لنا أن المقاربة ترى في تفسيرها للإرهاب من التصور الأمني، حيث العلاقة التي تربط بينهما هو أمن الدولة والحفاظ على وحدة أراضيها من خلال التصدي العسكري للتهديدات الخارجية، ولم تولي الأهمية للجوانب الأخرى هذا في الطرح التقليدي للأمن، غير أن التصور الحديث للأمن يرى أنه لا يمكن الحديث عن الأمن من الجانب العسكري فقط، حيث نهاية الحرب الباردة عرفت تحولا في المفهوم، أين أصبح واسع النطاق لا يقتصر على جانب واحد فقط، وإنما يشمل عدة مجالات، كالأمن الاقتصادي، الإقليمي، المجتمعي، الفردي، البيئي.

-إذ يمكن القول يجب أن يكون توافر الأمن في جميع المجالات حتى لا يجد الأفراد هفوة الانخراط والانضمام لجماعات العنف والتطرق وتكون الدولة والمجتمع في مأمن من التهديدات.[3]

المطلب الثاني: النظرية الواقعية:

---

[1] عادل، زقاع ،"**إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث عن الأمن المجتمعي على الرابط: .www geocities.com (22-04- 2019)**

[2] قط سمير، **نظريات الأمن القومي في العلاقات الدولية-مفاهيم ومقاربات**، الجزائر: دار علي بن زيد، 2016، ص83

[3] مدوني علي، "**قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتهاعلى الأمن والاستقرار فيها**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014، ص85

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا1648، ونشأة الدولة القوية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضيات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن النظرية الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالتالي:

-الدولة هي الفاعل الوجودي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

-تسعى الدول إلى تطوير قدراتها للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الاخرين، وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها خاصة الحرب على الإرهاب.

-النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة. [1]

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات، والتي منها الإرهاب و لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية لمواجهة إشكالية الإرهاب، زمن هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن ومواجهة الإرهاب.

-ينطلق التصور من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزة قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضى يكون المكان المناسب لتفريغ الإرهاب وانتشاره ويصبح الأمن الغاية الأسمى كما يقول والتر " في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاؤه واستمرارية الدول مضمونا، تبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، والربح والقوة.[2]

---

[1] **Paul doilliamsKsecuritystudies , an intsoduction, published in the USA and, roughage, 2008, p17-20**

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص20

-تأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وتفترض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطلق الاعتماد على الذات، لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على إبقائها، ففي العالم يتكون عن وحدات متنافسة وتسوده عدو الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ كل لنفسه.

-ونجد أن الواقعيون الجدد قد راجعوا قضيتين زيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص عن مخاطر الأمن.

-وعليه يتضح مما سبق أن النظرية تتركز على الدولة بشكل واضح، كموضوع مرجعي أمن الدولة من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن بين هذه التهديدات نجد إشكالية الإرهاب والتي تصدر من الفرد أو الجماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات أو الدول.[1]

المطلب الثالث: النظرية الليبيرالية:

تعتبر النظرية الليبيرالية بسقيها (الكلاسيكية والجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في النقاشات والعلاقات الدولية، وقد شهدت الليبيرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات غير قومية تشبه الشبكة العنكبوتية، حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية الغرض لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

-ومن أهم الأسس والمبادئ التي تركز عليها النظرية الليبيرالية مايلي:

*يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات وبالأخص بإشكالية الإرهاب.

*نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

*اتباع منطق التعاون ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول من تقليص حدة النزاعات بينها.

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص23

-تقوم النظرية الليبيرالية على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل اخر، والفاعلين هنا دول ومنظمات ومؤسسات دولية وإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية مثلا كصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك تلك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحرب، لكن بوسعها تخفيف وتلطيف المخاوف.

-لقد أعاد الليبيراليون النقل في مسألة الأمن من الاتجاه الأكثر اتساعا وشمولية للدولة من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العامل كالتنظيمات الإرهابية المنتشرة في كافة أنحاء العالم، إذن فقوام التصور الليبيرالي للأمن وسع بمعنى ما فوق "الدولة" "أكثر ما دون الدولة"، ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، وفي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام اعتبارا أن أساسيات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمر لا مفر منه.

-وعليه فالنظرية الليبيرالية أقحمت فاعلين في الدولة منها في توسيع الأمن مفهوما أبقت على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لان كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها، ولان المؤسسات موجودة ليس كمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها وبالتالي فهي ترى أن العامل العسكري ليس الوحيد القادر على مواجهة هذه التهديدات كالإرهاب وإنما لابد من وجود فاعلين اخرين كالمؤسسات والمنظمات تعمل على نشر قيم الديمقراطية وإحلال السلم وذلك بمساعدة الدولة.[1]

المطلب الرابع: النظرية الاجتماعية والموضوعية:

أولا: النظرية الاجتماعية:

ظهرت اثار المماثلة العضوية في نظرية الباثولوجيا الاجتماعية من خلال أن المجتمع يتألف من مجموعة من الأشخاص يرتبطون من خلال العلاقات الاجتماعية، يظهر الباثولوجيا الاجتماعية من خلال انحلال وقصور الروابط الاجتماعية، وهذا يشير إلى أن الظروف الباثولوجيا في المجتمع ناجمة عن عدم

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي**،الجزائر:دار الهدى،2005، ص 1941

مقدرة الأفراد على مواكبة تغير المثل والمنظمات الاجتماعية، إضافة إلى فشل المجتمعات في المحافظة على الأهلية الوظيفية والمرتبطة بتغير الظروف في العالم الذي يعيشون فيه.

-ومن هنا نستطيع القول إن منظور الباثولوجيا يحكم على الظروف الاجتماعية من مفهوم الصحة والمرض، ولا شك أن حالة الباثولوجيا الاجتماعية تمثل انتهاكا للتوقعات الأخلاقية المجتمعية.

-ويرى رواد هذا المنظور أن المشكلات الاجتماعية ناجمة عن فشل دور التنشئة الاجتماعية.

خلاصة القول إن الإرهاب من منظور الباثولوجيا الاجتماعية ناجم عن محافظة المنظمات الاجتماعية، وهذا يعود إلى فشل التنشئة الاجتماعية في تحقيق الوعي. ومن أجل إعادة الصحة المجتمعية فلا بد من تأسيس التربية الأخلاقية الصحيحة والتي تلعب بدورها دورا صحيا بالنسبة للمجتمع.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي: جدول يبين ارتفاع نسبة من شعروا بالضجر والضيق لما فعلوه من عمليات إرهابية.

الجدول رقم: 01

الحالة	العدد	النسبة
نعم	32	53,33
لا	28	46,67
المجموع	60	%100

المصدر: رشوان حسين، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص33

في النظرية الاجتماعية يوجد العديد من الفرضيات لتفسير ظاهرة الإرهاب نذكر منها:

[1] محمد حمدان رمضان، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي**، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، "مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية"، المجلد11، 2011، ص274

1-فرضية الهوية السلبية: استعمل إريسكون مفهوم الهوية السلبية للذات في نظرية تشكيل الهوية من هذا المنطلق يفترض عالم النفس السياسي جين أن نوتسن يرى أن الإرهاب يشعر بهوية سلبية، مثاله في ذلك الإرهابي كرواتي الذي كان أحد أعضاء الأقليات المضطهدة، إذ كان الإرهابي محبط وخائب الأمل نتيجة فشله في إكمال تعليمه الجامعي، نتيجة الفرضية الهوية السلبية يصبح الفرد إرهابي، حسب نوتس يعمل الإرهابي في الجماعة الإرهابية نتيجة مشاعر الغضب والعجز وافتقاره بدائل الحياة الكريمة، بذلك تتكون لدى الإرهابي هوية سلبية عن نفسه ويكره المجتمع الذي يكون لديه هذه الهوية، ومن ثم يرفض الدور المرغوب والصحيح لأفراد العائلة والمجتمع.

-غالبا ما يكون الأفراد الذين يصبحون إرهابيين عاطلين عن العمل ومنعزلين اجتماعيا ولم ينالوا حظهم من التعليم، حيث ينتمون إلى الجماعات الإرهابية لأنهم يشعرون بالملل والفراغ.[1]

2-تأخر سن الزواج: هذا السبب لدى الشباب يؤدي بهم إلى التهور والاندفاع، فالزواج يخفف من الحماسة لدى الشباب ويجعلهم مرتبطين كثيرا بالأسرة عكس الشاب الذي يشعر بأنه وحيد وارتباطه بالمجتمع خفيف يسهل عليه التسرع في أي عمل يقتنع به.[2]

3-التشدد والغلو في الدين: الفهم الخاطئ للدين وغاياته ومقاصده يؤدي إلى الغلو والتشدد في الدين. غير أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود الأفعال عند الشباب وتدفعهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تشويه القيم والأخلاق والمعتقدات والشعائر بالقول أو الفعل، وإظهار علماء المسلمين بصور ساخرة، أي أن هذا كله يؤدي إلى التطرف والغليان في نفوس الشباب الذين ينفعلون عن كل هذا.[3]

ثانيا: النظرية الموضوعية:

يمثل هذا البعد الأثر والضر الذي يقع على المجتمع بسبب الإرهاب، وبالتالي يمكن إدراكه وقياسه، ويمكن أن يكون ماديا أو معنويا ويبقى تفسير الظاهرة منوطا بالاستخدام الجيد للمقاييس العلمية

[1] بودن زكرياء، "**أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الجزائري واستراتيجيات مواجهتها**، 2010-2014، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص71

[2] عزيرو سعاد، "**البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي**"، مجلة الدراسات والبحوث التطبيقية، جامعة الوادي، العدد3، ديسمبر 2013، ص33

[3] محمود أبو عادي، (**علم النفس الإرهاب والتطرف**)، نيون بوست، 11يونيو 2017

الموضوعية، ولا شك أن هذه المسألة تعلق بالعلوم الأمنية وإخضاعها لقواعد المنهج العلمي، النظري والتطبيقي. وتقوم هذه النظرية بطرح التساؤلات التالية:

-ماهي أسباب ظهور الإرهاب؟ ما تفسير الإرهاب؟ ما الأبعاد الأمنية في الظواهر الإرهابية المستخدمة؟

-تستند هذه التساؤلات إلى فهم علمي ومنطقي مبني على الحقائق العلمية للظواهر الأمنية، وذلك بالاعتماد على الواقع النظري والتطبيقي، لذا نجد أن البعد الموضوعي في تفسير الظاهرة الإرهابية يتميز بدرجة عالية من التعقيد لأنها مترابطة مع الظواهر الأخرى.

-ونقصد بالبعد الموضوعي الوسائل العلمية المقننة والتي نستطيع من خلالها تفسير الظاهرة الإرهابية والتنبؤ بها، وذلك من خلال العلوم الأمنية، ويستند هذا على الأسباب العلمية مثل الإحصاء والسجلات والوثائق، والتي تبرز أو تقيس بهم الظاهرة أو الأثر والضرر الموجود.

-من هنا يمكننا القول أن هذا الأسلوب يتميز بدرجة عالية كونه يقيس حجم الظواهر والمشكلات التي يتوافر فيها على المعلومات والبيانات العلمية الدقيقة.[1]

جدول رقم:02

الحالة	العدد	النسبة
نعم	48	80%
لا	12	20%
المجموع	60	100%

جدول يبين نسبة من ندموا على ارتكابهم للأعمال الإرهابية.

المصدر: رشوان حسين، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص35

[1] طروب بحري، "**العولمة والإرهاب، التأثير المتبادل بينهما بعد الباردة**، أطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر باتنة)، 2012، ص100

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال ذلك ما يلي:

1-أن تعريفات الإرهاب متعددة ومتباينة ومن الصعب في أي حال من الأحوال ضبطها لأنها تخضع إلى إيديولوجيات وعقائد، فمصطلح الإرهاب من المفاهيم الغامضة التي تحمل أكثر من معنى، وفي نفس الوقت ذات حركية حسب الظروف والمكان، فأدى هذا إلى فشل كل من أراد إيجاد تعريف محدد وشامل لهذا المصطلح، أيضا نستنتج أن بعض الدول والمنظمات الدولية تستخدمه وتوظفه حسب مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية.

2-يعتبر الإرهاب ظاهرة قديمة ولدت في بداية الحياة البشرية، وأخذت هذه الإشكالية تتطور بتطور الإنسان، وأخذت شكلا منظما وممنهجا، وطرق ووسائل جديدة، وأصبحت ظاهرة يومية معاشة.

3-تم التمييز بين مفهوم الإرهاب والمفاهيم المتداخلة معه كالعنف والجريمة السياسية والمقاومة، ومن هنا تظهر أوجه التشابه والاختلاف بينهم، ونستنتج من هذاأن هذا مفهوم الإرهاب وهذه المفاهيم عبارة عن صور ومراحل فيما بينها، مرحلة بعد مرحلة وهي متداخلة في الأسباب والوسائل.

4-تم تسليط الضوء على أهم تصنيفات وتقسيمات الإرهاب، وذلك من خلال ثلاث نواحي، من ناحية الفاعل أي المسؤول، ومن ناحية النطاق أي حدود الإرهاب، ومن ناحية الهدف إما سياسي، اقتصادي...الخ. فالإرهاب هنا متعدد وله أشكالا عدة ومصادر مختلفة،

5-فسرت المقاربات التي تم التطرق إليها، فمثل ما فسر المقترب الأمني في تحليله للإرهاب بالتركيز على أمن الدولة في مواجهة التهديد مع تحقيق الأمن، بينما النظريات الكلية ركزت على الدولة كفاعل أساسي في تحقيق الأمن الوطني ومواجهة إشكالية الإرهاب والنظريات الجزئية انطلقت من التحليل النظري في طبيعة وجوهر الإرهاب من خلال وجود تيارات متباينة في تحليل بنية الإرهاب.

الفـصـل الثانـي:
طبيعة التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا

تمـــهيـــد

إن ظاهرة الإرهاب عالمية وليست إقليمية فقط، بعد تصاعد كبير في الهجمات الإرهابية في كل دول العالم لما تعرض له هذا الأخير بعدما حدث في 2001/09/11 وما خلفته هذه الفترة من خسائر مادية وبشرية، حيث أصبحت إشكالية الإرهاب تشكل تهديدا لأمن دول العالم، خصوصا في منطقة شمال إفريقيا التي تعرف مؤخرا تصاعد للجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة، ودرجة تطور هذه التنظيمات والتهديدات تقل وتزداد حسب كل بلد في المنطقة، حيث أن هذه التنظيمات لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية.

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول:** معطيات عامة عن شمال إفريقيا.
- **المبحث الثاني:** خارطة التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا.
- **المبحث الثالث:** أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب وتأثيراتها في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: معطيات عامة عن شمال إفريقيا:

تعاني دول منطقة شمال إفريقيا من أزمات أمنية واقتصادية عديدة كانت سببا في انتشار الإرهاب وفشل مخططات التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا:

شمال افريقيا أو الشمال الإفريقي هو مصطلح لتشكيلة من مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة في المنطقة الأكثر شمالا من القارة الإفريقية، مصطلح "شمال إفريقيا" ليس له تعريف واحد مقبول. يعرف أحيانا بأنه يمتد من الشواطئ الأطلسية في القرب إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الشرق، واقتصره البعض الاخر على بلدان المغرب والجزائر وتونس، وهي المنطقة الأكثر قبولا ويعرفها الفرنسيون خلال الفترة الاستعمارية ب "إفريقيا الشمالية، والمسلمون لبلاد المغرب، أما مصر وليبيا فيعتبرها البعض متحدة في الشرق الأوسط، كذلك تشمل منطقة شمال إفريقيا التابعتين لإسبانيا، وهي سبتة ومليلة.

بصحيح العبارة شمال إفريقيا هي المنطقة الجغرافية التي تقع في أقصى الجزء الشمالي من قارة إفريقيا يحدها من الشرق مصر إلى المغرب والصحراء الغربية، غربا تحيط المنطقة العديد من البحار: الشرق البحر الأحمر، الشمال البحر الأبيض المتوسط، الغرب المحيط الأطلسي، الجنوب الصحراء.

تضم منطقة شمال إفريقيا 7 دول وفق تقسيم الأمم المتحدة وهي: الجزائر–تونس–المغرب–ليبيا–مصر–موريتانيا–الصحراء الغربية، لكن سياسيا عادة ما يستخدم مصطلح شمال إفريقيا للإشارة إلى أربعة دول وهي المغرب وتونس والجزائر وليبيا.

تتمتع شمال إفريقيا بثلاث خصائص جغرافية رئيسية وهي: الصحراء الكبرى في الجنوب، جبال الأطلس في الغرب، نهر النيل ودلتا في الشرق.[1]

[1] أصطفان أكصيل، **تاريخ شمال إفريقيا القديم**، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 2007، ص20–24

خريطة رقم 01: توضح دول شمال إفريقيا.

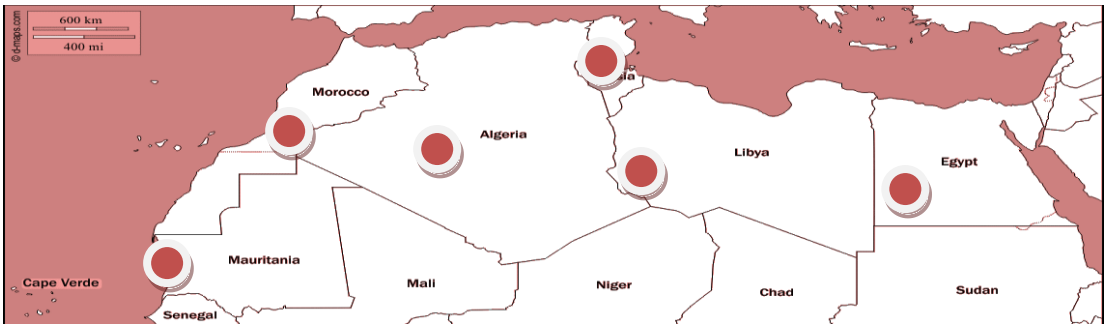

المصدر: https:// kharitati.net/wp6lp.hoxiu

الجدول رقم : 03

البلدان	المساحة(كم)	عدد السكان	الكثافة لكل كم	العاصمة	العلمة	الحكومة	اللغة الرسمية
المغرب	710,550	33,848,242	70	الرباط	درهم مغربي	ملكية دستورية	العربية والأمازيغية
الجزائر	2,381,741	40,500,000	14	الجزائر	دينار جزائري	جمهورية شبه رئاسية	العربية والأمازيغية
تونس	163,610	10,982,000	"6	تونس	دينار تونسي	جمهورية شبه رئاسية	العربية
ليبيا	1,759,540	5,685,000	3,55	طرابلس	دينار ليبي	حكومة انتقالية مؤقتة	العربية
مصر	1,001,451	104,000,000	84	القاهرة	جنيه مصري	جمهورية شبه رئاسية	العربية

المصدر : httpsi//ar.wikipedia.org/wiki

-تتميز شمال إفريقيا بثروات وموارد عديدةمن أهمها البترول، وهذه الثروات والموقع الهام الذي تحتله المنطقة ينم عن أطماع خارجية للسيطرة على منابع الثروة، وهذا يخلق الصراعات والحروب والأزمات.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا:

شهدت دول شمال إفريقيا نمو اقتصادي مهما وزيادة في الناتج الداخلي الخام، مقارنة بالكثير من المناطق في العالم، يشير البنك العالمي إلى أن ما يقارب 16 مليون منصب عمل سيتوفر في المنطقة في الفترة تم تسجيل أهم نسبة عجز في الميزانية للدول منطقة شمال إفريقيا في الجزائر، حيث النفقات مرتفعة، تليها تونس ثم المغرب، وأخيرا ليبيا.

الجدول رقم :05 أهم الدول الإفريقية التي تملك احتياطي بترولي كبير لسنة 2010 مليار برميل.

الدولة	ليبيا	نيجيريا	الجزائر	أنغولا	السودان
الاحتياطي البترولي	44,3	37,2	12,2	9,5	5

المصدر: Anthony.H.gordesmanNerguizianGhalesloi.op.cit.p :13

تحتل الجزائر المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي للبترول بعد ليبيا ونيجيريا.

الجدول رقم: 06 أهم الدول الإفريقية التي تملك احتياطي مهم من الغاز الطبيعي سنة 2010

الدولة	نيجيريا	الجزائر	مصر	ليبيا	باقي الدول الإفريقية
احتياطي الغاز	185,3	195	58,5	54,4	38,1

المصدر:anthony.h.cordesman.aramNerguizianGhales loi p :13i

تحتل الجزائر المركز الثاني ثم تليها مصر ثم ليبيا.

-إضافة إلى هذا العجز فحدود هذه المنطقة تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من الموارد الطبيعية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصادية هذه البلدان.[1]

[1] أسماء بن لمخربش، "التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب العربي: المحددات والرهانات"، **ماجستير مذكرة**، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2011، ص38

-كما تصنف هذه الدول بالدول المتخلفة، وفي حالة تباعية، ما نستنتجه من كل ما سبق أن العوامل الاقتصادية في هذه المنطقة ومشاكلها أحد أكبر التهديدات الأمنية، كذلك ثروة المنطقة عامل أيضا في توتر المنطقة.[1]

المطلب الثالث: الواقع الأمني لمنطقة شمال إفريقيا:

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها شمال إفريقيا بسبب الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات نذكر منها:

أولا: المشاكل الاجتماعية:

اعتبرت المشاكل الاجتماعية أحد أكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني الإفريقي، فالمخدرات مثلا، هددت الأمن الإقليمي ولازالت تهدده، فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية، وكانت المغرب كدولة أهم مكان لجماعة مافيا المخدرات، وبهذا الصدد أقفلت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني والسياسي والمجتمعي، أما من قضايا التهريب فظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر، كتهريب السلاح وتهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب إلى أوروبا.

ثانيا: قضايا البيئة:

اعتبرت قضايا البيئة من أبعاد الامن وأبرز المشاكل المهددة له، ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، فقد شهدت فيضانات باب الزوار كارثة بيئية تسببت في وجود الامراض كالسل المعدي.

أما بالنسبة للأمراض المتنقل، فظاهرة الإيدز أصبحت تهدد الامن الجزائري من خلال دخول العديد من الأفارقة غير الشرعيين والأجانب، أما المغرب تهددها هي كذلك أزمة بيئية بسبب تفشي ظاهرة الفقر، الشيء نفسه في تونس، كذلك ليبيا وموريتانيا يعاني إقليمها من عدة توترات بيئية.

[1] أسماء بن لمخربش،**مرجع سابق**، ص40

أيضا نستطيع القول بأن الحروب والسباق نحو التسلح من اهم أسباب التلوث، حيث لعبت الحروب وما صاحبها من إجراء تجارب نووية كما حدث في الجزائر من طرف فرنسا دورا خطيرا في تلويث البيئة في المتوسط.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية:

الهجرة هي ترك شخص او جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان اخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد، وتكون الهجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية، أو تكون هجرة سياسية ذات دوافع سياسية، أو هجرة سكانية ذات دوافع ديمغرافية.

-نستطيع القول ان من أسباب الهجرة غير الشرعية أسباب اقتصادية، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر.

-تعد الهجرة ظاهرة سلبية تنعكس وتهدد دول منطقة شمال إفريقيا، إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الادمغة، مما يؤدي إلى استمرار التخلف وغياب الوعي.[1]

رابعا: انعكاسات العولمة السلبية على أمن المنطقة:

تعرف العولمة بأنها: مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر، ويعتبر كثير من الدراسية أن العولمة وفرت المناخ والوسائل التي جعلت منها الية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكالها، فالجماعات الإرهابية المنظمة تستفيد بشكل كبير من تكنولوجيا الاتصال في عصر العولمة.

-ثورة المعلومات سمحت لجماعات كان نشاطها منحصر في نطاق سلطة الشرطة المحلية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطور وضرر.

-فالعولمة رغم إنجابيتها في تدويد الاقتصاد إلا أنها أثرت بالسلب على الدول المتخلفة التي لم [2]

[1] محمد فتحي، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999

[2] جوزيف ناي،مكافحة الإرهاب الجديد،متحصل من :
http://www.project-syndicte.org(2019.06.04).

تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة، وهذا السلب نابع من منطقة شمال إفريقيا، حيث أن العولمة وبفضلها وصلت التهديدات من دول أخرى إلى دول شمال إفريقيا.

خامسا: النزاعات الحدودية:

تتميز النزاعات الحدودية في منطقة شمال إفريقيا بنزاعات ذات بعد تاريخي وذات طابع استعماري، حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار حصلت بعض الدول على أقاليم ترابية واسعة مقابل دول أخرى، كالنزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول منطقة أووزو، بينما استمرت نزاعات أخرى ذات بعد جيو استراتيجي كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة باعتبار الجزائر فهي الداعمة للجبهة، أيضا عرفت المنطقة انفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي واستمرت النزاعات الحدودية بينهما خاصة حول منطقة أبيي الغنية بالنفط.[1]

سادسا: قضية الصحراء الغربية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية (وادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب.

تقع الصحراء الغربية والتي تتكون من إقليمين هما (الساقية الحمراء) في الشمال و(وادي الذهب) في الجنوب، تقع بين ثلاث دول، المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا.

ويمكن القول أن موقف المغرب الرسمي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية، وهذا ما خلق توتر في المنطقة وخلق بؤرة تهديدات من أطراف عدة بين الدول المجاورة للصحراء الغربية، وهذا خلق زيادة في انكماش العلاقات بين دول المغرب العربي، وزيادة في التهديدات الأمنية التي تضرب في هذه المنطقة.[2]

[1] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (د-ب-ن)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص59

[2] محمد عايد الجابري، **وحدة المغرب العربي**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص20-24

المبحث الثاني: خارطة التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا:

لم تعرف القارة الإفريقية في تاريخها إشكالية الإرهاب بشكلها وتنظيمها الحالي، لكن في الآونة الأخيرة شهدت تصاعد للجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة العنيفة التي لا تعرف بالحدود الجغرافية والسياسية، خصوصا في منطقة شمال إفريقيا، لذلك سنحاول تحديد الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة حسب كبرها وخطورتها كالتالي:

المطلب الأول: تنظيم داعش الإرهابي في شمال إفريقيا:

1-نشأة وتطور وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

تعود قصة داعش إلى أبو مصعب الزرقاوي الذي سجن في الأردن لمدة 5 سنوات لحيازة السلاح، ثم انتقل إلى أفغانستان واتصل بالقاعدة حيث تمكن من تأسيس الجماعة الجهادية جند الشام (جماعة التوحيد والجهاد)، في 2004 أعلن الزرقاوي ولاءه للقاعدة حيث كانت الجماعة تسمي القاعدة في بلاد الرافدين (IQA)، ثم تحول اسم التنظيم إلى مجلس شورى المجاهدين(MUM) تحت قيادة أبو عمر البغدادي وتحولت تسمية التنظيم في وقت لاحق من سنة 2006 إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق(IJI) الذي تحولت قيادته سنة 2010 إلى أبو بكر البغدادي.

المرجعية الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية هي الفكر السلفي الجهادي، حيث لا يوجد تميز بين الدولة والدين، فجميع القرارات بالنسبة لهم تستند إلى تفسير متشدد للشريعة الإسلامية.

من الأهداف الرئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية هو إقامة الخلافة الإسلامية وبالتالي فهو تنظيم قوي على الوحدة الدينية بدلا من الوحدة الوطنية.[1]

[1]Luna skamiehszenzeszoltan »the rise of islamic state of hraq and syriaKAARMS , 2015 , p-366

2-عوامل بروز تنظيم داعش في منطقة شمال إفريقيا:

أ-العوامل المتعلقة بأهداف وضعية تنظيم الدولة الإسلامية:

من بين الأهداف التوسعية لتنظيم الدولة الإسلامية إقامة الخلافة التي تشمل حدودها منطقة شمال إفريقيا التي قسمت إلى ثلاث مقاطعات: درنة وسيناء ومقاطعة الجزائر، أما العامل الثاني المتعلق بوضعية التنظيم في كل من العراق وسوريا، فنجد أن تواجد التنظيم في منطقة شمال إفريقيا جاء اتساقا مع المشاكل المتزايدة التي تواجهه، ونظيف عوامل أخرى، كتخفيف الضغط الممارس عليه في العراق وسوريا، وذلك لتحويل اهتمام العالم من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة شمال إفريقيا، أيضا محاولة التنظيم تجنيد مقاتلين اخرين وتجديد استمراريته.

ب-عوامل متعلقة بأهمية منطقة شمال إفريقيا والظروف السياسية والأمنية التي تمر بها:

يعود تواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا إلى سنة 2015، حيث أسس معقل جديد وكانت مدينة "سرت الليبية" حاضنة له، حيث عمل تنظيم "داعش" على الاستيلاء وتحويل ليبيا إلى نقطة انطلاق للإرهاب وتخريب بقية دول شمال إفريقيا، وبلدان جنوب الصحراء وجنوب أوروبا، والسؤال الذي يطرح نفسه/ لماذا ليبيا على وجه التحديد؟ والجواب كان في الوثيقة التي أصدرها تنظيم الدولة الإسلامية في يناير 2015 تحت عنوان "ليبيا البوابة الاستراتيجية للدولة الإسلامية"، ومن خلال عنوان هذه الوثيقة تظهر أهمية ليبيا كمنفذ استراتيجي لداعش في منطقة شمال إفريقيا.

وعلى العموم، فإن منطقة شمال إفريقيا تشكل كلها موقعا استراتيجيا بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية، فمن الشمال فهي بوبة أوروبا، ومن الجنوب هي بوابة إفريقيا ككل، ومن الشرق أي من جهة مصر فهي منفذ إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط، ومما زاد طموحات داعش تلك الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي تمر بها المنطقة.[1]

[1] بلعربي علي، "مخططات تنظيم داعش الإرهابي في شمال إفريقيا": الفرص والتهديدات والتحديات"، **مجلة آراء حول** العدد 137، (مايو 2019)، ص5

3-التهديدات الأمنية لتنظيم داعش على منطقة شمال إفريقيا:

أ-ليبيا نقطة انطلاق نحو بلدان شمال إفريقيا:

اعتبر تنظيم الدولة الإسلامية ليبيا منذ وقت طويل جبهة جديدة محتملة يمكن أن تستفيد فيها من الوضع السياسي الهش، وتثبت نفسها بالقرب من حدود أوروبا.

في ديسمبر 2016 الوجود الأساسي في ليبيا هو في "مقاطعة سرت" وهي منطقة ساحلية "كانت سابقا معقل" "معمر القذافي"، حيث دخل داعش في صراع مع الميليشيات المحلية، نجد أن تنظيم الدولة الإسلامية استطاع السيطرة على المدينة.

وفي سنة 2015 نجحداعش في الاستيلاء جميع المؤسسات الهامة في المدينة، كانت كالإذاعة والتلفزيون ومركز الهجرة والجامعة وما إلى ذلك.

بلغ عدد المقاتلين في ليبيا حوالي 4000 إلى 5000 مقاتل بعضهم من ليبيا والأخر من دولة عربية وإفريقية، كما تدعم ببعض الميليشيات، وقام داعش ببناء بنية تحتية عسكرية في "سرت"، تشمل معسكرات داعش.

"يكمن الهدف الأساسي لتواجد تنظيم داعش ليبيا، في تحويل ليبيل نقطة انطلاق الإرهاب وتخريب بقية شمال إفريقيا، وبلدان جنوب الصحراء وجنوب أوروبا".

أهداف تنظيم داعش في ليبيا:

من الناحية الأمنية يعمل التنظيم الإرهابي إلى إفشال العملية السياسية في ليبيا، لان أي توافق سياسيا بين المتنازعين هو نهاية لداعش في ليبيا.

من الناحية الأمنية يستهدف التنظيم زيادة قدراته العسكرية، والقيام بالمزيد من التوظيف للمقاتلين وهذا ما يعني المزيد من الانفلات والفوضى الأمنية.[1]

[1] محمود ضياء الدين عيسى، "التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها"، **مجلة آفاق عربية**، العدد الأول، (مارس 2018)، ص20

من الناحية الاقتصادية نجد أن قرب تنظيم داعش من أبار النفط في "سرت" إنما هو تهديد مباشر للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات النفط.

من الناحية المجتمعية فالتنظيم يعمل على زيادة الشرخ الاجتماعي الذي أعقب سقوط القذافي، وذلك أن مدينة "سرت" احتضنت تنظيم داعش لأنها كانت في السياق القذافي وتعرضت للتميز والإقصاء بعده وهذاما سهل على التنظيم التواجد فيها.[1]

ب-تونس أولى أهداف داعش بعد ليبيا:

على الرغم من فشل داعش في الاستيلاء على الأراضي التونسية، إلا أنه باستطاعته تجنيد العديد من التونسيون، وقدر تقرير للأمم المتحدة صدر في عام 2015 أن حوالي 5500 تونسي ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأن حوالي 1000-1500 منهم موجودون في ليبيا.

يهدف تنظيم داعش إلى تخريب النظام التونسي وإنشاء فرع هناك، ونبع تركيزه على تونس من ضعف النظام التونسي، ومن قرب محافظة طرابلس من تونس.

وتنفيذ لمخططاته الإجرامية في تونس، قام تنظيم الدولة الإسلامية بشن هجمات له في تونس، حيث استهدفت الأولى الفرنسيين في مارس 2015، قام عنصرين من تنظيم داعش بمهاجمة السياح خارج متحف باردو في تونس، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 22 شخصا من جنسيات مختلفة، وبعد ثلاثة أشهر من هذه الهجمة، قام أحد عناصر داعش باستخدام بندقية الية، وذلك بقتل 35 سائحا معظمهم من البريطانيين، وذلك في منتجع شاطئ فندق القنطاوي شمال مدينة سوسة.

وفي مارس دخل ما يصل إلى 100 مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية من بلدة صبراتة الليبية لتونس وهاجموا الجيش والشرطة في بن غردان، وحاولوا الاستلاء على البلدة من خلال التحريض على التمرد الذي انتهى بقتل نحو 50 مقاتلا من داعش و20 جنديا من تونس.

هذه الهجمات الإرهابية نجحت في أكثر من مرة في إلحاق الضرر بالصناعة السياحية التونسية التي تعد من أهم مصادر الدخل في البلاد.[2]

[1] محمد ضياء الدين عيسى، **مرجع سابق** ،ص21.

[2] بلعربي علي ، **مرجع سابق** ، ص12.

ويمكن تلخيص أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في تونس في هدفين:

-تهديد الاستقرار وذلك بضرب التوافق الحاصل بين التيارات العلمانيون والإسلامية منذ سنة 2014، وبالتالي إدخال البلاد في حالة من الفوضى الأمنية.

-ضرب السياحة التونسية، وهذا ما سيزيد من الصعوبات الاقتصادية في تونس، وبذلك تحريك الشباب لخلق الفوضى في البلاد، وسهولة توظيف الشباب في تنظيم داعش.[1]

ج-تهديدات داعش الجزائر:

في سبتمبر 2014، أسس تنظيم داعش فصيلا تحت اسم " جند الخلافة في الجزائر" التي سميت في ما بعد مقاطعة الجزائر، وبعد أسبوع من إعلان الولاء للبغدادي قاموا باختطاف مواطن فرنسي وقطع رأسه، إلى أن جاءت سنة 2017، حيث أطلقت المجموعة في 02 مارس هجوما انتحاريا استهدف مركزا للشرطة في منطقة القنطرة بولاية قسنطينة، وعلى الرغم من ذلك لا يزال الفصيل في حالة هشة ويفتقر إلى الدعم التنظيمي، ويرجع هذا العنف إلى الدور الذي قامت به السلطات الأمنية الجزائرية، حيث استطاعت تفكيك شبكات تجنيد داعش في الجزائر، وكانت عملية توسع داعش غير ناجحة إلى حد كبير.

قامت قوات الأمن الجزائرية بإطلاق حملة تنظيم داعش في البلاد انتهت بمقتل أمير الجماعة "قوري" في ديسمبر 2014، كما قامت قوات الأمن في ماي 2015 بشن عملية شاملة ضد هذا التنظيم تكللت بمقتل 25 مقاتلا وأربعة من كبار قادة الاخرين.

ومن بين هذه التحديات البارزة التي تواجه انتشار التنظيم في الجزائر، هو أن التنظيم فشل في تجنيد الجزائريين في صفوفه، ووفقا لتقديرات حكومية وغير حكومية فإن من 170-200 جزائري فقط، وهذا ما جعل التنظيم منتهيا من الناحية الاستراتيجية.

د-تنظيم الدولة الإسلامية في مصر:

في نوفمبر 2014، أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية، وأعلنت سيناء ولاية من ولايات الخلافة، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت تكتيكات الجماعة وتوسعت معها أهدافها، فمن الناحية

[1] بلعربي علي، **المرجع السابق**، ص 14

التكتيكية، نجد أنه في أبريل من سنة 2015 قتلت الجماعة نحو 30 من رجال الأمن والمدنيين، وفي نفس الشهر، هاجم مقاتلو الجماعة نقطتي تفتيش عسكرية بسيارات ملغمة، تلتها هجمات مسلحة، وعلى الرغم من مقتل 15 من المهاجرين من قبل رجال الأمن المصري، وبعدما فجر مقاتل نفسه في مركز للشرطة وجرح 45 اخرين.

وفي صباح 01 جويلية 2015، استهدف مقاتلو ولاية سيناء في وقت واحد، حوالي خمسة عشر نقطة تفتيش أمنية مع التركيز على مدينة "الشيخ زويد"، وشن الهجوم عن طريق عبوات ناسفة وقنابل أر بي جي.

وبغض النظر عن اعداد القتلى والجرحى، إلا أن تغير تكتيك الجماعة الإرهابية في سيناء، بات يشكل خطر كبير ليس على أمن سيناء بل على أمن مصر واقتصادها عامة وهذا من خلال توسيع الجماعة لأهدافها خارج منطقة سيناء.

وفي الأخير هذه الجزئية، يمكننا القول ان مصر باتت تعاني من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، حيث زادت هجمات ولاية سيناء من تراجع السياحة المصرية المورد الأساسي للاقتصاد المصري.

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تنظيم القاعدة تمثل حالة الانتقال من الجماعة الإرهابية المحلية إلى التنظيم العابر للحدود بحيث تم إنشاء التنظيم في 24 يناير 2007 بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لتنظيم القاعدة وإعلان ولائه لزعيمه أسامة بلادن يقود التنظيم عبد المالك دوركدال المدعو "أبو مصعب عبد الودود"، وينشط في المناطق الشمالية للجزائر والمناطق الصحراوية من جنوب الجزائر، وفي شمال مالي وشرق موريتانيا، وغرب النيجر، أي تشتغل منطقة الساحل الإفريقي بعد الفراغات الأمنية في شمال مالي بسبب الانقلاب العسكري في سنة 2012، واستفادته من فوضى السلاح التي خلفتها مرحلة ما بعد القذافي.

وقد استفاد هذا التنظيم في مرحلته الأولى من الخبرة القتالية للجزائريين العائدين من أفغانستان.[1]

[1] مصطفى سايج ، " التنظيمات الارهابية في شمال إفريقيا" ، **مجلة الآراء**،العدد 137,مايو 2019 ص 10

إن التحول في إيديولوجية الجماعة السلفية للدعوة والقتال من الطابع المحلي إلى الطابع العابر للحدود، حسم ما بعد 11 سبتمبر، حيث كانت الغلبة داخل التنظيم للجناح المطالب بالتدويل والتوسيع "الجهاد" خارج الجزائر، الذي يقوده نبيل صحراوي وعبد المالك دروكدال، وإقامة التنظيم اتصالات مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي يقوده أبو مصعي الزرقاوي، بحيث اتفقا على ارسال مقاتلين من شمال لإفريقيا إلى العراق، مقابل قيام الزرقاوي باختطاف وقتل الديبلوماسيين الجزائريين بالسفارة الجزائرية ببغداد، وهو ما جعل بمبايعة الجماعة السلفية للدعوى والقتال لتنظيم القاعدة وتحول الجماعة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث أعلن أيمن الظواهري في 11 سبتمبر الالتحاق للتنظيم بالقاعدة الأم.[1]

1-أهداف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

*السعي إلى إثبات الوجود في محاولة للرد على من يشكل في قدرة التنظيم الجديد على تنفيذ تهديداته واعتباره مجرد ظاهرة إعلامية ليس إلا.

*الرغبة في إضفاء المشروعية على البعد "الإقليمي" الذي أصبح يرمز أليه الاسم الجديد للتنظيم.

*الانخراط المباشر في ترجمة الاستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة والمتمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين المغاربيين وإرسالهم إلى بلاد الرافدين.

*خطف الدبلوماسيين السياح الغربيين.

*تجميع الجماعات الإرهابية العاملة في دول المنطقة.

*توسيع ميدان المواجهة إلى منطقة مجموعة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

*الاستفادة من شباب المنطقة المسلم الناقص من السلبيات الغربية فيبعض القضايا الدولية الحساسة سواء فلسطين او العراق.[2]

[1] بلعربي علي، **المرجع السابق**، ص15

[2] محمد ظريف، **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب.-23.http://aljazeera: net/portal/templates/pastings 05-2019**

2-العوامل التي ساعدت التنظيم لأن يصبح بلا منافس في المنطقة:

وجود جماعات إرهابية منظمة ولها تجربة في العمل الميداني في دول المغرب العربي تحتاج إلى تأطير وإلى من يوحد صفوفها ويقودها وينسق عملياتها في شمال إفريقيا والساحل.

-الوصول إلى أوروبا عن طريق الجماعات في المناطق الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (منطقة المغرب العربي)، واستغلال أعضاء الجالية ممن لهم توجه نزعة عقائدية.

-استهداف أي مكان وفي أبعد نقطة داخل إقليم دول المغرب بالاعتماد على الكتائب والسرايا المتواجدة في الميدان، والتي أصبحت خاضعة لسلطتها.

-وجود احتياطي لا يستهان به من شباب المنطقة الراغب في الجهاد والتضحية في سبيل الإسلام.[1]

3-تنظيم القاعدة في دول شمال إفريقيا:

أ-القاعدة في الجزائر:

تشكلت (G S P C) منذ التوحيد سنة 1998 إلى حد انخراطها في القاعدة على إثر إعادة هيكلة عميقة على المستوى الأيديولوجي والعسكري، استغلت وضعا سياسيا واجتماعيا متدهور في منطقة القبائل لتصبح في بضع سنين وحتى 2004 المجموعة الأكثر تنظيما ونشاطا ليس في الجزائر فقط، ولكن في كامل شمال إفريقيا.

ومن أهم العمليات الإرهابية التي قامت بها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر هي تفجيرات 2007/04/11 التي استهدفت مكتب رئيس الوزراء ومقر الشرطة بالجزائر ومركز للشرطة بالعاصمة أدت إلى مقتل 12 شخص و118 جريح.

وقد سمحت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية وهي الوئام المدني والمصالحة الوطنية لصالح مختلف الجماعات المسلحة بالحد من عدد أطرافها.[1]

[1] بوزايدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب"، **أطروحة دكتورة** (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية،جامعة الجزائر3)، 2012، ص211

ب-القاعدة في المغرب: (G I C M):

مبرر لجوء القاعدة إلى المغرب للتخطيط لتأسيس خط الارتكاز الأول في المغرب ينطلق من عدة أسباب وتاريخية مقارنة ببقية الدول التي لا حدود لها مع الجزائر.

كما ساعدت شساعة الحدود الجزائرية مع المغرب وعدم تحكم البلدين فيما يعتبر منها في تحفيز عناصر الجماعات على تأسيس قواعد خلفية لتمكين نقل وربط الشبكات الموجودة في أوروبا وبقية العالم مع عناصرها في الجبال الجزائرية.

ومن المجموعات المتطرفة في المغرب نجد "GICM" الجماعة الإسلامية المقاتلة التي استغلت التباين الصارخ داخل المجتمع المغربي بين أبناء المدن وأبناء الأحياء القصديرية، ومن أعنف الهجومات الإرهابية بالدار البيضاء في 16-05-2003 خلف 15 قتيلا و100 جريحا، تليها التفجيرات الانتحارية في أفريل 2007.

ج-القاعدة في تونس: (G I V T):

أقدم هذه المجموعات في الجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس، والتي أسسها طارق معروفي في سنوات التسعينات، هذه الجماعة من الجماعات التي انظمت إلى القاعدة في المغرب العربي.

ليس من الغريب أن تكون تونس هدفا للقاعدة في المغرب العربي وإن كانت تحاول مهما كان الثمن أن تطيح بالنظام القائم.

تعتبر أحداث 2007 بمثابة تهديد حقيقي، حيث بدأت القاعدة تبني هجماتها وكانت البداية بهجومي 23-12-2006 و 09-01-2007 اللذان كشفا القناع عن التواطؤ الكبير، حيث أن جل المنفذين للهجوم كانوا تونسيين.[1]

[1] برباش رتيبة، "**الأمن والإرهاب في المغرب العربي**"، **مذكرة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-03)، 2012/2011

د-القاعدة في موريتاني:(G S P C)

إن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت في سبتمبر 2006 إلى فرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فتم فتح جبهة جديدة في موريتانيا.

ومن أهم العمليات التي جرت في المنطقة أن هاجم مهربون مغمورون مجموعة من المشاركين في سباق داكار للسيارات سنة 1999، أو عندما ورد اسم المجموعة السلفية للدعوة والقتال وزعيمها "مختار بلمختار"، الملقب "لعور" ضمن تقارير للاستخبارات الفرنسية، ليأتي بعد ذلك اختطاف 32 من السياح الألمان والنمساويين في الجزائر على يد عبد الرزاق المظلي في فيفري 2003.

وفي 2007/12/24 اغتيل 4 مواطنين فرنسيين قرب مدينة "الاك" نفذته القاعدة، وفي 2007/12/27 وقفت سيارة استطلاع تابعة لثكنة "الغلاوية" في مديمة وادان في كمين للقاعدة أسفر عن مقتل 4 عسكريين.[1]

المطلب الثالث: أنصار الشريعة وحلفائها:

أولا: أنصار الشريعة:

ظهرت هذه المجموعة الإرهابية في أبريل 2011 في خضم "ثورة الياسمين"، بدأت نشاطها في العلن إلى غاية المؤتمر التونسي في مايو 203 بسبب الأعمال المنسوبة لهذا التنظيم منها الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس في سبتمبر 2012، وقتل السفير الأمريكي رفقة ثلاثة أمريكيين بالقنصلية الأمريكية ببنغازي في 11-07-2012، واغتيال المعارضين التونسيين في 25 يونيو 203.[2]

[1] مصطفى صايح، **المرجع السابق**،ص67

[2] أسامة علي، "**خارطة انتشار الشريعة والقاعدة وداعش في ليبيا**، على الرابط التالي:
https://ww.alarabg.com.uk/polities/2018/09/01/c2019/05/28

توسع تنظيم أنصار الشريعة من تونس إلى شمال شرق ليبيا، وانتشر بشكل فعال في مدينة بنغاري، كما يقود بعض الهجومات المسلحة على الحدود التونسية الجزائرية باتجاه جبال الشعانبي أين تتحصن الجماعات الإرهابية.

لا يخفى تنظيم أنصار الشريعة أهدافه المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية في تونس وليبيا، حيث يؤكد قائد التنظيم سيف الله ابن الحسين المدعو أبو عياض نهجه القائم على العنف المسلح خصوصا بعد التجربة التي اكتسبها في القتال في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان، وقد تم تصنيف أنصار الشريعة في 01 يناير 2014 ضمن القائمة الأمريكية للجماعات الإرهابية.

يرتبط تنظيم أنصار الشريعة بعلاقات تنسيقية بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما اتضح في اجتماع تنسيقي ببنغازي في سبتمبر 2013 بين الجماعات الإرهابية الليبية، المغربية والمصرية والتونسية.[1]

يبرز صراع الولاءات بين تنظيم القاعدة وداعش بشكل خافت في الجزائر وتونس عكس ليبيا، فإذا كانت أنصار الشريعة في تونس تعلن ولائها لتنظيم القاعدة، فإن كتيبة عقبة ابن نافع التي أسست في سنة 2012، أعلنت ولائها لتنظيم داعش بعدما كانت محسوبة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفي نفس الاتجاه فإن جند الخلافة الذي ظهر في الجزائر أعلن ولاءه لداعش بعدما انشق عناصره عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقام بعملية اختطاف وقتل الرعية التونسي "هرفي غوردل".

استغلت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في شمال افريقيا حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الانتقال الديمقراطي وهذا ما شهدته ليبيا من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سررت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي.[2]

[1] أسامة علي، "**خارطة انتشار أنصار الشريعة والقاعدة وداعش في ليبيا**، المرجع السابق، ص

[2] مصطفى صايح، المرجع السابق، ص

اشتد عود الجماعات الإرهابية في شمال افريقيا باستفادتها من فوضى انتشار الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي لما كان يملكه النظام من ترسانة عسكرية متنوعة، هذا أثر على دول الجوار لليبيا خصوصا في منطقة الساحل من مالي إلى السودان، وهذا ما سمح لعدة تنظيمات إرهابية منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة مثل: القنابل اليدوية، رشاشات مضادة للطيران، بندقية آلية، ذخائر، متفجرات.

تطرح قضية فوضى السلاح تهديدات قائمة ومحتملة على كل بلدان شمال افريقيا، فالجزائر باعتبارها أكبر دولة قائمة ومحتملة على كل بلدان شمال إفريقيا، فالجزائر باعتبارها أكبر دولة في المنطقة يصعب عليها مراقبة الحدود الشاسعة، ونشير هنا على سبيل المثال لحجم التهديدات الامنية من خلال الحصيلة التي قدمتها القوات الأمنية الجزائرية في السداسي الاولي لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بحيث تم تحديد 102 إرهابيا، وتمكنت وحدات الجيش من استرجاع 150 وحدة من الأسلحة، وتدمير 653 عبوة منفجرة، كما تم استرجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة "جي بي أس"، مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين.

-تنظيم المرابطون:

تم إنشاءه في 20 أغسطس 2013، بعد التحالف بين جماعة الموقعون بالدماء التي يقودها " مختار بلمختار"، القائد السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا التي تم إنشاؤها في 23-10-2011.

-يمثل هذا التنظيم حالة الانشقاقات وإعادة تركيب التحالفات بين التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. ويعتمد هذا التنظيم على تجارة المخدرات.[1]

[1] عبد القادر دندن، "**خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة**"، مجلة سياسات عربية، العدد8، أفريل 2014، ص13

-يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يمس منطقة شمال إفريقيا بشكل مباشر خصوصا وأن التأثيرات والانعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي من ضرب للمؤسسات والتفجيرات إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات مما يصيب المجتمعات في عمقها الاجتماعي.

-من بين العمليات الإرهابية التي تنسب لتنظيم المرابطون اختطاف 07 دبلوماسيين جزائريين في 05-04-2012 بقنصلية الجزائر بشمال مالي، والهجوم على موقع الغازي بعين أميناس في جنوب الجزائر في 16 يناير 2013، حيث قتل 37 أجنبيا و29 إرهابيا، وعليه فإن تنظيم المرابطون تم تصنيفه ضمن قائمة الأمم المتحدة للتنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة في 02 يونيو 2014.

-هذه الارتباطات بين المرابطون وتنظيم القاعدة توضحت أكثر في العمليات المشتركة التي قام بها التنظيم بالشراكة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مايو 2013، إثر الهجوم على موقع الشركة الفرنسية للبورانيوم "أريفيا" في شمال النيجر، وتم توحد هذا التنظيم مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بشكل واضح في ديسمبر 2015.[1]

المبحث الثالث: أسباب تنامي إشكالية الإرهاب وتأثيرها في شمال إفريقيا:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي كانت نقطة سبب في ظهور التنظيمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا، والتي كانت نقطة إضافة إلى هذا فإن تنامي هذه التنظيمات الإرهابية ينجم عنه تأثيرات وانعكاسات على البناءات الأمنية في شمال إفريقيا، هذا ما سنحاول دراسته والتعمق فيه كالتالي:

[1] محمد بن أحمد، **إعلان الوحدة بين القاعدة والمرابطون**، يومية الخبر الجزائر، 08-12-2015، **http://www.elkhaber.com /press.article/9601%d8**

المطلب الأول: التحولات السياسية في شمال إفريقيا:

1-الجزائر والربيع العربي:

مع بداية "الربيع العربي" توقع كثيرون أن تكون الجزائر ضمن الدول التي ستعيش حراكا اجتماعيا لافتا لكنها "الاستثناء" وإذا كانت الجزائر قد نجحت في تفادي الهبات الشعبية في فترة 2011، التي ينظر إليها في عدد من المثقفين والنخب الجزائريين على أنه مؤامرة خارجية، هدفها تفكيك الدول العربية، فقد عاشت الجزائر على وقع أزمة حادة خلال السنة الماضية وخوف شديد خلال فترة ما قبل الانتخابات بسبب غموض الوضع ويصف الصحفي ياسين بودهان تلك الفترة بقوله: "وفي ظل الوضع الحالي التي تشهده الجزائر فمن الواضح أن ترشح بوتفليقة لولاية رابعة لم يخدم الاستقرار في الجزائر"، سياسيا كان أم اقتصاديا، لأن بوتفليقة في تقدير البعض قد أثبت فشله في هذه المجالات، فالفساد خلال فترات ولايته الثلاث بلغ مستويات قياسية، وهو الذي رصد أكثر من 600 مليار دولار على مدى 15 سنة لتحقيق الوثبة الاقتصادية، لا يزال 98 في مئة من الاقتصاد يعتمد حاليا على عائدات النفط فقط".

الجزائر ليست متماسكة إذ يخفي الحديث عن سطوة الجنرالات وقوة الأجهزة الأمنية وضعا هشا، فلقد كشف الجدل الذي تشهده البلاد منذ جويلية 2015 نقاشا ساخنا بشأن اللغة العربية وعلاقتها بهوية الجزائريين، وقد أثير هذا النقاش في أعقاب قرار نورية بن غبريط وزيرة التربية استعمال اللغة "العامية" في التدريس خلال المراحل الأولى من التعليم الابتدائي وأكدت أن اللجوء إلى استعمال اللغة المحلية يحميها الدستور منذ الاستقلال، وفي الحقيقة فإن الجدل الذي أثير ليس مراده هذه الخطوة فقط بل مرادها صراع أكبر تخفيه التركيبة السكانية للجزائر التي تصل نسبة الأمازيغ فيها إلى قرابة 30% والذين أصبحوا ضحية سهلة لمواجهة التنصير والتغريب التي تقودها الحملات الأوروبية خلال السنوات الماضية زيادة على الآثار الثقافية لفترة الاستعمار والتي خلفها تشوه كبير أصاب الهوية العربية الإسلامية في الجزائر.[1]

[1] دراسة في أبعاد أزمة عميقة تعصف بشمال إفريقيا، مقال متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: https:// www.politics-dz.com(2019/06/10)

وفي الحقيقة تشهد كل بلدان شمال إفريقيا طرحا لمثل هذه الاقتراحات التي تحاول تميع الهوية العربية الإسلامية وطرح بديل جديد هو اللهجة العامية وعادة تقف النخب الفكرية الفرنسية وراء هذه المحاولات التي تبوء دائما بالفشل بسبب الرفض والمقاومة الشعبية من أغلبية السكان.

وفي الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن وضع القبائل يعد من أشد القنابل الموقوتة قابلة للانفجار بفعل تحريك القوى الخارجية للملف حتى تجد نقاط ارتكاز في المنطقة مثلما حصل في المشرق العربي، كل هذا من شأنه خلق العديد من الأزمات داخل الجزائر وخلق هالة من التوتر وهذا ما يؤزم الوضع في البلاد ويخلق بيئة صالحة لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة.[1]

2-ليبيا والثورة:

انطلقت الثورة الليبية بمحاكاة نموذج الثورتين التونسية والمصرية بتعبئة وحشد الجماهير، إذ تم توجيه الدعوة من خلال موقع فيس بوك ليوم غضب يوافق 2011/02/17، وقبل اليوم المحدد للثورة خرجت مظاهرة في مدينة بنغاري يوم 02/15 حيث قتلت قوات الأمن العديد من المحتجين، وكانت ثورة شعبية مسلحة لإسقاط نظام معمر القذافي.

تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي وتحولت الاحتجاجات إلى مواجهة دموية بين النظام والثوار على عدة جبهات، بعد سقوط القذافي وجد الليبيين أنفسهم أمام مساحة جغرافية ليس فيها دولة ومؤسسات يمكن أن تحكم، وفشلت المحاولات التأسيسية في وضع أركان واضحة وقوانين تحكم البلاد وبقيت الكلمة الأولى والأخيرة للسلاح ولجملة من الأطراف الإديولوجية.

تعددت الكتائب الجهادية في ليبيا كانت أبرزها منذ الثورة كتيبة "أنصار الشريعة" التي قادها محمد الزهراوي إلى حين وفاته في أواخر سنة 2014 وبعدها بايعت الكتيبة تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن كان قائدها يميل أكثر لتنظيم القاعدة إلى جانب ذلك تجمع في بداية الأمر عدد هائل من الجهادين في دونه حيث كانت هناك دعوات لمبايعة الدولة عبر مجلس الشورى أو مجلس شوري المجاهدين الذي جمع كل القوي الجهادية وبهذا انتشرت العديد من الجماعات الإرهابية في المنطقة وأصبحت منطقة لا تعرف

[1] دراسة في أبعاد أزمة عميقة تعصف بشمال إفريقيا، مقال متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: https:// www.politics-dz.com(2019/06/10)

الاستقرار ومصدر قلق لجيرانها، وأصبح انتشار الأسلحة الليبية والتنظيمات الإرهابية في ليبيا يهدد كل حدود المنطقة.

3-الثورة التونسية وانعكاساتها:

أصبحت تونس بثورة شعبية نموذج للعالم العربي لأنها أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائدة عربيا، في 2010/12/17 جاءت الشرارة التي أشعلت الثور والتي لم تخطط لها نخب سياسية أو ثقافية حيث نجحت الثورة بإسقاط النظام، ولكن بعد هذا بدأ الصراع في تونس حول هوية البلاد هل هي مرتبطة بتاريخها العربي الإسلامي؟ أم أن النسق التحديثي المنبثق والمسار الصحيح التي يجب أن يسير فيه البلد؟ هذا الوضع جعل من الحكومة "الثورية" ضحية للهزات الاجتماعية والأمنية التي حصلت وجعل تونس محطة استقرار للتنظيمات الجهادية المختلفة، حيث ترسخ العمل في تونس العمل في تونس بعد الثورة بعد أن كان البلد منطقة عبور قبلها وأصبحت محطة نظر وتركيز لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.[1]

4-المغرب والثورة الهادئة:

لم تكن المغرب بعيدة جدا عن ثورات الربيع فالبلد يحكمه نظام ملكي على عكس بقية دول شمال إفريقيا حيث لم تكن حالة الاقتصاد أفضل من بقية الدول التي عرفت الانتفاضات على الظلم لكنه يعتبر البلد الوحيد الذي أسفرت فيه احتجاجات واسعة في عام 2011 عن تغير الدستور في استفتاء شعبي أنتج وثيقة يتوجب فيه على العامل المغربي تعيين رئيس وزراء في الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد البرلمانية.

5-مركزية قضية الصحراء:

يعاني شمال إفريقيا عموما من أزمات لا حصر لها فالبطالة التي تكدست في صفوف الشباب من أصحاب الشهادات العليا أصبح كابوسا في المنطقة زيادة على مشكلات أخرى بالجملة تتمثل في:

[1] ناصر جويدة، **الثورات العربية في ميزان**، مصر: دار الوفاء، 202، ص13

*معاناة أقطار المغرب العربي من ضغوط اقتصادية متنامية نتيجة الاكتظاظ السكاني بالسواحل على حساب المدن الداخلية علاوة على ارتفاع المديونية الخارجية وانفجار نسبة التضخم المالي الذي أجج ظاهرة الفقر ووسع الهوة بين طبقات المجتمعات المغاربية.

*تنامي عدم التوافق السياسي حيث تزايدت الصراعات السياسية الداخلية على مستوى الكم والنوع إضافة إلى الخلافات والصراعات بين حكومات هذه الدول محرك آخر بارز في تحديد ملامح الخلافات بين أقطار شمال إفريقيا ألا وهو السباق نحو التسلح.

*حيث أثر هذا السياق نحو التسلح على البنية العسكرية وتوازنات القوى الاستراتيجية في المنطقة الأمر الذي أشبه بلعبة سخيفة، زيادة على هذا تقلب البعض من حليف إلى قضية الصحراء ومحايد أو عدو لها مثلها بفعل الغرب والجزائر حولها.

*ومن الغريب أن القضية لا تزال إلى اليوم محل اهتمام القوي في المنطقة فالنظام الانقلابي الحالي في مصر أرسل في فترات مختلفة بعثات حقوقية مصرية وعربية أشرف على تمويلها إلى مخيمات الصحراويين في تندوف بالجزائر لاستقلال قضية الصحراء لاستمالة طرف على الآخر وكسب اعتراف جديد بنظام عبد الفتاح السيسي.[1]

6-مالي ساحة الجهاديين:

بعد الثورة الليبية تضاعف نشاط مختلف الجماعات خصوصا الطوارق الذين شهدوا عمليات هجرة من ليبيا من طرف طوارق كانوا مقيمين هناك يعتبر الطوارق من كبريات القبائل في منطقة الصحراء وتسعى إلى فرض وجودها عبر دولة أساسها عرقي ثم تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد وهي أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، وهذه الحركة الوطنية لتحرير أزواد نفسها على الدخول في الحوار الذي يديره النظام الدولي.[2]

[1] ميلود مغربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011،ص72

[2] عايدة العزب موسي، **جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا**، القاهرة: دار النشر للثقافة والعلوم، 2015،ص72

في الحقيقة لم يستطع النظام الدولي إيجاد حل للسيطرة على الصحراء في شمال إفريقيا قبل الثورات لذلك يصبح الحديث عن إيجاد حل في ظل الظروف الحالية في المنطقة والعالم أشبه بالحلم فتوحد الجماعات الجهادية وزيادة ارتباطاتها الإقليمية والدولية يجعل من اعتراض نفوذها عملية قيصرية مجهولة العواقب.

في مالي هناك تضاريس جغرافية تستهوي كل اللعبين خارج النظام الدولي خصوصا الحركات الجهادية التي تتوزع على مناطق مختلفة في الصحراء انطلاقا من ليبيا مرورا بالجزائر والحدود التونسية وصولا إلى حدود المغرب وموريتانيا، لكن الكثافة الأشد لهذه الجماعات في تلك التي سبقت التدخل الفرنسي في مالي حيث عرفت قرابة الأربع جماعات إرهابية كبرى هي أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[1]

خريطة رقم:02 توضح الجماعات الجهادية في شمال إفريقيا

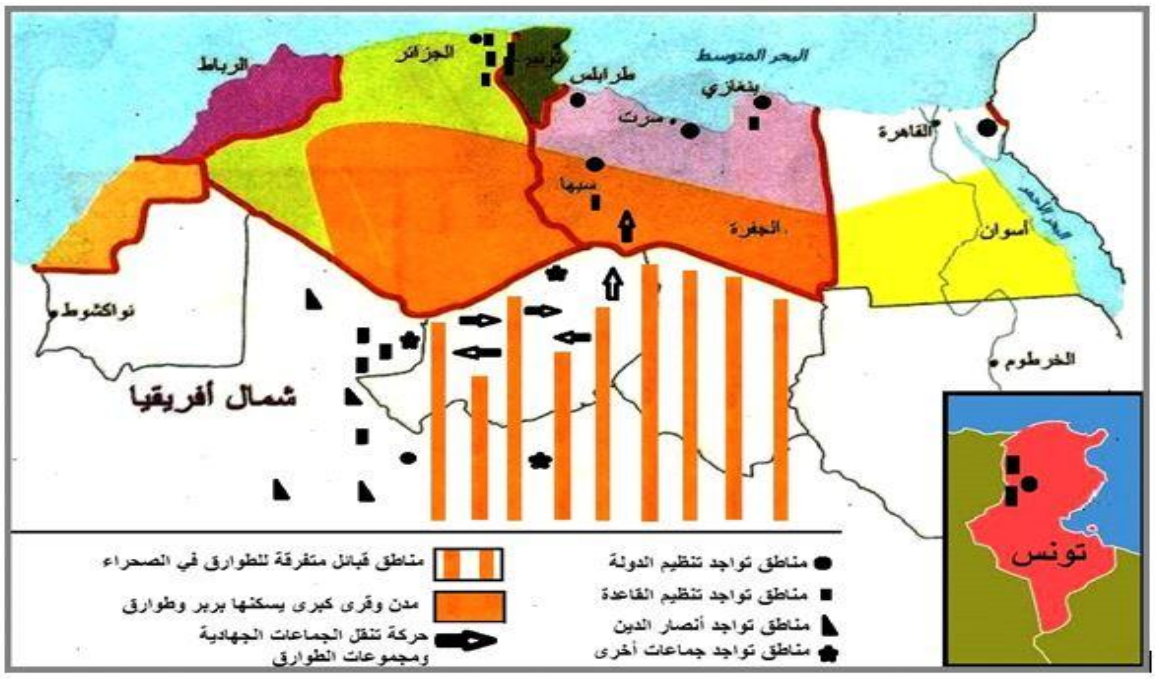

المصدر: عبد الحكيم، حركات العنف في غرب إفريقيا على الرابط التالي: **www.iraata frican.com**

13/06/2019

المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا:

[1] عايدة العزب موسي،**مرجع سابق**،ص72

1-تجارة المخدرات: تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات سنويا تقدر ب: 120 مليار دولار.

وقد عرفت دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة تنامي هذه الظاهرة المرضية بكل أنواعها خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية.

وتشكل المخدرات تهديد دول شمال إفريقيا خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك على الجاني الاجتماعي، فخطورتها في المنطقة لا تقتصر على الإضرار بالصحة فقط بل أصبحت هذه التجارة وسيلة لدعم المنظمات الإرهابية، وهو العلاقة التي تم تأكيدها في إطار أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أجمعت على أم معظم الحركات الإرهابية تستعمل مداخيل زراعة المخدرات في تمويل نشاطاتها الإرهابية.

وقد توجهت هذه المنظمات الإجرامية إلى الاتحاد مع المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة المتطرفة لتشكل ما أصبح يعرف باسم تحالف الإرهاب والمخدرات.

وقد حذرت تقارير أمنية في هذا الإطار من خطورة التنسيق بين شبكات تهريب المخدرات وشبكات تهريب الأسلحة مع التنظيمات الإرهابية على مستوى أرجاء بلدان منطقة شمال إفريقيا، حيث أن شبكة الإرهاب ترتبط ارتباطا وثيقا بشمال إفريقيا، حيث أن شبكة الإرهاب ترتبط ارتباطا وثيقا بثلاث شبكات عالمية، هي شبكة تهريب الأسلحة، شبكة تهريب المخدرات، شبكة غسل الأموال، ومن هنا فإنه من الصعب أن ننتصر في حربنا ضد الإرهاب (في كل مناطق شمال إفريقيا)، مالم تشتمل الحرب مواجهة حاسمة مع هذه الشبكات الاجرامية.[1]

[1] عبد القادر دندن، "**خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة**"، مجلة سياسات عربية، العدد8، (أفريل 2014)، ص75

2-الاتجار غير المشروع بالأسلحة: بلغ عدد الأسلحة المتداولة في العالم حسب إحصائيات سنة 2001 صادرة عن مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية 500 مليون قطعة منها 500 مليون قطعة في إفريقيا لوحدها، وإذا كانت في السابق أجواء الحرب الباردة قد لعبت دورا حيويا في تسريب الأسلحة في إفريقيا وبالخصوص دول شمال إفريقيا، فاليوم برزت عوامل جديدة تعمل على انتشارها نذكر منها:

*تزايد وتيرة التسلح من طرف مهربي المخدرات والاتجار بها.

*اهتمام تنظيم القاعدة بالمناطق الواقعة جنوب الصحراء.

*سيرورة اتساع نشاط ونفوذ تهريب المخدرات والسجائر المهربة والهجرة السرية.

ومما يبرز تكامل الأدوار بين التنظيمات الإرهابية وتجار الأسلحة وتهريبها في شمال إفريقيا هو الموقع الجغرافي المتميز، وحسب مراقبين في الميدان فإن مراقبة الحدود بخصوص تهريب الأسلحة والمتاجرة فيها في مناطق الشمال الافريقي تشكل قلقا كبيرا باعتبار أن نشاط التهريب تطور بها بشكل لم يسبق له مثيل.

وتعتبر اليوم منطقة الزويرات الموريتانية حلقة وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا ومعبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى تندوف وجنوب المغرب وشماله، وأضحى من المتعارف عليه أن وصف المنطقة الكائنة بين شمال مالي وموريتانيا والحدود المغربية الجزائرية بمثلث الموت وفي ذات المنطقة التي ترزح تحت نيران جماعات مسلحة منها جماعات جزائرية أعلنت ولاءها للقاعدة وفئة من الطوارق وجماعات مسلحة مكونة من عناصر البوليساريو تخصصوا منذ وقف إطلاق النار بالصحراء في أنشطة تهريب السلاح.[1]

3-الهجرة غير الشرعية: تعتبر من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا نظرا للآفات التي تصاحبها وارتباطها الوثيق بباقي أشكال المنظمة، كما أنها تدخل ضمن مجال نشاط العصابات الاجرامية كما أن تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

يعتبر أحد مظاهر التطور الخطير الذي آلت إليها الجريمة المنظمة عبر الدول، وتضطلع المنظمات الاجرامية في دول إفريقيا بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو

[1] بولعراس بوعلام، الجريمة المنظمة، "**الوجه الآخر للإرهاب الدولي**، مجلة الجيش، عدد 471

اقتصادية أو اجتماعية، وهذه الآفة تشكل خطر على دول شمال إفريقيا كونها من الممكن أن تستغل التنظيمات الإرهابية هذه الهجرة غير الشرعية للشباب لتجنيدهم في صفوفها.

4-دور الفدية في تمويل الإرهاب: حسب الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تقرير البلدان حول الإرهاب لعام 2009 الصادر يم 5 أوت كشف أن شبكة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تشمل بشكل أساسي انطلاقا من شمال شرقي الجزائر وشمال مالي، حيث امتدت قاعدة الدعم المالي بواسطة المبالغ المالية التي تحصل عليها كفدية مقابل الإفراج عن الرهائن الأجانب الذين تخطفهم في المنطقة، حيث ان حكومات دول المنطقة سعت خلال الفترة الماضية إلى إيجاد الخطوات الكفيلة بالتصدي للقاعدة، إلا أنه كانت هناك حاجة للحصول على الدعم الخارجي في شكل بناء القدرات العسكرية وقدرات فرض القانون للقضاء على الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة بالمنطقة.

وفي هذا الشأن دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجح لمواجهة التهديد الإرهابي وارتباطاته، حيث رحب وزير الخارجية خلال الدورة العادية 13 لقمة الاتحاد الافريقي التي انعقدت في جويلية 2009 بتبني القرار 256 الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

ومن أجل ذلك تبني وزراء العدل العرب يوم 2010/12/20 بالقاهرة مقترح الجزائر المتعلق بتجريم الفدية في العمليات الإرهابية.

وفي توصياتهم الختامية أعطى الوزراء الضوء الأخضر للخبراء لمراجعة القانون العربي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ووضع قانون جديد يتعلق بمكافحة جرائم المخدرات المرتكبة بواسطة الانترنت.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات الإرهاب على البن الأمنية في شمال إفريقيا:

التأثير سلبا على الحكم الجيد في بعض دول شمال إفريقيا لاسيما في مجال درجة احترام حقوق الإنسان وتعزيز القانون، حيث تسعى الجماعات الإرهابية إلى تفويض جهود المصالحة الوطنية في دول المنطقة التي تعاني من صراعات داخلية عنيفة، لاسيما في حالة الجزائر، حيث استهدفت العمليات الإرهابية التي

[1] برباش رتيبة، **المرجع السابق**، ص82

قامت بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب تفويض عملية المصالحة الوطنية التي بدأها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وذلك من خلال ضرب الاستقرار النسبي للجزائر.

استغلال الحرب على الإرهاب من اجل قمع المعارضة السياسية، بمعنى أن النظام الحاكم يستغل قوانين مكافحة الإرهاب من أجل تكريس سلطاته الاستبدادية والحد من قدرة الخصوم السياسيين على العمل السياسي بحرية.

يعكس الإرهاب حالة من عدم الاستقرار الأكثر في المناخ الاستثماري في الدولة المستهدفة، ويكون قطاع السياحة الأكثر تطورا في الدولة بالنظر إلى ان اغلب العمليات الإرهابية تستهدف السياح الأجانب والمناطق السياحية، كما تؤدي العمليات الإرهابية إلى توحيد مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع بها يمثل استقطاعا من الموارد التي كان يمكن توجيهها نحو أغراض تنموية أخرى.

ففي بلدان المغرب العربي يحتاج الناس على التحرر من العديد من التهديدات المختلفة، منها الجوع والمرض والفقر وعدم وجود مأوى.

وقد أشار في هذا الإطار خبراء منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية O C D E ان الانعكاسات الثانوية لهذه المأساة يمكن أن تربك مسار اقتصاديات الدول في شمال إفريقيا ودول المغرب العربي، هذه الأخيرة التي تمكنت في السنوات الأخيرة من إحداث انقلابات نوعية ولو وفق أسنان المنشار على مستوى الانفتاح والتحرر وحتى التحديث لقوانينها ومؤسساتها.

حيث حدد الخبراء في الاقتصاد أن معدلات النمو للعام 2006، بلغت بالنسبة للمغرب 8% وتونس 58% والجزائر 9.8%، متسائلين في ذات السياق ما إذا كانت ستزيد مع امتداد العمليات الإرهابية أم كان متوق قيل العمليات الإرهابية التي هزت الجزائر العاصمة والدار البيضاء المغربية.[1]

[1] باخوية دريس،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"،**دفاترا لسياسة و القانون**،العدد11،جوان2014،ص105.

وحسب تقرير « O C D E » فإن الدول المغاربية الأقل أمنا ستعاني من دون أدنى شك صعوبات من ناحية جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، كذلك يمكن أن تؤجل مع انعدام الامن والتهديدات الإرهابية، كما أن النفقات الأمنية والعسكرية من الأولويات على حساب الاستثمار المنتج، مع كل ما يرافق ذلك من خطر التأثير السلبي في الحسابات العامة وارتفاع معدلات الفوائد.

في هذا الإطار يرى بعض الخبراء في الاتحاد الأوروبي بان العائدات من السياحة التي تمثل نحو 11% من الناتج القومي للمغرب مثلا، يمكن أن تتأثر جديا بالعمليات الإرهابية.

هذه الانعكاسات كلها تؤثر على المنطقة في جميع المجالات وتجدد صراع بين دول المنطقة والتهديد الإرهابي.[1]

[1] باخوية دريس، **المرجع السابق**، ص107

خلاصة الفصل:

1-نلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا لها موقع استراتيجي ممتاز، حيث يعتبر بوابة لإفريقيا ومنفذ لأوروبا فهي تحيط بالكثير من الأقاليم، ونلاحظ أن هذه المنطقة تتميز بتضاريس جبلية شاسعة هذا كله ساعد مختلف التنظيمات الإرهابية في التوغل والانتشار في المنطقة، وموقعها الممتاز اعتبر محط أنظار لكل الأهداف الإرهابية.

2-نلاحظ أن دول منطقة شمال إفريقيا غنية بالثروات رغم الفقر المنتشر فيها حيث استحوذت على ثروات هائلة هذا ما جلب لها الأطماع الخارجية التي سعت دوما لخلق التوتر داخل دول المنطقة لنهب خيراتها.

3-تعاني منطقة شمال إفريقيا من العديد من المشاكل الأمنية كالهجرة غير الشرعية والنزاعات الحدودية هذا ما ساعد التنظيمات الإرهابية في الانتشار داخل المنطقة وزاد من حدة التهديدات الإرهابية فيها.

4-نستنتج أن التنظيمات والجماعات الإرهابية المنتشرة في شمال إفريقيا لم تبقى محلية بل أصبحت عابرة للحدود وهذا ما يكسبها خطورة وتهديد واضح لدول المنطقة، وتعتبر منطقة شمال إفريقيا جغرافيا منطقة ارتدادات للزلازل الجيوسياسية حيث تتشكل الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي يعاد انتشارها وتشكيلها طبقا للتناقضات الإقليمية والدولية، فعودة الأفغان العرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أو عودة المقاتلين من سوريا والعراق يشكل نواة القيادات التي تنشط في شمال إفريقيا، لكن هذا لا يمنع من استغلال هذه التنظيمات تعثر الانتقال الديمقراطي في منطقة شمال إفريقيا، كما حدث في الجزائر في بداية التسعينات من القرن العشرين وتونس وليبيا في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

5-تعتبر الجريمة المنظمة بشتى أنواعها عنصر ممول رئيسي للإرهاب في شمال إفريقيا حيث كان انتشارها الواسع في المنطقة مناخ جيد لنشاط التنظيمات الإرهابية.

الفـصـل الثالث:
الآليات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا

تمهـــــيد

على ضوء ما تقدم، يتضح ان تفشي ظاهرة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا دفع بالأنظمة لاتخاذ ترسانة من القوانين وتجسيدها ميدانيا من خلال تنفيذ آليات واستراتيجيات محكمة لمحاصرة إشكالية الإرهاب من كل النواحي.

حيث أدى انتهاء الحرب الباردة والتحول في بنية العلاقات الدولية إلى إفراز أشكال عدة من العنف السياسي والجريمة المنظمة، والإرهاب في العديد من مناطق العالم منها دول شمال إفريقيا، وهو ما دفع دول هذه المنطقة للتفكير في زيادة تفعيل آليات واستراتيجيات مختلفة على المستوي الوطني والإقليمي، بحيث لم تقف دول الميدان كالجزائر، إضافة إلى دول المحيط الإقليمي مكتوفة الأيدي اتجاه توسع التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بل ساهمت بالعديد من الاستراتيجيات إضافة إلى تجاربها في هذه الظاهرة ، ولا ننسى أيضا الأدوار الدولية لمحاربة إشكالية الإرهاب في المنطقة.

بحيث يتم التطرق في هذا الفصل إلى الاستراتيجيات والآليات الإقليمية والدولية لمكافحة إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا من خلال ما يلي:

- **المبحث الأول:** الآليات والاستراتيجيات الإقليمية.
- **المبحث الثاني:** الآليات والاستراتيجيات الدولية.
- **المبحث الثالث:** تقييم مكافحة الإرهاب ومستقبله في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: الآليات والاستراتيجيات الإقليمية:

أمام تزايد حجم وعدد التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا وتفاقمها، بالإضافة إلى ارتفاع وتنوع الخسائر ما بين الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة البشرية عبر كافة بلدان المنطقة، عملت هذه الأخيرة على إيجاد أطر ووضع استراتيجيات مختلفة، وأدى إلى حدوث تطور تدريجي في مكافحة بلدان شمال إفريقيا لإشكالية الإرهاب في إطار المجهودات الوطنية، إضافة إلى الاتفاقية العربية 1999 والاتحاد الإفريقي إضافة إلى دور الجزائر المهم لمنع ومكافحة الإرهاب، هذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث:

المطلب الأول: الأليات والاستراتيجيات الوطنية:

هناك العديد من الآليات الوطنية المتبعة لمكافحة إشكالية الإرهاب تشمل مستويات عديدة نوردها من خلال هذا المطلب وهي كالتالي:

1-على المستوى الأمني والسياسي:

بداية لابد من الإشارة إلى أنه ما لم ينجح في تحقيق اتحاد دول منطقة شمال إفريقيا قد نجح في تنظيم القاعدة في لم شمل الجماعات الإرهابية واندماجها في تكتل واحد عبر كافة هذه البلدان، وهذا بدوره يعطينا صورة حقيقية عن عدم التكامل والانسجام السياسي لهذه البلدان بسبب عدم توفر الإرادة السياسية وكذا الخلافات الثنائية مثل ما حدث بين الجزائر والمغرب حول القضية الصحراوية، بالإضافة إلى عدم وجود بوادر التعاون الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي، ما من شأنه أن يعرقل حكومات هذه الدول في وضع استراتيجيات وآليات تعاونية مشتركة لمكافحة الخطر المشترك (الإرهاب) سواء في الجانب الأمني، العسكري أو السياسي و الدبلوماسي.

ورغم ذلك ظهرت بعض المحاولات في شكل ندوات، مؤتمرات واجتماعات لدراسة الملفات الأمنية التي تهدد هذه البلدان، بالإضافة إلى التعاون العسكري وتبادل المعلومات حول مختلف التهديدات الأمنية.[1]

نذكر من بين الاستراتيجيات والآليات الوطنية:

[1] برباش رتيبة، **المرجع السابق**، ص233

فيما يخص التعاون الاستخباري والأمني تم تعزيزه بعد اجتماع طرابلس 23-04-2007 لمواجهة تهديد "القاعدة"، بحيث اعتمدت بلدان المنطقة نظاما جديد لتعزيز التنسيق بين أجهزة استخباراتها، متجاوزة الخلافات الثنائية بينها، تم الاتفاق في هذا الاجتماع على آلية جديدة لمناقشة قضايا مختلفة أبرزها مكافحة الإرهاب، كما اعتمدوا خطة لتبادل المعلومات والتعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة وذلك بمشاركة المدير العام للأمن الجزائري ونظيره المغربي شرفي إدريس وتونسي عبد الستار بنور وأمين اللجنة الشعبية للأمن العام السابق في ليبيا ناصر المبروك عبد الله ومدير الأمن الموريتاني محمد ولد الشيخ محمد أحمد، وفي هذا الشأن قدم المشاركون معلومات عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومواقعه وقدم ممثل الجزائر آليات مكافحة الإرهاب في بلدانهم.

من جهة أخرى تم إنشاء "القوة العسكرية لشمال إفريقيا واستغلالها"، حيث ترأست الجزائر السنة الأولى لإطلاق القوة الإفريقية الجاهزة الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا، حسب ما أعلن عته في اللقاء الذي جمع رؤساء أركان الجيوش الدول المشاركة في أفريل 2009، وجرى افتتاح مقر الأمانة التنفيذية وعنصر التخطيط للقوة الإفريقية لشمال إفريقيا في طرابلس، وأعلن أن اكتمال جاهزية اللواء سيكون مع مطلع عام 2010، حيث ستتولى الجزائر الرئاسة، كما أن لواء شمال إفريقيا من نظام الإنذار السريع التابع لمجلس الإفريقي وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية، في حين تحتضن مصر قيادة اللواء وليبيا الأمانة التنفيذية.

وحسب اتفاق دول الاتحاد، فإن أولوية القوة الجاهزة في المساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في المنطقة، حيث من المقرر أن تتشكل من أولوية عسكرية تمثل الأقاليم الرئيسية في إفريقيا وتتشكل من 15000 جندي، وتكون إحدى أولوياتها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.[1]

[1] بوزايدة جمال جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012-2013،ص122.

2-على المستوى القضائي والقانوني:

سخرت دول شمال إفريقيا ترسانة قانونية متعددة تتضمن قوانين وتشريعات تهدف عملية منع ومكافحة الإرهاب في المنطقة، وقد اخترنا النموذج الجزائري لأنه النموذج الأمثل بين هذه الدول ندرجه كما يلي:

-عانت الجزائر منذ سنة 1991 ظاهرة مرضية خطيرة (الإرهاب)، مما جعل السلطات تسن وتتخذ إجراءات قانونية بدءا بوضع المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30-09-1992 المتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث قام بإعطاء مفهوم للجريمة الإرهابية والتخريبية الماسة بأمن الدولة في المادة 87 مكرر، كل ما يأخذ وصف هذه الإشكالية في كل من المواد 87 مكرر 4 و 87 مكرر 5 و87 مكرر 6 ومكرر7، وأخيرا أضاف القانون رقم 01-09 المؤرخ في 26-06-2001 فعلان يأخذان وصف الجريمة الإرهابية وللتخريبية وهما انتحال صفة إمام المسجد واستعماله مخالفة لمهمته النبيلة.

-وقد نصت المادة 87 مكرر من قانون العقوبات على أن العقوبات التي يتعرض لها مرتكب الأفعال المتكررة في المادة 87 مكرر على أنه إذا كانت العقوبة المنصوص عليها في القانون هي المؤيد فإنه يتم رفعها إلى الإعدام، والمؤبد إذا كانت العقوبات المنصوص عليها في القانون السجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة، وأما إذا كانت العقوبات الأخرى من 5 إلى 10 سنوات فإنه يتم رفعها من 10 إلى 20 سنة وتضاعف العقوبة بالنسبة للعقوبات الأخرى، كما أن المادة 87 مكرر نصت بالعقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة 6 ق.ع وجوبا لمدة سنتين إلى 10 سنوات في حالة الحكم بعقوبة جنائية المتمثلة في الحجز القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية.[1]

-علاوة على ما سبق جاء الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 1995/02/25 المتضمن تدابير الرحمة بأعذار معفية ومخففة خاصة بالجرائم الإرهابية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة خاصة بعد توقف الانتخابات التشريعية الأولى في 11-01-1992، واستقالة رئيس الجمهورية، ومن أجل إيجاد مخرج من هذه الأزمة تعالت نداءات السلم والمصالحة وإطفاء الفتنة، وقد جاء قانون رقم 99-08 المؤرخ في

[1] سيدي محمد الحمليلي، "السياسة الجنائية بين الاعتبارات التقليدية والبحث العلمي في مادة الجريمة"، **أطروحة دكتوراه**،(قسم الحقوق، جامعة تلمسان)،2011-2012، ص158

1999/07/13 المتعلق بالوئام المدني حيث نص في مادته 40 على حق الضحايا وذوي الحقوق في تأسيسهم كطرف مدني للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق بهم.[1]

–وبالتالي استعملت الجزائر الوسائل القانونية لمكافحة الجريمة الإرهابية من خلال إجراءات قانونية، حيث اعتمدت الدولة سياسة المصالحة الوطنية الشاملة منذ أفريل 2004 المشروع الذي صوت له الشعب وصادق عنه البرلمان بغرفتيه وداء هذا من أجل:

*الحل الشامل للأزمة الوطنية والقضاء على أسبابها وآثارها.

*تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أساس الحكم الصالح والديمقراطية.

*التنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

وعلى العموم يمكننا رصد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب على المستوى القانوني فيمايلي:

*1992/02/09 صدر المرسوم الرئاسي 44/92 عن المجلس الأعلى للدولة المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.

*1992/09/30 صدر المرسوم التشريعي 09/92 عن المجلس الأعلى للدولة المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.

*1993/02/06 صدر عن المجلس الأعلى للدولة المرسوم التشريعي 12/23 المتضمن تمديد حالة الطوارئ.

*1995/05/25 صدر عن رئاسة الجمهورية الأمر 12/95 المتضمن تدابير الرحمة.

*1999/07/13 صدر عن رئاسة الجمهورية القانون 08/99 المتعلق باستعادة الوئام المدني.

*2005/08/14 صدر المرسوم الرئاسي 278/05 المؤرخ في 2005 المتعلق بالميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.[1]

[1] سيدي محمد الحمليلي،**مرجع سابق، ص159**

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي في إطار الاتفاقية الإفريقية والاتحاد الإفريقي:

على الرغم من أن اهتمام دول شمال إفريقيا بقضايا مكافحة الإرهاب يعود إلى فترة طويلة وحتى قبل هجمات 2001/09/11 في و.م.أ فإن هذا الاهتمام ظل يتطور ببطيء شديد على الساحة الإفريقية، وارتبط في تطوره بالعديد من المتغيرات سواء المتعلقة بالقارة الإفريقية والإقليمية أو المتعلقة بالتطورات الجارية على الساحة الدولية بشكل عام، لاسيما ما يرتبط منها بتطور إشكالية الإرهاب وظهور القاعدة في أفغانستان والعراق وامتدادها إلى شمال إفريقيا، أو على امتداد الساحة الدولية.

ولم يبدأ هذا الوضع في التغيير تدريجيا إلا في بداية التسعينيات، حينما أدى انتهاء الحرب الباردة والتحول في بنية العلاقات الدولية إلى أشكال عدة من العنف السياسي في الوطن العربي ومنها دول شمال إفريقيا، وهو ما دفع هذه الدول للتفكير في زيادة دور منظومة الوحدة الإفريقية في التعامل مع هذه الإشكالية، بدأ ذلك بالفعل مع صدور قرار من القمة الإفريقية الثامن والعشرين في داكار في عام 1992، بإنشاء آلية منع وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا، كجزء من هيكل منظمة الوحدة الافريقية، لتمكين المنظمة من امتلاك قدرة أكبر في التعامل مع الصراعات التي تقع في إفريقيا. [1]

وامتدادا لهذا التوجه، قررت القمة ذاتها تشجيع التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب باعتبار أن ظاهرة الإرهاب كانت قد باتت في تصاعد منذ ذلك الحين، بل وبدا واضحا أن هذه الإشكالية بات في طريقها لأن تكون واحدة من مصادر الصراع الرئيسية على الساحة الافريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد خطت القمة الافريقية الثلاثون في تونس لعام 1994 خطوة أبعد في اتجاه ما أسسه للتعامل مع إشكالية الإرهاب في إفريقيا.[2]

أولا: مكافحة الإرهاب من خلال الاتفاقية الافريقية:

[1] أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، **كراسات**، العدد 183، جانفي 2008، ص28

[2] أحمد إبراهيم محمود، **المرجع السابق**، ص30

استمرت جهود الدول إلى سنة 1999، أين تم الاتفاق في الدورة 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر على إبرام معاهدة اتحاد إفريقية لمكافحة الإرهاب، مرفوقة ببروتوكول يتضمن توحيد الأدوات والمسائل القانونية الكفيلة بمكافحة الظاهرة بطريقة ناجعة، وتضمنت الاتفاقية في مجملها مجموعة من التدابير انطلاقا من تعريف إشكالية الإرهاب مرورا بإجراءات الردع لتنتهي بتوصيات تخص تنسيق الجهود من أجل وضع حد للإشكالية ومسبباتها، كما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية.

ومع المتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية خاصة الجانب الأمني اتسعت رقعة الإرهاب لتصبح أكثر ضراوة من حيث الخسائر، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/12/06 التي وقعت عليها 25 دولة من أصل 49 دولة عضوة في الاتحاد، تمت المصادقة على بروتوكول مواجهة الإرهاب المنصوص عليه في المادة 21 من الاتفاقية خلال الدورة العادية الثالثة في أديس أبيبا جويلية 2004، حيث تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) بالجزائر في 2004، وبذلك حققت دول أول خطوة في مجال التعاون.

كما تم من خلال هذه الاتفاقية خلق ما يسمى بمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي الذي أسندت له مهمة تنسيق الجهود الدولية الإقليمية لمعالجة المسائل الأمنية بما في ذلك مكافحة الإرهاب واقتراح الإجراءات التي تكون مناسبة لمواجهة الإشكالية.

كما تبنت المنظمة في 2002 مخطط عمل حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في ميدان الشرطة، والتنسيق على المستوى الإقليمي، ومراقبة الحدود، وتبادل المعلومات في نفس الإطار. تمت المصادقة على مخطط العمل خلال اجتماع لجنة الخبراء المنعقد بالجزائر بين 11-202/09/14، والذي أكد على سن قانون خاص مع وضع إجراءات لمساعدة الدول الأعضاء، وكلفت لجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن والسلم بتطبيق مخطط عمل الاتحاد، "نشر معلومات عن الإرهاب والإرهابيين المبحوث عنهم وتطبيق القوانين والقرارات المتخذة خلال الدورات".[1]

ثانيا: محاور التعاون وفق برنامج عمل الاتحاد الإفريقي:

[1] برباش رتيبة، **المرجع السابق**، ص113

بدأ التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي منذ أن دعت ليبيا إلى قمة إفريقية استثنائية في سرت في سبتمبر 1999 من أجل التباحث بشأن سبل سير تطوير وتعزيز التعاون والوحدة بين الدول الإفريقية، والتي ركزت على سبل التغلب على أوجه الفشل التي شابت أداء منظمة الوحدة الإفريقية، لاسيما في مجال الصراعات الداخلية في إفريقيا، وعجزت عن دفع عجلة التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، حيث ارتكز تعامل دول شمال إفريقيا مع إشكالية الإرهاب في إطار الاتحاد الإفريقي، على أنه لا يعتبر عاملا خارجا عن القانون بل انتهاك لحقوق الإنسان وعقبة أمام عجلة التنمية في الدول الإفريقي بصفة عامة ودول شمال إفريقيا بصفة خاصة.

كما تمت المصادقة على برنامج عمل لفترة 2010-2013 للهيئة الافريقية المكلفة بملف الإرهاب خلال الدورة الرابعة المنعقدة بالجزائر في 17-2010/06/19 وشمل البرنامج المحاور التالية:

- تحسين التعاون في تبادل المعلومات من خلال تنصيب أجهزة مختصة.
- خلق أجهزة إنذار لمواجهة الإرهاب.
- البدأ في نشر دوريات حول الإشكالية.

هذه المجهودات تم التنويه بها في اللائحة المصادقة عليها في الاجتماع العادي لرؤساء الاتحاد في دورته المنعقدة في كمبال في جويلية 2010، كما أوصى الاجتماع المسؤولين المكلفين بالملف ببذل المزيد من المحاولات لتسوية النزاعات الداخلية والإقليمية سلميا، من أجل تفويت الفرصة على المنظمات الإرهابية التي جعلت من الظروف المعيشية ومعاناة الشعوب أرض خصبة لغرس أفكارها المضللة وتجنيد المزيد من الأفراد لتوسع من نشاطها غير الشرعي.

دائما في إطار تطبيق الاتفاق أوصى الاتحاد دورته 249 المنعقدة في جويلية 2010، اللجنة المكلفة بمواجهة الإرهاب بصياغة نشرة وفق إفريقيا موحدة ضد الأشخاص المطلوبين في قضايا الإرهاب "هذا الإجراء معمول به في مكافحة دول الاتحاد الأوروبي عقب أحداث سبتمبر 2001".[1]

[1] جمال إسماعيل، "التحديات الأمنية والدفاعية في إفريقيا"، **مجلة الجيش**، عدد 487، 2004، ص09

في نفس الفترة 15-2010/09/16، انكب خبراء الأجهزة الأمنية في اجتماع بالجزائر على مناقشة الأرضية التي من خلالها يتم وضع الآليات وفق ما تليه الاتفاقيات الدولية والإجراءات المتخذة إقليميا لتكييفها مع القوانين الداخلية، حتى تكون العملية موحدة في جانبها العملي والقانوني.

دائما في مساعيه لمواجهة الإرهاب، أدرج الاتحاد الإفريقي موضوع "الفدية في جدول أشغال دورته المنعقدة بسرت الليبية التي تعتبر من أهم موارد تمويل الإرهاب، وطالب من مجلس الأمن الدولي تعزيز ما جاء في اللائحة الأممية 1904 الصادرة بتاريخ 2009/12/17 المتضمنة دفع الفدية بناء على اللوائح الأممية 1267 لسنة 1999/10/15 و 1373 بتاريخ 2001/09/28، كما طالب الجمعية العامة الأممية من أجل إدراج هذا الموضوع في جدول أعمالها، مع إجراء محادثات من أجل صياغة بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية المتضمنة مناهضة أعمال خطف الرهائن، أو في إطار الاتفاقية الأممية المناهضة لتمويل الإرهاب.

خلال اجتماع الدورة العادية للاتحاد في ملابو بتاريخ جويلية 2011، تم عرض مشروع القانون لمكافحة الإرهاب لدول إفريقية لتعزيز الأدوات القانونية، وبعد قراءة المحتوى، تم الموافقة عليه وتم وضعه تحت تصرف الدول الأعضاء من أجل مطابقته مع قوانينها الداخلية.

وفي اجتماع لخبراء الأمن للدول الإفريقية بالجزائر بالمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بتاريخ 2011/10/03، صرح مدير المركز "فرانسيسكو كايتانوجوزي ماديرا" أنه حان الوقت لوضع الآليات المناسبة لتحسين مخطط العمل لمواجهة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا، وفي الأخير نشير أن العمل الجماعي وتعزيز التشاور والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد تم التماس في كل الخطوات التي قام بها الاتحاد منذ إصدار الاتفاقية إلى اليوم، والذي أثمر في خلق أول تنظيم عسكري إقليمي(CEMOC) لمواجهة التهديدات الأمنية في 2010/04/21.[1]

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون إقليمية في إفريقيا، (09 جانفي 2014)، ص10.

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء:

فضلا عنتعاون دول المغرب العربي على مستوى الاتفاقية العربية1999، بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، فقد تم التنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة في إطار مكافحة الظاهرة الإرهابية والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، المخدرات، التهريب والمتاجرة بالأسلحة... مع دول الساحل والصحراء نستعرضها فيما يلي:

-المساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي oga واستغلالها:

نشأت فكرة إنشاء منظمة الدرك الإفريقي بداكار (السنغال) في أكتوبر 2001، بمناسبة انعقاد ملتقى حول الحفاظ على السلام واحترام الحريات العمومية المنظم من طرف الدرك السنغالي على غرار قوات الدرك الأوروبية.

وتمت المصادقة على الاتفاقية المتمحورة حول إنشائها في أفريل 2003، و دخلت حيز التنفيذ سنة 2008، وذلك بمناسبة أشغال اجتماع مسؤولي مصالح الدرك الأفارقة بداكار بمشاركة 25 بلدا إفريقيا، و تم تعيين ثلاثة مكاتب إقليمية و انتخاب رئيس المنظمة و تعيين السكرتير العام، و بالنسبة للمكتب الإقليمي للمنطقة التي تظم دول المغرب العربي و دول الساحل سيكون مقره العسكري في الجزائر، و هي عبارة عن "إطار منسجم للتعاون و التبادل بين مصالح الدرك للبلدان الأعضاء لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وسيسمح بتوفير شبكة استعلامات تغطي 26 بلدا من القارة أي ما يعادل 260 مليون فرد.

وتهتم بإقامة تعاون فعال للمساهمة في ترقية العلاقات السلمية بين الدول وتنسيق الجهود والقضاء على بعض الآفات خاصة المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود وتعزيز التبادلات، عن طريق خلق جسور لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والتفكير في إيجاد حلول ملائمة للتصدي لها بشكل جماعي.[1]

[1] محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة و حلفائها في الساحل و الصحراء**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2014،ص58.

– تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود الجزائرية المالية لتعقب القاعدة:

اتفقت الجزائر ومالي على تنسيق الجهود العسكرية الميدانية للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية، وذلك عن طريق تسيير دوريات مشتركة على طول حدودهما بهدف السماح لقواتهما بتعقب المشبوهين وسط الامتداد الصحراوي الذي يجمعهما.

وصرح في هذا الإطار وزير دفاع وقدامى المحاربين المالي "ناتيبي بليا" يوم 2008/06/04، عقب جلسة خصه بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أن "الجزائر ومالي وتقومان بأعمال يتم في شأنها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودهما المشتركة من أجل تسييرها سويا" كما قال "لقد تبادلنا وجهات النظر حول الانشغالات المشتركة التي تمس أمن حدودنا، كما قررنا القيام بأعمال في ظل التشاور من أجل تسيير هذا المشكل الحساس جدا".

في هذا الشأن، تم اتفاق بين وزارتي دفاع البلدين حول تسيير دوريات عسكرية مشتركة على طول الحدود الفاصلة بين البلدين، و التي يتعدى طولها 1300 كلم، هذه الدوريات المشتركة متخصصة تجوب البوادي والطرق الصحراوية، تستفيد من تدريب خاص و تستخدم وسائل حديثة لتأمين حدود و أحياء البادية في عمق الصحراء على بعد مئات الكيلومترات من المدن و المراكز الحضرية الكبرى المتاخمة للحدود، حيث يتحرك أمراء القاعدة و مهربو الأسلحة والمخدرات و شبكات الهجرة السرية بهدف السماح لقوات تتخصص في تأمين الحدود بتعقب المشبوهين، خاصة في الجهة الشرقية للحدود باتجاه موريتانيا، على اعتبار أنها المنطقة الأكثر "انفلاتا" بحكم أن الجماعات الإرهابية تتخذ منها قاعدة خلفية لتوفير المعدات والتجهيزات والذخيرة، هذا في ظل عدم قدرة باماكو على بسط تغطية أمنية مشددة على مناطقها الشمالية.

وقد صنفت الجزائر هذه الدوريات ضمن الأعمال التي لا يتعارض نشاطها مع دور الوساطة الذي تقوم به الجزائر فيما يخص المشكل الطوارقي.[1]

–تشكل لجنة من أجهزة الاستخبارات المغاربية لمواجهة الإرهاب في المنطقة:

[1] [1]– بوزايدة جمال، **المرجع السابق**، ص175

إذ بعد اجتماع قادة مخابرات دول المغرب العربي، منتصف شهر فيفري 2009 بموريتانيا قرروا تشكيل لجنة عليا لبحث عدم الاستقرار في منطقة الصحراء الكبرى ونفوذ الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية فيها.

كما تقرر تشكيل لجنة عالية المستوى للتنسيق مع دولتي مالي والنيجر، بغرض ملاحقة الجماعات

الإرهابية وحصارها، خاصة مع الضغط الذي تعرضت له حكومة موريتانيا لقبول طلب من دول أوروبية، على رأسها فرنسا و بريطانيا، لاستغلال أراضيها و أجوائها في الحرب على الإرهاب، بعد تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اختطاف الرهائن الأوروبيين و الدبلوماسي الكندي روبرت فولر و مساعده لويس غاين، إذ أن الجزائر و ليبيا رفضتا بشدة أي وجود عسكري في حدودهما الجانبية "**خوفا من تكرار السيناريو الباكستاني**" ، وتتخوف دول شمال افريقيا من استغلال الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا للحرب على الإرهاب في مد نفوذها بمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى.

حيث أن دولا أوروبية منها فرنسا لم تعد تثق في قدرة الساحل الإفريقي على مكافحة الإرهاب منفردة، وأن الخيار العسكري لتحرير الرهائن بات أكثر إلحاحا هذه المرة بمنع انتشار الجماعات الإرهابية في دول الساحل.

-ندوة دول الساحل: محاربة الإرهاب بمقاربة متكاملة وشاملة مارس2010:

توجت أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الصحراوي حول موضوع الإرهاب ورهان الأمن في المنطقة التي انعقدت بتاريخ 16 مارس 2010 بنادي الصنوبر، بالجزائر العاصمة بحضور(07) سبع دول هي إضافة إلى الجزائر وموريتانيا وتشاد وليبيا وبوركينا فاسو والنيجر بإصدار بيان ختامي حرص خلاله الوزراء على التذكير بأن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته ومحاربته يجب أن تتم وفق مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول مستويات عديدة وطنية وثنائية وجهوية ودولية.
وذكر الوزراء بصفة خاصة أن التعاون على المستويين الثنائي والجهوي يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أية تنازلات تجاه الإرهاب وارتباطاته[1].

[1]محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات 2014، ص65

وعبر الوزراء عن ارتياحهم لاعتماد مؤتمر الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي في دورته العادية الثالثة عشر يوم 03 جويلية 2009 لقرارات تجرم دفع الفدية إلى الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الإرهابية، يشمل هذا القرار رقم 256 الذي يجرم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية وأكدوا في هذا الخصوص على ضرورة تطبيق توصيات اجتماعهم هذا ، خاصة تلك المتعلقة باجتماع رؤساء الأركان ومسؤولي مكافحة الإرهاب بالجزائر العاصمة خلال أفريل 2010 واعتبر الوزراء أن الآفات التي تهدد المنطقة وذات الصلة الوثيقة بالإرهاب كالجريمة العابرة للحدود والتجارة غير المشروعة بالأسلحة والمخدرات والبشر تمثل عائقا أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤكدين على ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة وضرورة مواصلة الجهود في إطار مقاربة شاملة ومتضامنة.

وأكدوا على أهمية تنفيذ برامج تنمية مستديمة من أجل تحسين ظروف السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب.وفي هذا الإطار تعتبر تقوية التعاون العابر للحدود بهدف تحسين ظروف معيشة السكان وكذا دعم المشاريع المهيكلة الكبرى ذات البعد الجهوي من آليات مجالات العمل بدول المنطقة، وقد اعتبرت عملية التآزر الإنسانية في مواجهة الحالات الطارئة كتعبير عن تضامن جهوي فعال[1].

-اجتماع قادة جيوش الساحل في 13 افريل2010:

حسب وزارة الدفاع الجزائرية فان هذا الاجتماع المنعقد بتاريخ 13أفريل 2010 بالجزائر العاصمة

الذي يحضره رؤساء أركان (07) دول المذكورة أنفا، يأتي في إطار "تقويم الوضع الأمني السائد في المنطقة الساحلية الصحراوية"وامتداداً لاجتماع وزراء الشؤون الخارجية لهذه الدول في الجزائر في 16 مارس الماضي، وكذلك في ضوء النتائج المسجلة على صعيد "تجديد هذه الدول لالتزاماتها ضمن

[1] غنية قمراوي:مدلسي يضع النقاط على الحروف في مؤتمرمكافحة الإرهاب،الجزائر تطالب دول الساحل بالإخلاص في محاربة الإرهاب،أشغال المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل والصحراء،2019.03.16. المصدر: .**http:world.de. //www.dw-:http**

استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية المتصلة"، في إشارة إلى ما تقول أجهزة أمن في المنطقة إنه "تحالف نشيط بين الإرهاب وجرائم المخدرات".

وقالت وزارة الدفاع إن الأطراف المعنية بالاجتماع حددت استراتيجية لتبادل التحليلات والمعلومات حول الوضع السائد وتطورات مكافحة الإرهاب في كل من هذه البلدان وتداعياته على المحيط الجهوي، والنظر في سبل ووسائل إعداد إستراتيجية مشتركة ومسؤولة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان».

-إنشاء ورشة عمل حول تعزيز قدرات دول غرب إفريقيا لمكافحة الإرهاب:

تهدف ورشة العمل حول تعزيز قدرات دول غرب إفريقيا لمكافحة الإرهاب المنعقدة بالجزائر إلى التركيز على أهمية تدريب رجال الشرطة والجمارك والجيش في مجال مراقبة الحدود وتهريبا لأسلحة بالإضافة إلى السماح للخبراء الأفارقة بالمشاركة في تدريب متميز تموله كل من ايطاليا وألمانيا.

وأشار في هذا الصدد مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث بالنيابة الياس بوكراع إلى وجود (03) ثلاثة عناصر تؤدي إلى هشاشة أمن منطقة غربي القارة الإفريقية من بينها فتح الحدود أمام التدفقات الاقتصادية والثقافية والديموغرافية ما يساعد الإرهابيين وعصابات الجريمةا لمنظمة التي تغتنم فتح الحدود وتستغلها لصالحها ومن بين النقاط التي تجعل المنطقة هشة ولا تشجع الشعوب على المشاركة في مكافحة الإرهاب "هي عجز بلدانهم"[1].

المطلب الرابع: التعاون في إطار الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإرهاب:

فضلا عنتعاون دول المغرب العربي على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى دول الساحل والصحراء، فقد تم التعاون والتنسيق على المستوى العربي في إطار الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإرهاب 1998.

صدرت الاتفاقية العربية بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/04/22 -تاريخ بدء النفاذ: 7 ماي 1999،

[1] – عاطف قدادرة: اجتماع لقادة جيوش الساحل يمهّد لبدء «الحل الأمني» ضد «القاعدة» في الصحراء، الجزائر،13 أبريل 2010.المصدر: **http://www.daralhayat.com**

وفقا للمادة 40 وجاءت في مادتها الأولى بتعريف بعض المصطلحات منها الدولة المتعاقدة، الإرهاب،والجريمة الإرهابية .

1-أسس التعاون العربي لمكافحة لإرهاب:

أ- في المجال الأمني: وضع تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية في مادتها الثالثة.

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها

1-الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

2-التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

3-تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

4-تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

5-تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام[1]

[1] بوضياف إسمهان، "دور الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في مكافحة الإرهاب الدولي"، **مذكرة ماجستير**، (تخصص القانون الدولي كلية الحقوق، جامعة الجزائر)، 2009، ص48

6-تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المتعمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.
8-تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

8-تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ووضعت تدابير لمكافحة الجريمة الإرهابية تمثلت في:

1-القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليهم التسليم.

2-تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.
3- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
4- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
5- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها. [1]

- وتتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال تبادل المعلومات حول:

[1] بوضياف إسمهان، **المرجع السابق**، ص77

أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها، وأنـــواع الأسلـــحة والذخائر والمتفـجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، ووسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

وتتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها،

وتتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمـــكافحة الجـــرائم الإرهابـية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة.

كما تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى. بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

أ–أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب– أن تؤدى إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

ج–كما تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم علـــيهم بجرائم إرهابية وفقا لقوانين وأنظمة كل دولة، تبادل الخبرات من خلال تبـــادل الدراسات والبحوث لمـــــكافحة الجرائم الإرهابية، و تتعاون الدول في حدود إمكانياتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب.

د–في المجال القضائي: يقصد بالتعاون القضائي، هو التعاون بين السلطات القضائية في مجال إجراءات الاستدلال والتحقيق والضبط، وإجراءات المحاكمة مرتكبيها. ويجري التعاون القضائي في المواد المدنية والجنائية، والإنابة القضائية.[1]

كما أكدت المادة 05 من الاتفاقية العربية من تسليم المجرمين " تتعهد كل مـــن الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية".

كما نصت الاتفاقية في مادتها 15 على أن ترسل طلبات الإنابة القضائية في القضــايا المدنية و التجارية و الإدارية و قضايا الأحوال الشخصية مباشرة إلى الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب إلى الجهة المطلوبة إليها تنفيذ الإنابة لدى أي طرف متعاقد، أما الإنابة في المـــسائل الجزائية المطلوب تنفيذها لدى أي من الأطراف المتعاقدة فترسل مباشرة عن طريق وزارة الـــعدل لدى كل منها، ويراعي في تنفيذ الاتفاقية في مجال التعاون القضائي ضوابط تسليم المتهمين المـــحكوم عليهم ، وهو ما يضمن عدم التعرض للتعاون القضائي مع الاعتبارات السيادة الإقليمية لدولة.

2–آليات تنفيذ القانون :

*إجراءات التسليم: يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدول المتعاقدة مباشرة،أو عن طـــــــــريق وزارات العـــــــدل بـــــــتها أو مـــتتا يقـــوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي.

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوبًا بما يلي:

أ–أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخـــرى لها نفـــس القوة، صادرة طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رســمية مما تقدم.

ب–بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتـــكابها وتكـــييفها القـــانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

[1] برباش رتيبة، **المرجع السابق**، ص 193

ج- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكـــن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته وهويته.

*إجراءات الإنابة القضائية: يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية:

-الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.

- موضوع الطلب وسببه.

- تحديد هوية الشخص المعنى بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.

- بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على اقترافها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها، بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

ويوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، ويمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية، إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة، كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسببا.

وأكدت الاتفاقية في مادتها 41 "انه لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة ضمنًا على مخالفة نصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها".[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجيات والآليات الدولية:

عرفت منطقة شمال إفريقيا العديد من الاستراتيجيات الدولية لمكافحة إشكالية الإرهاب، حيث يعتبر الدور الأمريكي دورا محوريا في الوقاية من الإرهاب في إفريقيا في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب تحتل الأولوية المطلقة في السياسة الخارجية والدفاعية من خلال تطبيق استراتيجية طويلة المدى تقوم على ضرب الجماعات الإرهابية، ومن جانب آخر تبرز

[1] بوضياف أسمهان، "دور الدول و المنظمات العالمية و الإقليمية في مكافحة الإرهاب الدولي"، **مذكرة ماجيستير**، (تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر)،2009،ص35.

دول حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي كأطراف فاعلة يحدث في منطقة شمال إفريقيا خاصة مع التطورات الطارئة في الآونة الأخيرة في تونس وليبيا بالخصوص، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث:

المطلب الأول: الـدور الأمـريكـي في مكافحة الإرهاب:

دوافع الاهتمام الأمريكي والدولي بالإرهاب في المغرب العربي:

هناك دوافع محددة كانت وما تزال تكمن وراء الاهتمام الأمريكي والدولي بجهود مكافحة الإرهاب في منطقة شمال افريقيا، وهي تتمثل على وجه التحديد في:

الأول: أن كثيرا من الدول الأفريقية بما فيها دول شمال افريقيا تعتبر ساحات خصبة أمام الجماعات الإرهابية لجذب الأفراد إلى أفكارها المتطرفة وتجنيدهم للمشاركة في عملياتها الإرهابية ونشر أيديولوجيتها المتطرفة على أوسع نطاق ممكن، عبر الاستفادة من ظروف الفقر المدقع وضعف الدولة والفراغ السياسي والإيديولوجي في تلك الدول مثل تنظيم القاعدة تعتبر حالة الفراغ السياسي والأمني مصدر تهديد بالغ الخطورة للجهود

الأمريكية والدولية المبذولة للقضاء على تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به أو التي تستلهم نموذجه، لأن القارة الإفريقية–في ظل ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعروفة–تمثل ساحة جيدة لتلك الجماعات المتطرفة أن تنتقل إليها بعد أن فقدت العديد من ملاذاتها السابقة، لاسيما في أفغانستان وباكستان وغيرهما.[1]

الثاني: وجود علاقات قديمة وحالية لتنظيم القاعدة ببعض الجماعات المتطرفة في بعض مناطق القارة الإفريقي منها منطقة الساحل الإفريقي، حيث كان لتنظيم القاعدة روابط وثيقة للغاية بين القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، ووصل التحالف بين الجانبين إلى درجة تحويل الأخيرة اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في يناير 2007، ثم قيامها بتنفيذ عمليات إرهابية واسعة في الجزائر والمغرب وكل منطقة شمال افريقيا.

[1] أحمد مالكي، "لماذا أفريكون ولمواجهة من؟"، **مجلة المغرب الموحد**، العدد 05، (2010/02/17)، ص37

الثالث: إن إفريقيا تحولت بالفعل إلى ساحة ساخنة من ساحات الحرب على الإرهاب في إفريقيا، على نحو ما سبق أن ذكرنا، بل باتت من أسخن هذه الساحات، حيث وقعت في القارة الإفريقية عدة عمليات إرهابية خطيرة، سواء في المغرب أو الجزائر أو تونس، وهو ما زاد من وتيرة الاهتمام الدولي والإقليمي بجهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا عامة ومنطقة شمال افريقيا بصفة خاصة.

الرابع: يتمثل في انه على الرغم من أن معظم، إن لم يكن جميع، الدول الإفريقية تبدي تعاونا، أو استعدادا للتعاون، مع الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب، فان الكثير من الدول الإفريقية بما فيها دول شمال افريقيا تفتقر إلى القدرات الذاتية التي تتيح لها امتلاك قدرة على منع ومكافحة الإرهاب داخل الحدود الوطنية أو على المستوى الاقليمي، وهو ما يدفع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى للتدخل بقوات عسكرية، أو بمساعدات لوجستية كثيفة، لمساعدة تلك الدول في جهود منع ومكافحة الإرهاب.

وعلى الجانب الأخر، تجد الولايات المتحدة لنفسها مصلحة أساسية في المشاركة في جهود منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، لان مساعدتها للدول والمنظمات الإفريقية في بناء قدراتها في المجالات الأمنية والعسكرية إنما تقلل من حاجة الولايات المتحدة لإرسال قوات لمناطق الأزمات، بما يقلل من التكاليف المادية والبشرية التي يمكن أن تتحملها في إطار حربها على الإرهاب، كما أن جهود احتواء وحل الصراعات الإفريقية يساعد على منع بروز المزيد من الدول الفاشلة في إفريقيا، والتي يمكن أن تكون بمثابة بيئات مولدة للإرهاب والأنشطة الإجرامية[1].

إن الدور الأمريكي لا يقتصر على تقديم مساعدات مالية وفنية ولوجستية للدول والمنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال منع ومكافحة الإرهاب، وان الأكثر من ذلك انه يمتد إلى نهوض الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بمهام عملياتية محددة في إطار منع ومكافحة الإرهاب، للتعويض عن غياب أو ضعف الحكومات الوطنية في الكثير من الدول الإفريقية، بما في ذلك نشر قوات فعلية للتدخل في مناطق الفراغ السياسي لاسيما في منطقة الساحل.

[1] دريس عطية، "الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"، **مذكرة ماجستير**، (تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ، ص2011،102

الفرع الأول: تطور الجهود الأمريكية والدولية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا:

انصب الاهتمام الأمريكي في إطار جهود منع ومكافحة الإرهاب ، إلى منطقة شمال افريقيا والساحل، والتي تعتبر أيضا واحدة من ساحات الإرهاب الرئيسية في إفريقيا، حيث تنظر الإدارة الأمريكية إلى منطقة الساحل وشمال افريقيا باعتبارها قاعدة خلفية لتنظيم القاعدة ، بسبب محاولات عناصر القاعدة البحث عن ملاذ امن في مناطق شمال إفريقيا سواء في منطقة الساحل، أو في المغرب العربي، مستفيدة في ذلك من ضعف سيطرة السلطات الحكومية على الكثير من المناطق في تلك الدول ، فضلا عن وجود اضطرابات وصراعات داخلية فيها على نحو يتيح لتنظيم القاعدة العثور بسهولة على حلفاء محليين في تلك الدول منها نزاع الصحراء الغربية منذ 1975[1].

وقد شهدت جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية في تلك المنطقة تطورات تدريجية، تمثلت في عدة مبادرات منذ التسعينات وتم إنشاء وتفعيل مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية للدول الإفريقية يتم تقديمها إما في صورة ثنائية أو جماعية ومن أهمها مبادرة التفاعل مع الأزمات الإفريقية ACRI، وبرنامج القدرات المتقدمة لحفظ السلام الدوليEIPCوالبرنامج الإفريقي لحفظ السلام ARP وبرنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي.IMET

كما تم الإعلان عن مبادرة عموم الساحل "PSI"، حيث قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل في 7 نوفمبر 2002، واستهدف أربع دول هي مالي وموريتاني والنيجر والتشاد بهدف تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، إذا صممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها في مواجهة الأنشطة المريبة لانتقال الأشخاص والسلع والتصدي لعمليات تهريب السلاح والمخدرات وانتقال [2]

العناصر الإرهابية بموجب هذا البرنامج قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوروبية بتقديم خدمة التدريب لرفع قوة كفاءة القوات المحلية وبناء قدراتها، الأمر الذي أشتمل على موضوعات التكتيكات الصغرى، والملاحة

[1] ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص107

[2] رزيق المحادمي، **قيادة أفويكوم الأمريكية حرب الباردة**، العدد 5،(2010/02/17)،ص37

البرية لاكتساب مهارة الميدان عند العمل في الأقاليم الصحراوية، بالإضافة للدعم المادي بتوفير وسائل الانتقال المناسبة لطبيعة الأرض ومعدات الاتصال المتقدمة.

بالإضافة إلى تدشين ما يعرف ب"مبادرة الساحل" من جانب الإدارة الأمريكية في نوفمبر 2002 ، وتضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وتعزيز قدراتها في مجال منع ومكافحة الإرهاب ، وقامت الإدارة الأمريكية في عام 2004 برفع الميزانية المخصصة للإنفاق على هذه المبادرة من 7 ملايين دولار إلى 125 مليون دولار من اجل تقديم كميات من الأسلحة إلى دول المنطقة لزيادة قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، كما تشير بعض التقارير إلى أن الإدارة الأمريكية قامت بنشر قوة من الوحدات الخاصة الأمريكية مؤلفة من حوالي 400 جندي في مكان قريب من منطقة تمنراست بالجزائر.

وفي عام 2005 ، قامت الإدارة الأمريكية بتوسيع مبادرة الساحل "**TSCTI**" وتدعيمها ، وباتت تحمل اسم " مبادرة الساحل الكبير" ، وأصبحت تضم 10 دول هي: الجزائر ، تشاد ، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، نيجريا، المغرب، تونس، مع إمكانية انضمام ليبيا إلى المبادرة ، وأعلنت الإدارة في يونيو 2005 تخصيص مبلغ 500 مليون دولار لهذه المبادرة من اجل تنفيذ عمليات تدريب القوات المسلحة للدول المشاركة في هذه المبادرة، وذلك بهدف مساعدة حكومات المنطقة لتحسين السيطرة على أراضيها انطلاقا من فرضية الخواء الجغرافي في الإقليم حتى لا يصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية وذلك بإتباع منهج شامل لبناء القدرات المحلية و تيسير التعاون بين حكومات دول المنطقة في الصراع مع التطرف الإسلامي وامتد مجال المبادرة الجديدة جغرافيا بضم دول أخرى من شمال إفريقيا وغربها و التعامل مع المنطقة ككل متكامل: (الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال ونيجيريا و تونس و ربما ليبيا في وقت لاحق إذا تحسنت العلاقات معها. [1]

كما امتد نطاق أهداف المبادرة ليشمل المساعدة على تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وترسيخها وتعزيز الحكم الديمقراطي وتساعد المبادرة في حماية الحدود واستغلال الفرص المتاحة لاكتشاف الإرهابيين وردعهم عن طريق توفير التدريب والمعدات

[1] ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص134

الأساسية والتركيز على المساعدة في تعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتخطيط العمليات بين دول المنطقة ، بالإضافة للاهتمام بالجوانب التنموية وتوسيع أنشطة الدبلوماسية الشعبية وحملات التوعية وتحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة وتأمين الاعتبارات اللوجستية والإمداد والتموين بغرض تحقيق تأمين أفضل للمناطق الحدودية بدعم إمكانات وحدات الحدود ومعاونتها على إغلاق حدودها و تأمينها وتعزيزها في مواجهة عملية التهريب وتجارة السلاح والإرهاب ورفع مهارات استخدام السلاح وتوفير سبل الاتصالات والملاحة والدوريات والرعاية الصحية.

فالمهمة" الرسمية لقيادة إفريقيا" حسب البيانات الأمريكية وموقع القيادة على الإنترنت هي الإشراف على الأمن في القارة وإدارة التعاون العسكري مع دولها وتقديم الدعم العسكري للبعثات غير العسكرية وتنفيذ العمليات العسكرية في حالة صدور أوامر بذلك.

وقد فصل بوش في هذه الأهداف في الخطاب الذي خصه لإعلان إنشاء القيادة الجديدة قبل أكتوبر 2008، حيث ركز على الشراكة مع الدول الإفريقية ومساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن وإدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي مع التركيز في نشاطها على منطقة الصحراء الكبرى[1].

من جهة أخرى ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب عن طريق تمويل ملتقى الجزائر من قبل المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية حول إفريقيا التابع لجامعة الدفاع الوطني (NATIONAL DEFENAL DNIVERSITY NDU) التابعة للبنتاغونوهي الجامعة التي تتوفر على 5 مراكز أقدمها «المارشال سنتر» ، قام بتدعيم اجتماع الجزائر حول مكافحة الإرهاب في منطقتي الشمال الافريقي والساحل الصحراوي ولقد كلف الملتقى ما قيمته 400 ألف دولار أمريكي، في وقت لم يحض فيه المركز الإفريقي سوى على اعتمادات مالية لا تتعدى 2 مليون دولار كميزانية للمركز وهياكله تمت المصادقة عليها في قمة الاتحاد الإفريقي بالخرطوم شهر جانفي 2005[2].

[1]– ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص135

[2]– فتيحة بورونية ،**مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب** عبد الحميد بوبازين يتحدث لـ «**الرياض:«تنسيق إفريقي لكشف التنظيمات الإرهابية وتسميتها ، صعوبة الطرق في الصحراء الإفريقية وترامي أطرافها تزيد منصعوبة عمل وحدات مكافحة الإرهاب** ، الجزائر.

الفرع الثاني: دور "الافريكوم".

إن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت منذ عقود من الزمن تبحث عن منفذ لها في إفريقيا، ومنطقة الشمال الإفريقي على وجه الخصوص، وتبرر الإدارة الأمريكية هذا السعي بنشاط تنظيم القاعدة، وعجز دول المنطقة مواجهة هذا التنظيم.

إذ يعتبر ما يسمى محاربة الإرهاب، الورقة الأساس في تنفيذ المخطط الأمريكي للتدخل في منطقة الساحل والصحراء، بطرح مشروع " الافريكوم " أو القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا،

فماذا نعني بهذاالمفهوم"**افريكوم**"[1]:

افريكوم "Africom«هي اختصارا "القوات الأمريكية الإفريقية"، التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق"جورج بوش" قرارا بتكوينها في السادس من فيفري 2007، كي تكون مركزا مستقلا للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا.

ويذكر أن الافريكوم مؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية تشمل كامل القارة الإفريقية، باستثناء مصر التابعة للقيادة المركزية في ميامي، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل السيشل، ومدغشقر، وأرخبيل القمر.

وتتولى مهمة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت تشرف عليها مباشرة وزارة الخارجية الأمريكية، وفي الواقع أضيفت هذه القيادة إلى القيادات الخمس المتمركزة في مناطق العالم، من ضمنها القيادة الأمريكية في أوروبا، والقيادة المركزية الأمريكية، والقيادة الأمريكية للمحيط الهادي.

[1]– عمار ناصري، الجزائر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مخططات التدخل الدولي. المصدر: **http://www.afran.ir/arabic**

أما اختصاصاتها، فهي مطالبة بتقديم تقرير مباشرة إلى الرئيس الأمريكي أسوة برؤساء القيادات الإقليمية الخمس الأخرى في العالم [1].

لقد حاولت الولايات المتحدة مرات عديدة الضغط على الجزائر بقبول استضافة هذه القاعدة على أراضيها، ونقل خلية العمليات المكلفة بملاحقة خلايا القاعدة في دول الصحراء من ألمانيا إلى الجزائر، باعتبارها الأقرب من أوروبا، ولخبرتها الطويلة في محاربة الإرهاب ، لكن الجزائر ظلت ترفض هذه الدعوات حفاظا على استقلال هذه الدول وحفاظا على امن المنطقة.

وجاء الرد الجزائري سريعا على كل هذا بالتصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الجزائري الأسبق " يزيد زرهوني" عقب استهداف مقر الحكومة الجزائرية العام 2007 برفض الجزائر دعوى محاربة الإرهاب بقبول مقر الافريكوم والضغط عليها تحت أي ذريعة كانت للزج بها في مخططات إقليمية للتدخل في شؤون الدول الإفريقية ، هذه الأخيرة سرعان ما سجلت رفضها للمشروع الامريكي ولفكرة الزج ببلدانها في الحرب الأمريكية على "الإرهاب " على اعتبار أن المخطط الأمريكي يستهدفها بالدرجة الأولى،كما سجلت من التجربة القريبة، أن الإرهاب لا يسبق الوجود العسكري الأميركي بل يتبعه ، وفي أحسن الأحوال يرافقه ، وهذا ما يفسّر مثلاً الإصرار الرسمي الجزائري على التأكيد بأن الأعمال الإرهابية التي كانت تحصل في الجزائر هي من فعل «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»[2].

المطلب الثاني: دور الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب:

1-على مستوى حلف شمال الأطلسي "N.D.C".

واجه أعضاء حلف شمال الأطلسي "N.D.C " ثلاثة (03) مشاكل بالنسبة لدول المغرب العربي وجنوب الصحراء:

[1]– د. أمحمد مالكي، لماذا افريكوم ولمواجهة من ،**مجلة المغرب الموحد** ، العدد الخامس ، 2010/02/17، ص37.

[2]– عمار ناصري:الجزائر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مخططات التدخل الدولي .المصدر: **http://www.afran.ir/arabic**

1-مشاكل ذات أسباب متجذرة: البقايا الاستعمارية، تفشي الفقر، والفساد والطوائف وانخفاض مستوى التعليم، حقوق الإنسان المحدودة وغياب المؤسسات الديمقراطية.

2-الأمن الخاص والمشاكل المتعلقة به تتمثل في:

- تجارة وتهريب الأسلحة والتجارة بالمعادن والأحجار الكريمة،الإرهاب المتمركز في المنطقة والإجرام. إلخ.
- المشاكل المباشرة والمتمثلة في التطرف الديني المتزايد.
- حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الحدود، نسبة الهجرة المتزايدة وكذا الهجرة غير الشرعية والإتجار بالأشخاص.

ويرى أعضاء حلف شمال الأطلسي بأن الخيار الوحيد لهم هو الاعتماد على طرح ذو ثلاثة (03) مستويات:

المستوى الأول:

1-تغيير الجوار المتوسطي تدريجيا وذلك يمر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: توسيع العلاقات الثنائية.

المرحلة الثانية: تطوير مسار خاص بالحوار المتوسطي العابر للأوطان وذلك بالتركيز على إصلاح القطاع الأمني العسكري.

المرحلة الثالثة: تفعيل برنامج الجوار المتوسطي ب:

أ-إقامة شراكة حقيقية بدلا من برنامج وإدارة أوروبية.

ب-توسيع مشاركة كل دول المطلة على البحر المتوسط في ذلك ليبيا وسوريا ولبنان.[1]

ج-إقامة روابط قوية من خلال: البرامج والملتقيات والعمليات المتعددة الجنسيات.

[1] BelkacemIratni ,**the strategicinterestof the Maghreb states** ,NDC Forum paper 4, Research Division, Rome, Novembre 2008.

المرحلة الرابعة: اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بأمن حلف شمال الأطلسي في بلاد المغرب العربي.

المرحلة الخامسة: تعزيز نوع الحلف نحو الجنوب

المرحلة السادسة: السهر على إشراك الجوار المتوسطي التابع للحلف مع الجهود التي تبذلها كل من: الاتحاد الأوربي، اتحاد المغرب العربي والاتحاد الإفريقي من توفير غطاء أمني شامل في إفريقيا.

المستوى الثاني:

بعد إنعاش علاقات الحلف مع دول المغرب العربي ومواصلة علاقاته الثنائية مع دول جنوب الصحراء يمكن لحلف شمال الأطلسي إنشاء " حلف أطلسي محلي" إن صح التعبير وذلك بحل المشاكل الأجنبية التي تعاني منها المنطقة.

لدى دول المغرب العربي اهتمام راسخ بأمنها المشترك، لكن عندما يتعلق الأمر بدول جنوب الصحراء والتهديدات الأمنية التي تعاني منها فإن الوسائل التي تستعملها لمعالجة هذه المشاكل محدودة ومنفصلة على بعضها البعض وذلك بسبب عدم الثقة المتبادلة والتوترات الداخلية السائدة في كل بلد من هذه البلدان وفي نفس الوقت إذا اهتم الحلف البعيد بالقضايا الأمنية الخاصة بدءا جنوب الصحراء فعليه أن يضمن بأن يجد الأفارقة حلولا للمشاكل الأفريقية وعليه يتم إنشاء حلف شمال أطلسي محلي تتمثل مهمته في التعاون مع دول المغرب لحل المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة وكل مشاكل إفريقيا.[1]

المستوى الثالث:

إقامة تعاون بين الحلف والاتحاد الأوربي في إفريقيا ومنه دول المغرب العربي:

إن الاحتياجات الأمنية للاتحاد الإفريقي عديدة وهي احتياجات إفريقية بصفة عامة نذكر منها:

1- وسائل ملائمة للسيطرة على النزاع.
2 -إمكانيات أو وسائل لتحديد النزاعات والوقاية منها بما في ذلك الإصلاحات الخاصة بقطاع الأمن.

[1] عليبوشرية، " منظمة حلف الشمال الأطلسي، مبدأ الدفاع الجماعي"، **مجلة الجيش**، عدد 570، (جانفي 2011)، ص50.

1- وسائل خاصة بردود الأفعال أثناء النزاعات (القدرة على نشر القوات الأمنية الإفريقية والغربية على حد سواء).

2- الوسائل الكافية من أجل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

من أجل تلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه فيمكن للحلف والاتحاد الأوربي خلال ملتقى مشترك حول السلم والأمن في إفريقيا، إعداد بروتوكولات تهدف إلى:[1]

1-إسناد أدوار مسؤوليات محددة وواضحة لكل منظمة.

2-حث اللجنة العسكرية التابعة للحلف على دعم الاتحاد الإفريقي.

3-رعاية ملتقى البحث الدولي حول السلم والأمن في إفريقيا بعد اتخاذ هذه القرارات تمكين للحلف والاتحاد الأوربي القيام بالخطوات الأوربية التالية:

- فرض عقوبات قاسية على رؤساء الدول المارقة.

- تنفيذ تسيير لمهمة ما بعد النزاع.

- تغيير حلف شمال الأطلسي من أجل مواجهة التحديات.[2]

ويتعرض الباحثين السياسيين في هذا المجال إلى السياق التاريخي الذي نتخذ عنه فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي وهذا بعد استقلال كل البلدان المشكلة لبلاد المغرب لكن تأخرت تجسيد هذه الفكرة بسبب عدة مشاكل من بينها حرب الرمال بين المغرب والجزائر 1963، الاعتراف المتأخر للمغرب بموريتانيا في سبتمبر 1969 ومشكلة الصحراء الغربية ابتداء من 1975 والتي لم يتحدد مصيرها بعد.

وبعد الاستقلال تم إنشاء ما يسمى بالاتحاد المغرب العربي بين الدول الخمسة المشكلة للمغرب العربي لكن التكامل في ظل هذا الاتحاد حيث أن التجارة داخل هذه المنطقة لاتصل إلى 4% من المبادلات الخارجية لبلدان المغرب العربي كما أن الإصلاحات المشتركة لم تتجسد بعد.

[1] - ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص 167

[2] BelkacemIratni ,the strategic interest of the Maghreb states ,NDC Forum paper 4, Research Division, Rome, Novembre 2008.

وبقي اتحاد المغرب العربي مجرد بناء افتراضي من معاهدة مراكش 1989 التي انبثق عنها.

ولقد ساهمت البطالة وتردي الأوضاع ومختلف الإحباطات التي تواجهها الشعوب في المنطقة في توسع المد الإسلامي.

عوامل تهديد استقرارية المغرب كثيرة منها:

إن العوامل التي تهدد استقرار بلاد المغرب كثيرة منها:

داخليا: الخطر السياسي الذي يحدق بكل دولة من هذه الدول والذي سببه الانفجار الديمقراطي والتباطؤ في النمو الاقتصادي.

إقليميا: النزاعات القديمة التي لم تحل بعد لاسيما قضية الصحراء الغربية.

– دور ملف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب: تغيير حلف شمال الأطلسي من أجل مواجهة التحديات:

كيف يمكن تغيير الحلف من أجل مواجهة الإرهاب العابر للأوطان والتحديات الأخرى.

بعض الخطوات التي يتعين على الحلف: اتخاذها من أ جل مواجهة الإرهاب والتحديات الأخرى.

1–تحويل حلف شمال الأطلسي إلى كيان عابر للأوطان حيث يضحي أعضاؤه بأمن بلد أهم من أجل الأمن المشترك الفعلي.

2–إجراء تعديلات على المخابرات التابعة محلف والخاصة بالإرهاب وكذا آليات صنع القرار.

3–إنشاء مركز لمحاربة الإرهاب من شأنه إعداد مناهج صنع القرار والتعاون مع الأكاديميان وإعداد سيناريوهات على المستوى الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي.

4–تدريب قوات الرد التالية لحلف شمال الأطلسي حتى تتمكن من الحصول على مكانات لمكافحة الإرهاب كما أن استراتيجية الترويع لاتزال مناسبة ...الدول المارقة.

5–المشاكل الناتجة عن الإرهاب وتسيير الأزمات والمساعدة الانسانية.[1]

الفرع الثاني: على مستوى الاتحاد الأوروبي.

[1] علي بوشرية، **المرجع السابق**، ص52

إن دول المغرب العربي تعتبر من الشركاء المهيمنين على الحلف في الحوار المتوسطي وعليه يدرك الحلف والدول الأخرى المشاركة في الحوار المتوسطي مصالحهم الاستراتيجية في الجزائر والمغرب العربي.

والجدير بالذكر انه من الصعب توحيد مواقف البلدان الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط لمواجهة التحديات المشتركة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات أو التلوث البيئي ذلك أن إدراك التهديد متفاوت من بلد لأخر ومن منطقة إلى أخرى في البحر المتوسط.

إن الجزائر التي لطالما ناضلت من اجل إدراج محاربة الإرهاب ضمن الإطار الدولي بدأت تجني ثمار نضالها بالتفاف شركاءه المتوسطيين حول هذا المشروع لا سميا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 و18 مارس 2004،ولقد انضمت الجزائر إلى مسار التعاون مع الحلف في إطار الحوار المتوسطي وهذا شيء ايجابي للأسباب التالية:

- تحيين الأمن الداخلي على المدى القصير والمتوسط.

- الإسهام في مجال المهارة المدنية والعسكرية.

- الانخراط في برنامج احترافي للجيش وعلى المدى المتوسط.

لذلك فان التقارب الذي سيتم بين بلدان المتوسط وأوروبا سيجعل بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وهولندا وبعض الدول الإسكندنافية مضطرة لتضييق النطاق على المجموعات الإسلامية الفاعلة على أراضيهم ويحتمل أن يعيد للجزائر التوازن في علاقتها مع شركائها الأوروبيين بدخول (الو. م. ا) في دائرة المنافسة على الهيمنة على منطقة البحر المتوسط وقد تطلب الجزائر من (الو. م. ا) دعما عسكريا أكبر في إطار العلاقات الثنائية ويمكن أن تكون القوة الأمريكية في البحر المتوسط مفيدة للمصالح الأمنية من خلال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

وقد تشارك الجزائر في المهام التي يقوم بها الحلف لكن يمكن أن تؤول هذه المشاركة على أنها انضمام ضمني إلى النهج الجديد المتمثل في حق التدخل تحت غطاء المهام الجديدة للمساعدات الإنسانية وإقرار السلم وتسيير أزمات وحل النزاعات وعليه فهذه المشاركة تتعارض مع المبادئ التوجيهية

[1] ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص132

للسياسة الخارجية للجزائر التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ تقرير المصير للشعوب، أما على المدى الطويل يمكن تقديم بعض المقترحات المناسبة:

– من اجل فضاء للأمن والدفاع في منطقة البحر المتوسط ومن اجل إقامة فضاء للسلم والاستقرار الإقليمي من صالح هذه البلدان أن تبرم "اتفاقية دفاع وامن متبادل"، وفي هذا الصدد تم اقتراح إنشاء مركز متخصص يدعى " بمركز الإنذار المبكر" أو "مركز استباق الأزمات والوقاية منها" وذلك من اجل تجنب وقوع أزمات في منطقة البحر

كما تم اقتراح إنشاء "لجنة دائمة للعقلاء "مكونة من رؤساء دول سابقين تسند إليها مهمة الوساطة في حالة نشوب أي خلاف في منطقة البحر المتوسط ويمكن أن نقترح عمليا:

1–تضامن القدرات العسكرية لدول المتوسط مثل مجموعة القوات العسكرية المشتركة للأسلحة والمتعددة الجنسيات.

2 – إنشاء قيادة عسكرية تجمع ضباط سامين واختصاصيين في شؤون الدفاع والأمن من اجل معالجة الخلافات المتوسطية.

المبحث الثالث: تقييم مكافحة الإرهاب ومستقبله في شمال إفريقيا:

تتوقف نجاعة وفاعلية الآليات والاستراتيجيات المعمول بها لمكافحة إشكالية الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا على مدى توافق وتعادل وتنسيق هذه الإشكالية رهان لكل دول العالم عامة وبوجه الخصوص دول منطقة شمال إفريقيا.[1]

وهذا ما سنتاوله في هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: تقييم مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا:

لتقييم استراتيجيات المكافحة ضد إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا يجب أولا ذكر وتعداد مختلف إيجابيات هذه الآليات والاستراتيجيات وهي كالتالي:

[1] ادريس عطية، **المرجع السابق**، ص150

أولا: الإيجابيات:

1-أول خطوة سعت من اجلها الجزائر لمكافحة الإرهاب والحد من انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة عامة وفي الجزائر خاصة من خلال قانون الوئام المدني، تلاه كإجراء مكمل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، كما ترى الحكومة الجزائرية في الطابع الإلزامي والردعي لميثاق المصالحة ضرورة لحماية مكسب استعادة السلم المدني وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بقوله "إنني لا أضع مصلحة الجزائريين بين أيدي من قرروا التلاعب بأمن الشعب الجزائري وآماله[1]، وقد حققت المصالحة الوطنية نجاحا نسبيا في الأهداف، حيث تم استرجاع ووقف إراقة الدماء التي طالت جميع شرائح المجتمع الجزائري طيلة عقد من الزمن، ولا يخفى في دراستنا التقييمية، ما ساهمت ونجحت في هذه الخطوة "المصالحة الوطنية" إلى حد ما في إرساء المواطنة في مجمع عرف عشرية من العنف والإرهاب، غير أنها في نفس الوقت استخدمت العامل العسكري لمحاربة هذه الإشكالية فنجد أن الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة تعالج ليس فقط مكافحة قضية الإرهاب في أراضيها، بل هي مجبرة على معالجة هذه القضية في كل المنطقة الإفريقية، ومعالجة ما تسببت فيه حماقات وسياسات خاطئة للناتو وفرنسا وغيرها، صحيح أن الجزائر مجبرة على دعم وتقوية قواتها العسكرية في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات أمنية تضرب العمق الأمني للجزائر، لكن على الجزائر أن تدرك أنها حرب استنزاف باهظة التكاليف لمواجهة التهديدات الإرهابية.[2]

2- يعتبر الدور الذي قامت به الجزائر للحد من تنامي التهديدات للتنظيمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا دورا هاما، إذ أنه ومنذ بروز إشكالية الإرهاب كتهديد أمني في مسعى لتعبئة الجهود الدولية لمكافحة هذه الإشكالية، التي عاثت واستفحلت طيلة عقد من الزمن في المنطقة والدولة الجزائرية، حيث لم تلقي آذانا صافية لنداءاتها إلا بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أدرك العالم ما كانت تحذر منه الجزائر، وتجند بعدها العالم، وفي أولى الجهود الديبلوماسية للجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، فقد سعت إلى محاولة إقناع العالم بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب لتحديد العدو المشترك وبلورة استراتيجية شاملة،

[1] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2013، ص2010.

[2] عمام ين الشيخ،"**الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلعفو شامل**" جريدة العرب الأسبوعي،2009/10/03،ص10.

وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هذه الإشكالية، حيث حثت عبر مختلف المحافل الدولية على ضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصلح على تسميته الإرهاب وحركات التحرر، ونجد أيضا أن الجزائر كانت من الدول السباقة إلى إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي نشاطه في منطقة شمال إفريقيا وكل الدول التي مسها الإرهاب، وقد لاقت الجزائر ومجهوداتها إقليميا ودوليا إذ تمكنت من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1973 المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار 1276، المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وكذا إقناع الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتبني القرار 652، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطالب المجتمع الدولي بتجريمها.

إن محاولة الجزائر في بلورة استراتيجية شاملة في إفريقيا عامة وفي المنطقة التي تنتمي إليها لا تعني بها سوى الدول الإفريقية، تهدف أولا وقبل كل شيء إلى منع التدخلات الأجنبية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، لأنها تدرك خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة على أمنها القومي كما حدث في ليبيا، لأنه سيولد الضغط على الجماعات الإرهابية التي لاتجد ملاذا ومأوى سوى المناطق الساخنة في المنطقة.

3-يعتبر التنسيق والتعاون بين دول الإقليم في شمال إفريقيا في مكافحة الإرهاب والقضاء على التهديدات التي تشكلها التنظيمات الإرهابية في المنطقة مجهودا معتبرا نوعا ما من خلال تحقيق بعض النجاحات الجزئية لتصدي الهجمات الإرهابية في المنطقة من جانبها العسكري وإلحاق خسائر محسوبة نوعا ما للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

1-نجحت الاتفاقية العربية باجتماع في جامعة الدول العربية بالقاهرة بوضع تدابير لمكافحة الجرائم الإرهابية حيث تعهدت الدول المتعاقدة بعدم تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية في أي صورة من الصور والتزامها بهذه التدابير طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها.[1]

2-أيضا قيام دول منطقة شمال إفريقيا بالتنسيق الأمني والعسكري بينها وبين دول الساحل والصحراء في إطار مكافحة الإرهاب وذلك بإنشاء العديد من المنظمات وتنظيم دوريات عسكرية مشتركة لتعقي

[1] مجلس الأمن الدولي يشير إلى مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابيين، **مجلة الجيش**، العدد 607 (فيفري 2014)، ص15

الجماعات الإرهابية كونها نقطة هامة لما تعرفه منطقة الساحل الافريقي من انتشار واسع للجماعات الإرهابية والتي تعتبر مصدر تهديد للمنطقة شمال إفريقيا لأنها حدودية وفاصلة بين منطقة الساحل وللحد من تكاثف هذه الجماعات الإرهابية.

3-يعتبر التدخل الأمريكي ودوره في المنطقة دورا وعنصر هاما للحد من التهديدات للوقاية من الإرهاب من خلال مساعدتها العسكرية واللوجستية والمالية بل وأكثر من ذلك تفعيل مجموعة من البرامج التدريبية للدول المنطقة.

وفي الأخير يمكن القول أن جل الآليات والاستراتيجيات المتبعة في إطار مكافحة إشكالية الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا تعتبر نجاحات جزئية تركزت في أغلب الأحيان على العامل العسكري، حيث حققت بعض النجاحات واستطاعت الحد من التنظيمات الإرهابية المهددة لأمن المنطقة وليس القضاء عليها.

ثانيا: السلبيات:

على الرغم من العلاقات المتحققة من الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا إلا أن هذا لا يمنع وجود العديد من عوامل الفشل التي حالت دون تحقيق تنسيق وتعاون بين دول المنطقة للوصول إلى النجاعة المناسبة للقضاء على هذه الإشكالية، نذكر منها:

1-اختلاف وتنوع التشريع الداخلي:

-بالرغم من العلاقات التي ترتبط دول شمال إفريقيا سواء في إطار اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي أو في إطار العلاقات الثنائية التي ثمنت بإبرام العديد من الاتفاقيات في مجالات عدة، إلا أن التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب مازالت تشوه إحدى أكبر العوائق وهو الاختلاف في التشريع المتضمن مكافحة الإرهاب، ومن الأسباب التي عمقت هذا الاختلاف نذكر منها ما يلي:[1]

[1] عمام ين الشيخ، **مرجع سابق** ص14

-رغم النص الصريح الذي جاءت به الصكوك القانونية التي انضمت لها دول المنطقة لتوحيد التشريع الخاص بمواجهة الإرهاب، إلا أن التطبيق شمل الاستراتيجيات الداخلية وينتظر التحقيق على المستوى الإقليمي.

-من الناحية العملية مازال مصطلح القيادة الموحدة المؤهلة على السهر وتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب منعدم في المنطقة ولم يجد طريقة للتجسيد، مما جعل كل الجهود تتشتت ولا تحقق من الهدف إلا القليل.

-النظرة التشريعية لإشكالية الإرهاب تم تصورها في كل دولة من منظور محلي (حسب التجربة المعاشة) ودون ذلك لا يعتبر إرهاب، فغياب تصور جماعي في المنطقة لتقييم قوة التهديد، عقد كثيرا من مهمة مكافحة الظاهرة الإرهابية، رغم أن مسؤولي دول المنطقة أصبحت لهم قناعة بضرورة وضع استراتيجية موحدة، ويمكن استخلاصها هم خلال النداءات التي أطلقوها في العديد من المناسبات واللقاءات التي نظمت سنتي 2012-2013.

-التصاعد في النشاط الإرهابي يمكن تفسيره باستغلال الجماعات المنظرة للتباين والاختلاف الموجود في تشريعات دول المنطقة التي مستها الحماية الفردية للدولة.[1]

-التباين في الإطار القانوني الذي تضمن معالجة موضوع إشكالية الإرهاب في دول المنطقة بين قوانين خاصة ونصوص جديدة مستخدمة في قانون العقوبات أثر على كيفية التعامل مع بعض الحالات المشتركة بين الدول.

-توحيد التشريع هو همزة الوصل بين الدول لخلق تحالفات ووضع استراتيجية موحدة وتوفير الوسائل الكفيلة لمواجهة الإرهاب وبالتالي الحد من هذه الخطورة.

2-الخلافات في المسائل الداخلية:

[1] طلال لموشي، مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية: دراسة حالة دول المغرب العربي)، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد10، (جانفي 2017)، ص11

لم يلاحظ أي تحسن أو تقدم على هذه الرابطة بين الدول إلى يومنا هذا، ورغم التحولات السياسية الجذرية التي عرفتها دول المنطقة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إلا أن المحاولات المحتشمة لتفعيل الاتحاد لم تغير من الأمور شيء، لكن الوضعية الأمنية التي تعيشها المنطقة من جراء الربيع العربي في كل من مصر وسوريا وما حدث في الساحل الإفريقي وليبيا وتونس دفع بالآلة الدبلوماسية للتحرك من أجل البحث عن السبل الناجعة لدفع التعاون في إطار وحدوي، هذه الخطوة تتطلب المزيد من التآزر وتكثيف الجهود وتجاوز العراقيل الداخلية والخارجية مهما كثرت وتعقدت لاستكمال بناء تصور أمني مشترك وفق منظور استراتيجي محكم يجعل المنطقة في منأى من المشاكل الظرفية العابرة.

3-مسألة الصحراء الغربية:

حقيقة هذه المسألة كانت مطروحة على طاولة الأمم المتحدة منذ سنة 1965 في إطار تصفية الاستعمار، لكن بعد اتفاقية مدريد لسنة 1975 أين استعادت المغرب وموريتانيا سيادتهما على الساقية الحمراء ووادي الذهب من إسبانيا، ثم تنازلت موريتانيا عن حقها لصالح المغرب، ظهرت مشكلة الصحراء الغربية إلى الواجهة، لما أعلنت جهة البوليزاريو حقها في تقرير المصير، ولم تتأخر الجزائر في تأييدها انطلاقا من مبدأ نادت من على منبر الأمم المتحدة سنة 1974، المتضمن تأييد "كفاح الشعوب المناضلة من أجل تقرير مصيرها" وهو الموقف الذي لم تتقبله المملكة المغربية واعتبرته تدخل في شؤونها الداخلية، ومن هنا بدأ النزاع يأخذ منعرجا في علاقة دولتين يعتبرهم الكثير بالقوة المؤثرة في المنطقة.[1]

هذه القضية أصبحت من أكبر العراقيل التي تحول دون استقرار المنطقة كما تسببت في خلق العديد من الأزمات التي انتهت بقطع العلاقات بين البلدين، لهذا نلفت الانتباه أن ما تبذله دول المغرب العربي من جهود سياسية، دبلوماسية وأمنية من أجل مكافحة الإرهاب في وقت تشابكت فيه التحديات لا يمكن أن يحيي نفعا بما يخدم الاستقرار في المنطقة لأن هذه المشاكل العالقة تقلل من المجهودات، وتسمح للجماعات المسلحة من استغلال حالات الاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من طرف

[1] طلال لموشي، **المرجع المرجع**، ص13

المغرب في وقت مطالبة دول المنطقة بتجاوز العقبات والتركيز على توحيد الصفوف لمواجهة الجماعات المسلحة عامة.[1]

4-مسألة الحدود:

بعد استقلال الجزائر في 1962، استاءت كل من تونس والمغرب من رسم الحدود من طرف القوة الاستعمارية باعتبار أن الجزائر أخذت أكثر حقها وهذا ما أدى إلى نشوب نزاع نزاع بين الجزائر والمغرب حول منطقة "تندوف" وصل إلى حد اندلاع حرب الرمال سنة 1963، ولم تنته المشاكل إلا بعد التوقيع على اتفاقية رسم الحدود في 1972/06/15 والتي دخلت حيز التنفيذ مع ميلاد اتحاد المغرب العربي في 1989.

نفس المشكل عاشته موريتانيا والمملكة المغربية، فهذه الأخيرة احتجت لدى الأمم المتحدة على اعتبار إعلان فرنسا استقلال موريتانيا في 1960/ مساسا بوحدة ترابه، وبقيت الأمور على حالها لغاية 1969 أين اعترفت المغرب باستقلال موريتانيا بالمقابل تنازلت لهذه الأخيرة عن حقها في الصحراء الغربية لصالح المغرب بعد معاهدة إسبانيا لسنة 1975.

كذلك وقع نزاع بين الجزائر وتونس حول الحدود الشمالية بمنطقة بئر رومانية بالمتوسط والجنوب بالنقطة الحدودية 233، هذه المنطقة تبلغ مساحتها 17 كلم مربع، تسلمتها الجزائر بعد الاستقلال من السلطات الفرنسية، ونشب النزاع واتهمت تونس بأن هذه المنطقة تابعة لسيادتها.

نفس الإشكال ظهر بين تونس مع ليبيا في 1967 بخصوص الأرض القارية لخليج قابس والتي صدر فيها حكم نهائي من محكمة لاهاي لصالح ليبيا.[2]

الخطوة الإيجابية التي سلكتها دول المنطقة في تسوية مشاكل الحدود تعتبر محاولة ناجحة نسبيا في سبيل تحقيق المنظومة الأمنية الشاملة التي تؤمن المنطقة وتضع حاجز أمام التنقل بكل حرية للجماعات

[1] إسماعيل معاريف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية**، الجزائر: دار الهومة، 2010، ص255

[2] إسماعيل بمعاريف، **المرجع السابق**، ص256

المسلحة والتنظيمات الإجرامية وتسد أطماع كل محاولة التدخل الأجنبي ولو كانت في إطار مكافحة الإرهاب، رغم هذا كله هذه المشاكل الحدودية شكلت عائق أمام دول المنطقة للخروج باستراتيجية منسقة للحد من مخاطر إشكالية الإرهاب.

5-مسألة اتحاد المغرب العربي:

منذ تأسست في 1989/02/17، فإن هذه الهيئة بالرغم من تأكيدها على مبدأين، حماية استغلال دول الاتحاد، واحترام السلامة الترابية لكل دولة، إلا أن المشاكل العالقة أحالت دون تطور سبل التعاون فيما بين دول الاتحاد وباءت كل المحاولات بالفشل، حتى القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد سنة 1990 لخلق مجلس الدفاع الموحد الذي أوكلته له مهمة وضع التعاون في المسائل الأمنية لم يكتب له النجاح حتى القرارات التي اتخذت في المجالات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بقيت حبرا على ورق.

ويعود فشل الاتحاد إلى:

-لم يلتقي القادة المغاربة منذ قمة مراكش إلا في القمة الثانية بالجزائر 1990، أما باقي القمم فكان غياب إحدى القادة سيد الموقف وهذا ما دفع بالتأجيل في قضايا مصيرية.

-التأجيل المتكرر لدورات القمة بطلب من الدول الأعضاء، لم يساعد أي دولة من الدول المضيفة التوفيق في عقد قمة بحضور جميع الأعضاء.

-كل الاتفاقيات التي عرضت في القمم، لم تجد الطريق إلى التوقيع والسريان في الوقت المناسب بسبب غيابات القادة.[1]

الملاحظ للمشهد السياسي في المغرب العربين يلخص أن هذه المنطقة على غرار المناطق المكونة لإفريقيا لم يكتب لها النجاح في خلق اتحاد صحيح نظرا لتباين الآراء حول العديد من المسائل، ولعل من هذه المعاينة الجديدة التي يغلب عليها تشابك التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية هي التي تبين الموقف السياسي المتصلب للدول المغاربية، وهذا الوضع أعطى فرصة للجماعات الإرهابية للتنقل من العمل المحلي من داخل الدولة إلى العمل الإقليمي بعد نشأة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1] مروان قبلان، "المغرب والجزائر الجوار الصعب"،**مجلة سياسات عربية**، العدد12، (يناير 2006)، ص42

وحسب الخبراء، يبقى تفصيل اتحاد المغرب العربي متوقف على الإرادة السياسية لرؤساء دول المنطقة، لأن مشروع الاتحاد سوف يكون بمثابة الاستراتيجية التي يعتمد عليها في خلق أجواء التعاون في مجالات عديدة والاندماج والتكامل في مجال محاربة ومكافحة القضية المشتركة "الإرهاب" والتي تعتبر قضية تمس جميع دول المنطقة وتهدد أمنها واستقرارها وهذا ما كان انعكاسا سلبيا في مواجهة إشكالية الإرهاب وزاد من مظاهر وتناميها ومخاطرها في الآونة الأخيرة.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لإشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا:

لا يمكن القول أو لا يوجد جزم حقيقي بأن التنظيمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا في تراجع أو زوال على المدى القريب للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها المنطقة وتراجع اقتصاديات دول المنطقة في جميع المجالات أيضا الأوضاع الأمنية المتردية والتي تشهدها المنطقة حيث أصبحت بؤرة توتر ساخنة من جميع الأطراف وأصبحت منطقة مريعة، أيضا غياب تعاون وتنسيق فعال ومشترك بين دول المنطقة لوضع استراتيجية فعالة وشاملة لوقف تهديد هذه التنظيمات الإرهابيةّ، فالذي ينظر لهذه المنطقة وتحولاتها السياسية يدرك أن هذه التنظيمات ستجد العديد من الثغرات لتتوسع أكثر في المنطقة بل تبسط نفوذها في جميع دول القارة، فتنظيم القاعدة في انتشار واسع في المنطقة خصوصا في بلاد المغرب العربي، أيضا تنظيم داعش حاظر بقوة في ليبيا التي تعد من الدول التي تشهد توتر أمني في المنطقة وهذا يؤثر على كل دول شمال إفريقيا.[1]

بناءا على هذا نفترض بعض السيناريوهات المستقبلية لإشكالية الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا:

أولا: سيناريو الاضطراب وزيادة التهديد الإرهابي في شمال إفريقيا:

ستواجه دول شمال إفريقيا والعربية عموما وفقا لهذا السيناريو العديد من التحديات في السنوات القادمة يأتي في مقدمتها البطالة، أزمة المشاركة السياسية، استمرار العنف واتساع نطاق التهديدات الإرهابية مما سيؤجل عمليات الإصلاح الداخلية، وهذا سيرجع للتوترات الأمنية كما في الجزائر والمغرب وتونس وانتشار العنف في ليبيا.

[1] عبد العظيم أحمد، **اتحاد المغرب العربي بين الطموحات الإنشاء ومعوقات التنمية** ،القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ،ص3.4

فمستقبل التنظيمات الإرهابية وفقا لهذا السيناريو قابل للانتشار مادام هناك اضطرابات أمنية جديدة في المنطقة، وانتشار آفات اجتماعية كالبطالة والفساد وتراجع التنمية وغياب العدالة من طرف حكومات الدول في المنطقة.

أيضا نفترض في هذا السيناريو زيادة وانتشار واسع لتنظيم داعش في المنطقة في ظل تواجده في ليبيا، أيضا يوجد العديد من العوامل المساعدة لانتشاره في المنطقة كانتشار بيع الأسلحة وتهريب السلع والمخدرات التي عن طريقها تمول هذا التنظيم، ومعظم الشبكات الإجرامية في المنطقة وهذا التوتر والتواجد الإرهابي في ليبيا سيسبب فراغ أمني ومصدر قلق كبير لجيرانها.

أيضا سيؤدي وجود هذه الاضطرابات الاقتصادية في المنطقة إلى ارتفاع مستوى البطالة مما سيدفع الشباب العربي العاطل إلى صفوف التنظيمات الإرهابية التي تغري الشباب الانضمام إلى صفوفها، وفي نهاية المطاف ستدرك الحكومات العربية أن مواجهة الإرهاب والبطالة مشكلتان متلازمتان يجب الاهتمام بهما في نفس الوقت.

إضافة لذلك المنعرج الخطير التي تمر به الجزائر في ظل الحراك الشعبي حيث ينتظر هذا الحراك تحديات قد تعصف به وبأهدافه وطالبه ومخاطر تهدد سلميته ذلك راجع للمساس بهذا الحراك بالطبقة السياسية الفاسدة المتغلغلة في الجزائر التي قد تزيد من وتيرة الاضطرابات عبر قراراتها وهذا ما قد يجبر هذا الحراك الشعبي إلى منزلقات خطيرة، كل هذا قد يجرنا إلى حدوث انفلات أمني تجده الشبكات والتنظيمات الإرهابية نقطة قوة لبسط نفوذها وانتشارها في البلاد.

كل هذه المؤشرات تعزز من فرضية زيادة التهديد الإرهابي في المنطقة.[1]

ثانيا: سيناريو الازدهار والقضاء على التهديد الإرهابي في شمال افريقيا:

يقوم هذا السيناريو على احتمالية حصول طفرة كبرى وجذرية في المنطقة تؤدي إلى تحول نوعي في اقتصاديات الدول، كما يتوقع قيام دول المنطقة بإصلاحات هامة للأوضاع الأمنية من خلال تعاون مشترك يحد من انتشار التنظيمات الإرهابية، وتبادل المعلومات الاستخبارية وإدارة الحدود المشتركة ببناء

[1] عبد العظيم أحمد، **اتحاد المغرب العربي بين الطموحات الإنشاء ومعوقات التنمية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2003، ص3-4

الثقة، ومن المفترض في هذا السيناريو أن تؤسس دول المنطقة قوة لحفظ السلام تحت إشراف جامعة الدول العربية وبشكل عام سيخلف التأثير الإيجابي للتعاون حافز للخروج باستراتيجيات إقليمية في التعامل مع إشكالية الإرهاب.

أيضا وفقا لهذا السيناريو من الممكن أن يتحقق الاستقرار في ليبيا بفضل جهود الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وكذا الوساطة الجزائرية والمصرية وهذا يحقق استئصال للبيئة المناسبة لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة،أيضا من المتوقع أو المفروض من دول المنطقة تحقيق مزيدا من التماسك الداخلي وتقرير الهوية الوطنية وفقا لمبدأ الديمقراطية والمواطنة ونبذ العنف وعدم الارتهان للخارج، أيضا إحياء المغرب العربي وتفعيل دوره وتقوية آليات العمل المغاربي المشترك.

كخلاصة، يمكن القول أن التعاون بين دول المنطقة هو السبيل الوحيد للحد من انتشار التنظيمات الإرهابية والقضاء على التهديد الإرهابي، غير أن هذا الاحتمال غير وارد حاليا في ظل تأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة.

ثالثا: سيناريو التنظيمات الإرهابية واستمرار التهديد الإرهابي في شمال افريقيا:

هذا السيناريو المفترض والأقرب للواقع في المنطقة في وقتنا الحالي بحيث من الممكن أن تقوم دول المنطقة بإيجاد حل للأزمة الليبية لأن الاستقرار في ليبيا سيجعل من استمرار داعش في المنطقة أمرا مستحيلا، أيضا يجب التقليل من عمليات التدخل العسكري واللجوء إلى الحلول السلمية لحا النزاعات، ويجب التزام كل دولة بواجباتها الوطنية وتهيئة الظروف لمواطنيها لمنعهم من الانسياق وراء الجماعات الإرهابية، أيضا تعزيز حماية حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون وتطبيق مبادئ النظام الديمقراطي لتفادي العنف المؤدي للإرهاب.

تعزيز الرقابة على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لمنع استعمالها في أغراض إرهابية.

ضرورة بعث تعاون إقليمي حقيقي على جميع المستويات من أجل التصدي للإرهاب سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، مع ضرورة بعث تعاون مع الدول الأوروبية والدول الإرهابية المتواجدة في المنطقة، لكن لا يقضي عليها بل من الممكن استمرار التهديد الإرهابي في المنطقة حتى في ظل محاربة حقيقية له وهذا راجع لتردي له وهذا راجع لتردي الأوضاع في جميع المجالات لدول المنطقة حيث لا تزال تعاني من هشاشة في البيئة الداخلية وهذا ما يفتح المجال لتصاعد التهديد الإرهابي في المنطقة.

خلاصة الفصل:

1-أن الاستراتيجيات والآليات المتبعة لمكافحة إشكالية الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا لم تحقق نجاحا نوعيا من حيث تراجع نسبة الإرهاب في بلادها والمنطقة بالرغم من تجربتها المريرة لهذه الإشكالية عكس دول أخرى انهارت ولم تجد سبل الخروج من هذه الإشكالية كليبيا التي أصبحت عرضة لجميع التنظيمات الإرهابية وفشلت في التعامل مع هذه الإشكالية.

2-نستنتج أيضا أنه لا يوجد تنسيق وتعاون إقليمي في المنطقة للخروج باستراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب وهذا مأزم هذه الإشكالية في المنطقة برغم من وجود محاولات لمحاربة التهديد الإرهابي من طرف الجزائر التي سعت دوما إلى التنسيق مع القوى الإقليمية والدولية للوقوف أمام الإشكالية لأنها مجبرة على حماية وتأمين حدودها من تحركات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

3-نستنتج أن الدور الدولي في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا كان دورا مبنيا على أطماع وتحت مظلة حماية المنطقة من الإرهاب وكان له أغراض خفية لبسط نفوذ وقوات هذه الدول في المنطقة في ظل غياب تكامل إقليمي وعدم تقارب دول شمال إفريقيا في جميع المجالات.

يمكن القول ان مستقبل الإرهاب في شمال إفريقيا غامض في ظل التوترات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها دول المنطقة وأن استمرار التهديد الإرهابي والجماعات مرهون بمدي تعاون وتكامل دول شمال إفريقيا.

الخـــــــاتمة

الخـــــــــاتمـة:

في الأخير وبعد التطرق المفصل لأهم محاور ومكونات ومضامين الدراسة التي تركزت حول كل ما يتعلق بإشكالية الإرهاب والتهديدات الأمنية التي يفرضها على دول منطقة شمال إفريقيا، أين توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بدراسة تهديدات إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا وسبل مكافحتها، وقبل التطرق لأهم النتائج نقوم باختيار مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها.

-الفرضية الأولى: إن انعدام الثقة والإرادة السياسية بين دول شمال إفريقيا وقف دون إيجاد آليات فعالة لاحتواء إشكالية الإرهاب فيها.

-حيث تبين لنا هذا من خلال دراستنا لمختلف المشاكل السياسية بين دول المنطقة من نزاعات حدودية وعدم وجود إرادة حقيقية لتكوين اتحاد فعال يجمعها هذا ما أدى إلى غياب تام للتعاون والتنسيق بين دول المنطقة لمكافحة مختلف التهديدات الأمنية وإشكالية الإرهاب فيها، وهذا ما يدفعنا لإثبات الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: كلمت غابت مؤسسات سياسية ذات دور فعال لدى دول شمال إفريقيا كلما زادت حالة عدم الاستقرار.

من خلال دراسة وتتبع مختلف التحولات السياسية في منطقة شمال إفريقيا والتي ترجع في الأساس لضعف أنظمة الحكم في هذه الدول والفساد المتفشي فيها والتي نتج عنها ثورات داخلية واحتجاجات شعبية للتخلص من هذه الأنظمة خبث حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة مما ساعد وخلق بيئة جيدة لانتشار التنظيمات الإرهابية وزيادة التهديد الإرهابي في المنطقة، مما يدفعها إلى إثبات صحة الفرضية الثانية.

من خلال دراستنا لمبادئ ومرتكزات التنظيمات الإرهابية المتواجدة في شمال إفريقيا تبين لنا أنها ذات أيدولوجية وفكر عقائدي ديني يؤثر بشكل كبير على سكان دول المنطقة نظرا للخصوصيات الدينية للشعوب شمال إفريقيا، حيث كان شعار التنظيمات الإرهابية الوقوف بالدولة الإسلامية، وكانت معظمها تحت ستار الدين الإسلامي هذا ما ساعد على تنامي التهديد الإرهابي في هذه المنطقة، كل هذه المعطيات تجعلنا نتجه إلى إثبات الفرضية الثالثة.

أولا: الاستنتاجات: بعد التطرق لموضوع الدراسة نستنتج ما يلي:

-يتبين لنا من دراسة إشكالية الإرهاب أن هذا الأخير من المواضيع الغامضة والصعبة نظرا لعدم وجود إجماع دولي في إيجاد تعريف شامل ومحدد له، فهو موضوع واسع وفضفاض يصعب حصره بدقة، فكل الاتجاهات على اختلاف مستوياتها تنظر إليه حسب مصالحها واتجاهاتها.

-نستنتج أن إشكالية الإرهاب قديمة من حيث نشأتها وجديدة من خلال تطور أشكالها ووسائلها وآثارها.

-يمكن القول أن مفهوم الإرهاب يتداخل معه عدد من المفاهيم القريبة منه في المعنى التي تم التطرق إليها بحيث تتداخل معه في الوسائل والأساليب وتختلف في الأهداف والدوافع.

-هناك العديد من الأنواع والتصنيفات التي يمارسها الإرهاب والتي من خلالها توضح لنا المسؤول عنه وأهدافه وحدود تواجده.

-هناك العديد من الأطر النظرية التي فسرت إشكالية الإرهاب ولقد أدرجنا في دراستنا المقاربات والنظريات الأقرب لتفسير إشكالية الإرهاب وهذا ما ساعدنا لفهم أسباب الإرهاب ودوافعه وفهم مختلف الأطراف المكونة له وجعلنا نقترب من الإشكالية أكثر.

-تتحدد طبيعة التهديد الإرهابي في شمال إفريقيا من خلال نمطين من الإرهاب، الإرهاب المحلي منذ القديم والنابع من جذور محلية بحيث تنطلق الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا من أسس محلية يجمعها هدف واحد هو إزالة الحكومات التي تعتبرها فاسدة، وإقامة حكم الشريعة الإسلامية فيها بحيث ترفض هذه الجماعات والتنظيمات التواجد في بيئة هذه الأنظمة والتي يجب تغيرها بالقوة، أما النمط الثاني والذي تركزت عليه دراستنا هو الإرهاب العابر للحدود والقوميات والذي يعتبر إرهابا وافدا للمنطقة.

-تمتاز الجماعات الإرهابية المنتشرة في دول شمال إفريقيا بأنها ذات عقيدة دينية وذات أيديولوجية منطلقة من قضية الجهاد التي تبررها وتعتمد عليها القاعدة وتنظيم داعش لتبرر نشاطاتها الإرهابية.

-نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا قد تحولت من العمل المحلي الداخلي نحو العمل الإقليمي، حيث أصبحت جماعات إرهابية في منطقة الساحل وأوروبا والمشرق العربي وباستخدام مختلف وسائل التكنولوجيا كشبكة الأنترنت.

-نستنتج أن منطقة شمال إفريقيا تمتاز بموقع استراتيجي هام وتضاريس واسعة وصعبة وتواجدها ثروة طبيعية واقتصادية فيها، هذا ما جعلها محط أطماع الدول التي ساهمت دوما في خلق التوتر في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعد هذا الجماعات الإرهابية في الانتشار فيها من حيث موقعها الكبير وتضاريسها المساعدة للتواجد وبأنها تعتبر مدخل لإفريقيا ككل.

-ساعدت القضايا الأمنية المتفشية في دول شمال إفريقيا من خطورة التهديد الإرهابي فيها مما يعطيها بعدا استراتيجيا مهما للعمل الإرهابي.

-ساعدت التطورات التي عرفتها دول شمال إفريقيا من تحولات سياسية وانقلابات واحتجاجات شعبية وثورات داخلية (الربيع العربي) على تدهور الأوضاع الأمنية فيها وخروج كمية من الأسلحة مثل ما حدث في ليبيا وتهريبها إلى التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة الذي زاد من خطورة هذه التنظيمات في دول المنطقة.

-انتشار وتواجد الجريمة المنظمة من تهريب وتجارة بالأسلحة والمخدرات والهجرة في شمال إفريقيا خلق تخوف من اندماجها مع التنظيمات الإرهابية وخلق بيئة وظروف مساعدة لاشتداد التهديد الإرهابي في منطقة شما إفريقيا.

-لم تشكل الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا دورا مهما إلا بعض المجهودات منها الاستراتيجية الجزائرية التي لاقت نجاحا كبيرا إلى حد ما في مكافحة الإرهاب في أراضيها وفي المنطقة من خلال التداخلات العسكرية لمكافحة الإشكالية وسن مجموعة من القوانين والآليات الناجحة.

-يبقى دور القوى الدولية في مواجهة إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا مرتبط بمصالح هذه القوى والتي في النفط والمواد الأولية على غرار الدور الأمريكي الذي يسعى لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة والمجهودات الأوروبية لإيقاف زحف التنظيمات الإرهابية لكي لا تمتد للقارة الأوروبية.

-نستنتج أن مستقبل الإرهاب والتهديد الإرهابي في شمال إفريقيا مرهون باتخاذ دول شمال إفريقيا وزيادة التعاون والتنسيق للحد من خطر التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة.

ثانيا: التوصيات: بناءا على ما توصل إليه من نتائج نقترح مجموعة من التوصيات كالتالي:

-لابد من توحيد الجهود الدولية والإقليمية للوصول إلى وضع تعريف محدد وجامع مانع للإرهاب وفق معايير أخلاقية ودينية وقانونية لا تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية للمجتمعات يتم بناء عليها التمييز بين الأعمال الإرهابية وبين الكفاح والتحول السياسي في شمال إفريقيا.

-تعزيز أواصر التعاون الدولي متعدد الأطراف بغرض التوصل إلى أفضل الطرق والأساليب في مكافحة الإرهاب.

-لمعالجة الإرهاب بأسلوب علمي منهجي لابد من النظر إلى كافة جوانبه وأبعاده المختلفة، فالمعالجة الحقيقية تكمن في معرفة الأسباب الدافعة للإرهاب.

لابد على دول شمال إفريقيا تكوين اتحاد قوي في جميع المجالات وترك كل المشاكل العالقة بين الدول وتوحيد الجهود للخروج باستراتيجيات فعالة لمكافحة إشكالية الإرهاب في المنطقة.

قائـــــــمة

المـــــــراجـــع

قائمة المراجع:

اولا-المراجع باللغة العربية:

1-كتب:

1-ابراهيم الجهماني ثامر ،**مفهوم الارهاب** ، سوريا: دار حوران للطباعة و النشر ، 1998م.

2-اصطيفان اكصيل، **تاريخ شمال افريقيا** ، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية ، 2007م .

3-المحمدي البوادي حسنين ، **تجربة مواجهة الارهاب** ،الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004م

4-المخادمي رزيق ،**قيادة الافريكوم الامركية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2001م.

5-العزب موسي عايدة ، **جذور العنف في الغرب الافريقي حالتا مالي و نيجيريا** ، القاهرة : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2015 م .

6-بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، 2005 م .

7-حومد عبد الوهاب ،**الاجرام السياسي** ، لبنان: دار المعارف ، 2001 م .

8-حريز عبد الناصر ،**النظام السياسي الارهابي الإسرائيلي** ، القاهرة: مكتبة مديولي ، 1997 م

9-ياسين ،الياسيري الطاهر ، **مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية** ، عمان: دار الثقافة ، 2011 م .

10-محمود ابو المعالي محمد، **القاعدة و حلفائها في الساحل و الصحراء** ، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 م .

11-محمد الزناتي عبد الوهاب ، **ثورة الشعب الليبي** ، مصر: المجموعة الدولية للطباعة و النشر، 2012م .

12-محي الدين عوض محمد ، **تشريعات مكافحة الارهاب في الوطن العربي** ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم القانونية ، 1999 م .

13-ميهوب يزيد ، **تعريف الارهاب الدولي** ، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2011 م .

14-موسي الدادا علي ، **موقف الاسلام من العنف و الارهاب الدولي** ، عمان: دار الراية ، 2010 م .

15-معاريف اسماعيل ،**الصحراء الغربية و الحديث عن الشرعية الدولية** ، الجزائر: دار الهومة ، 2010م .

16-مصلوح كريم ،**الامن في منطقة الساحل و الصحراء**، د-ب-ن ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2014 م .

17-مقدم محمد ،**الافغان الجزائريون من الجماعة الي القاعدة** ، د-ب-ن ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، 2002 م .

18-ناصر جويدة ، **الثورات العربية في ميزان** ، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة ، 2012 م .

19-عبد الله العميري محمد ، **موقف الاسلام من الارهاب** ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2004م .

20-عبد اللطيف عبد العال محمد ،**عقوبة الاعدام** ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1994م .

21-عبد الحميد حسين ،**الارهاب و التطرف من منظور علم الاجتماع** ، الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية ، 2002 م .

22-عوض الترتوري محمد ، **علم الارهاب** ، الاردن: دار و مكتبة حامد للنشر و الطباعة ، 2006 م .

23-عودة جهاد ،**النظام الدولي** ، الجزائر: دار الهدي ، 2005 م .

24-عايد الجابري محمد ، **وحد المغرب العربي** ، بيروت: مركز الوحدة العربية ، 1987 م .

25-عبد العظيم احمد ،**اتحاد المغرب العربي** ، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، 2003 م .

26-فتحي محمد ، **واقع الارهاب في الوطن العربي** ، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، 1999 م .

27-صبري كاطع غسان ، **الجهود العربية لمكافحة جريمة الارهاب** ، الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2011 م .

28-قط سمير ، **نظريات الامن في العلاقات الدولية** ، الجزائر: دار علي بن يزيد ، 2016 م .

29-غريب ميلود ، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الاقليمية و التحديات الوطنية** ، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 م .

ثانيا: الدراسات غير منشورة:

ا: اطروحات الدكتوراه:

1-مدوني علي ، "قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها علي الامن و الاستقرار فيها " ،**اطروحة دكتوراه** ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة) ، 2014 م .

2-طروب بحري ، "العولمة و الارهاب، التأثير المتبادل بينهما بعد الحرب الباردة ، **أطروحة دكتوراه** ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة) ، 2012 م .

3-بوزايدة جمال ، " الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب " ، **اطروحة دكتوراه** ، (قسم الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 2013/2012

4-سيدي محمد الحمليلي ، " السياسة الجنائية بين الاعتبارات التقليدية و البحث العلمي في مادة الجريمة " ، **اطروحة دكتوراه** ، (قسم الحقوق ، جامعة تلمسان) ، 2012/2011 .

ب: مذكرات الماجستير:

1-ادريس عطية ، "الارهاب في افريقيا ، دراسة في الظاهرة و اليات مواجهتها"، **مذكرة ماجستير** ، (تخصص دراسات افريقية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر) ، 2011 .

2-بوضياف اسمهان ، " دور الدول و المنظمات العالمية و الاقليمية في مكافحة الارهاب الدولي" ، **مذكرة ماجستير**، (تخصص قانون دولي ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر) ، 2009 .

3-مريم براهيمي ، " التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب علي الارهاب و تأثيره علي المنطقة المغاربية " ، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة) ، 2012/2011 .

4-احمد سليمان حمودة ،" الارهاب الدولي و الديمقراطية " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر غزة) ، 2014 .

5-باسط سميرة ، " الاستراتيجيات الجزائرية لمكافحة الارهاب " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر) ، 2014 .

6-بودن زكرياء ،" اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي علي امن الجزائر و استراتيجيات مواجهتها " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة) ، 20150/2014.

7-اسماء بن لمخريش ، " التوازنات الاقليمية بمنطقة المغرب العربي " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة) ، 2011 .

8-برباش رتيبة ، " الامن و الارهاب في المغرب العربي " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلوم السياسية ن كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر) ، 2012/2011 .

9-فاطيمة وناس ، " المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر " ، **مذكرة ماجستير** ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة) ، 2013/2012 .

ثالثا: المجالات و الدوريات :

1-ابراهيم محمود احمد ، " الارهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة " ، **كراسات استراتيجية** ، العدد 183 ، جانفي 2008 .

2-اسماعيل جمال ، " التحديات الامنية و الدفاعية في افريقيا " **مجلة الجيش** ، عدد 487 ، 2004 .

3-باخوية ادريس ، " جرائم الارهاب في دول المغرب العربي " ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 11 ، جوان 2014 .

4-بولعراس بوعلام ن " الجريمة المنظمة الوجه الاخر للإرهاب الدولي" ،**مجلة الجيش** ، عدد 471 ، اكتوبر 2002 .

5-بوشرية علي ، " منظمة حلف الشمال الاطلسي ، مبدا الدفاع الجماعي " ، **مجلة الجيش** ، عدد 570 ، جانفي 2011 .

6-بلعربي علي ، "مخططات تنظيم داعش الارهابي في شمال افريقيا " ، **مجلة الآراء حول الخليج** ، العدد 137 ، مايو 2019 .

7-دندن عبد القادر ، " خطر التحالف بين الارهاب و الجريمة المنظمة "، **مجلة سياسات عربية** ،العدد 8 ، ابريل 2014 .

8-حمدان رمضان محمد ، " الارهاب الدولي و تداعياته علي الامن و السلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي "، **مجلة الابحاث كلية التربية الاساسية** ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2011 .

9-محمود ضياء الدين عيسي ، " التنظيمات الارهابية في الدول العربية و اجراءات مواجهتها " ، **مجلة افاق عربية** ، العدد 1 ، مارس 2017 .

10-لموشي طلال ، " مكافحة الارهاب بين الاليات الامنية و السياسات التنموية : حالة دول المغرب العربي " ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد 10 ، جانفي 2017 .

11-"مجلس الامن الدولي يشير الي مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابين" ،**مجلة الجيش** ، العدد 607 ، فيفري 2014 .

12-عبيد رؤوف ، " القضاء الجنائي عند الفراعنة " **المجلة الجنائية القومية** ، العدد 3 ، 1958 .

13-عبدالحفيظ محمد علاء ، " مستقبل الدولة العربية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل و الخارج " ، **مجلة المستقبل العربي** ، لبنان ن العدد 429 ، نوفمبر 2014 .

14-عزيرو سعاد ، " البروفيل السيكولوجي للفرد الارهابي " ، **مجلة الدراسات و البحوث التطبيقية** ، جامعة الوادي ن العدد الثالث ، ديسمبر 2013 .

15-قبلان مروان ، " المغرب و الجزائر الجوار الصعب " ، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 12 ، يناير 2015

رابعا: التقارير :

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون إقليمية في إفريقيا**، (09 جانفي 2014)،

-الامم المتحدة ، مجلس الامن ، **تقرير الامين العام عن الاعمال التي تضطلع بيها الامم المتحدة لمساعدة الدول و الكيانات الاقليمية و دون الاقليمية في افريقيا** ، 9 جانفي 2014 م .

خامسا: الروابط الالكترونية :

1-بن احمد محمد ، اعلان الوحدة العربية بين القاعدة و المرابطون ، انظر الي الموقع الالكتروني :

(2019/04/05)//www.elkhabara.com/press article /9601%d8 :http

2-بوحنية قوي ، الجزائر و المغرب و موريتانيا في ظل الربيع العربي ، متحصل عليه من :

Httpi //arabsfored;ocracy.org uploas/alg.des2612.pdf,(2019/06/01)

زقاق عادل ، اعادة صياغة مفهوم الامن ، علي الرابط التالي :

(2019/04/22)www.geocities.com

4-ناي جوزيف ، مكافحة الارهاب الجديد ،متحصل من :

http://www.project.syndicte.org/commenforirs/commentary.text prp.id=1624(2019/04/23).

5- عمار ناصري ،الجزائر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مخططات التدخل الدولي، متحصل عليه من : :

(2019/05/20)**http://www.afran.ir/arabic**

6-علي اسامة ، خارطة انتشار انصار الشريعة و القاعدة و داعش في ليبيا ، علي الرابط التالي :

http://www.alaraby.com.uk/politics/2018/9/1/(2019/05/28)

7-عبد الحكيم ،حركات العنف في غرب افريقيا ن متحصل عليه من :

www qirata frican . com mome /new 13/06/2019

8-اشغال المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل و صحراء ، متحصل عليه من :

http: world .de //www.dw(2019/03/16)

9-قدادرة عاطف ،اجتماع لقادة جيوش الساحل يمهد لبدء الحل الامني ضد القاعدة في الصحراء ، علي الرابط التالي : **http://wwwdar alhyat .com** (2019/06/02)

10- دراسة في ابعاد ازمة عميقة تعصف بشمال افريقيا ، متحصل عليه من :

https://www.politics- com dz. (2019/06/10)

11- ظريف محمد ،تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ، متحصل عليه من :

http;//aljarera .net/portal/te; lates/posti:ngs (2019/05/23)

المراجع باللغة الاجنبية :

1-reski.w ;**le terrorisme politique** ,paris,pedone,1939.

2-poul d williams,**security studies,an intraoduction,published in the usa and**, **roughag**e,2008.

3-luna sfamieh,**sgenges zoltm ,therise of islamic state of iraq and syria,aarms**,2015.

4-florense gaub**,alescandara labanarab futures three scenarios for 2025**,**eu institute for securty studies** , report february ,2015.

الفـــــــهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الإرهاب	3
المطلب الأول: تعريف الإرهاب	3
أولا: الإرهاب لغة	3
ثانيا: التعريف الإصطلاحي	4
المطلب الثاني: نشأة وتطور الإرهاب	8
أولا: نشأته	8
ثانيا: تطوره	9
المطلب الثالث: الإرهاب والمفاهيم المتشابهة له	10
أولا: الإرهاب والتطرق	11
ثانيا: الإرهاب والمقاومة	11
ثالثا: الإرهاب والعنف السياسي	11
رابعا: الإرهاب والجريمة السياسية	12

خامسا: الإرهاب والجريمة المنظمة	12
المطلب الرابع: تصنيف الإرهاب	13
المبحث الثاني: الأطر النظرية النظرية المفسرة لإشكالية الإرهاب	16
المطلب الأول: المقاربة الأمنية	16
المطلب الثاني: النظرية الواقعية	17
المطلب الثالث: الليبيرالية	18
المطلب الرابع: النظرية الاجتماعية والموضوعية	20
أولا: النظرية الاجتماعية	20
ثانيا: النظرية الموضوعية	22
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الإرهابية شمال إفريقيا	
تمهيد	26
المبحث الأول: معطيات عامة عن شمال إفريقيا	27
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا	27
المطلب الثاني: الواقع الاقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا	29
المطلب الثالث: الواقع الأمني لمنطقة شمال إفريقيا	30
أولا: المشاكل الاجتماعية	30

ثانيا: قضايا البيئة	30
ثالثا: الهجرة غير الشرعية	31
رابعا: انعكاسات العولمة السلبية على أمن المنطقة	31
خامسا: النزاعات الحدودية	32
سادسا: قضية الصحراء الغربية	32
المبحث الثاني: خارطة التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا	33
المطلب الأول: تنظيم داعش الإرهابي في شمال إفريقيا	33
المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	38
المطلب الثالث: أنصار الشريعة وحلفائها	42
المبحث الثالث: أسباب تـــنامي إشكالية الإرهاب وتأثيرها في شمال إفريقيا	44
المطلب الأول: التحولات السياسية في شمال إفريقيا	45
المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا	49
المطلب الثالث: انعكاسات الإرهاب على البناءات في شمال إفريقيا	52
خلاصة الفصل الثاني	54
الفصل الثالث: الآليـــــات والاســـتراتيجـــيات الإقليمية والدولية لمكافحة إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا	

تمهيد	56
المبحث الأول: الآليات والاستراتيجيات الإقليمية	57
المطلب الثاني: الـتعاون الإقلـــيمي في إطار الاتفاقية الإفريقية والاتحاد الإفريقي	61
أولا: مكافحة الإرهاب من خلال الاتفاقية الإفريقية والاتحاد الإفريقي	62
ثانيا: محاور التعاون وفق برنامج عمل الاتحاد الإفريقي	63
المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء	65
المطلب الرابع: التـــعاون في إطـار الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإرهاب	69
المبحث الثاني: الاستراتيجيات والآليات الدولية	74
المطلب الأول: الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب	75
الفرع الأول: تطور الجـــهود الأمريكية والدولية لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا	77
الفرع الثاني: دور الأفريكوم	80
المطلب الثاني: دور الحـلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب	82
المبحث الثالث: تقييم مكافحة الإرهاب ومستقبله في شمال إفريقيا	88

المطلب الأول: تقييم مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا	88
أولا: الإيجابيات	88
ثانيا: السلبيات	91
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لإشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا	96
أولا: سيناريو الاضطراب وزيادة التهديد الإرهابي في شمال إفريقيا	96
ثانيا: سيـــناريو الازدهار والقضاء على التهديد الإرهابي في شمال إفريقيا	97
ثالثا: سيـــناريو التنـــظيمات الإرهابية واستمرار التهديد الإرهابي في شمال إفريقيا	98
خلاصة الفصل الثالث	99
خاتمة	101
قائمة المراجع	106
الفهرس	114

ملخص الدراسة:

يعد موضوع إشكالية الإرهاب من المواضيع التي تلقى اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، ومن بين المواضيع الأكثر تعقيدا في الوقت الحالي لما يشوبه من غموض في دراسته.

حيث فرضت طبيعة الموضوع المعقدة والمتشعبة التطرق لشرح كل ما يخص إشكالية الإرهاب في إطارها النظري وذكر أهم الأطر النظرية المفسرة لإشكالية الإرهاب، غير أن تفسير وتحليل الإرهاب في شمال إفريقيا يأخذ أبعاد متعددة، نظرا لخصوصيات دول شمال إفريقيا التي انعكس عليها العديد من المشاكل من تبعية لدول المستعمرة قديما ومن تخلف وفساد وضعف التنمية والأنظمة الفاسدة والهجرة والجريمة المنظمة فيها، كل هذا أدى إلى زيادة التهديد الإرهابي فيها وانتشار العديد من التنظيمات الإرهابية في دول المنطقة مؤخرا.

سعت بعدها الدراسة للبحث في أهم الاستراتيجيات والآليات الإقليمية والدولية المتبعة لمكافحة إشكالية الإرهاب في شمال إفريقيا، والتي ساهمت بشكل متفاوت فيما بينها في الحد من انتشار التنظيمات الإرهابية المتواجدة، وتقليص تهديداتها.....دور هذه المكافحة اقتصر على التقليص دون القضاء على هذه التنظيمات الإرهابية نظرا لعدم التنسيق والتعاون المتكامل بين دول المنطقة.

وهذا ما حاولنا تفصيله في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، شمال إفريقيا، التهديدات، التحديات الأمنية، سبل المكافحة.

Study summary:

The theme of the problem of terrorism is one of the topics of interest to many researchers and thinkers and among the most complex subjects at the moment is the ambiguity in this study. The interpretation of terrorism in North Africa takes many dimensions given the particularities of the North African countries which reflected many problems of dependence on the countries of North Africa colonialism, backwardness, corruption, migration and organized crime have all increased the terrorist threat the spread of many terrorist organizations in the region

The study then sought to examine the most important regional and international strategies and mechanisms used to combat the problem of terrorism in North Africa. Wich contributed unevenly among themselves in limiting the spread of existing terrorist organizations reducing their threats The role of this fight was limited to reducing the elimination of this terrorist organizations due to lack to coordination and integrated cooperation among the countries of the region . This is what we tried to explain in this study

Key words : terrorisme, north africa, Threats, Security challenges, Ways of control